

الشارحون فتمن نقض على هذا القدر لئلا يطول كتابي

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا نعم انعم اليك ربنا انما نحمدك
على ما نرى ونستغفرك لما كنا نخطئ

[illegible]

قال ربنا اغفر لي ولوالدي وأعتز بغيري عليه بان والدي ابراهيم عليه السلام كانا
كافرين والدعاء بالغفران للكافرين لا يجوز واجيب عنه بوجوب الاول ان هذا الغفران
مشروط بايمانها فكان ابراهيم على نبيته وعليه السلام قال ولولذلك انما انا انك
اراد بالوالدين آدم وحواء عليهما السلام فان قيل ما الفرق بين الغفران والاحسان
قلنا الغفران هو مغفرة العصيان من غير ان يزداد عليه شيء اخر من الثواب لاحتساب
هو مغفرة العصيان مع زيادة ثواب واجرت له كما كان هذا الكتاب مصنفافي علم الفقه
اشار للمهم الى ترجيح هذا العلم عنده على سائر العلوم فقال علم ان علم الفقه هو العلم
والفوايوها هذا مقول قال فلنظرا علمه خطأ عام لكل من يسمع ويقرع وانما قال
ولم يقل التصريف مع ان في التصريف مبالغة لا الصراصل والتصريف نوع لا مزيد فيه
اولا لما ذكر الفروع عقيب وهو ثلثة اقسام فذكر المصنف ايضا ثلثة اقسام فطلبنا التوازي بينهما
وقع في بعض النسخ لفظ التصريف في التكتة في اختصار والمزيد هو المبالغة والرد بام العلم
اصل العلوم وتنبه المصنف بالام والفوايوها بام اما الاول فنرجح التولد يعني كما ان الام
لمولادة الولد كذلك علم الفقه سبب لولادة الحكماء اما الثاني فنرجح اصله يعني
كما ان الالب سبب لاصلاح الاول كذلك علم الفقه سبب لاصلاح الاول فلو لم
والفقه يجوز الرفع على انه عطفت على عمل اسم ان اعطيت علم الفقه لانه حمل على الرفع على الابتداء ويجوز
على ان عطفت على لفظ اسم ان ويجوز الجوز على ان عطفت على الفقه الجوز بام بالاضافة الى علم الفقه
فان قيل العلوم جميع يتناول جميع العلوم باسمها فيلزم منه ان يكون علم الفقه اما المتشعب وهو علم
قلنا القرينة الواجبة تدل على ان المراد بالعلوم غير الفقه والفقه تامل ويقوى في الدلائل وادارها
اعلم ان يقوى مضارع قوي من القوة من باب سماع معناه نير ومنه شدة وزر ومنه شدة
ومنه ريزوت كونه واصله قوي فابدل الواو الاخرية ياء لوقوعها طر فابعد كسرة اوله
فحركاتها وانكسارها قبلها واصل يقوى يقوى وعلى حد سماع فابدل الواو الاخرية ياء لوقوعها
رابعة بعد فتحة فصار يقوى يقوى في بضم الياء الاخرية ثم قلبت الياء الف التحوكها وانفتاحها فقبلها
فصار يقوى واما المريد في الماضي مع تحقق شرط الادغام فيه اعني قوي ولا نه اذا اجتمع
سببا في الكلمة سبب الادغام والاعلال فاسبب الاعلال فقد على سبب الادغام لان الاعلال
اختر من الادغام واما المريد في قوي مع تحركها وانفتاحها فقبلها لا يجمع الاعلال

قوله ان العلم شارة
الى ان المراد بالعلم
هو العلم بالحقائق على
معان منها ما ذكره
فان الاسم قد يطلق على
نفسه او على ما يتوهم
منه ان المراد بالعلم
هو العلم بالحقائق على
معان منها ما ذكره
فان الاسم قد يطلق على
نفسه او على ما يتوهم
منه

في العين واللام وهو غير جائز فان قلت الظاهر ان يقوى عطفت على العلم فيكون من
قبل عطفاً للفعل على الاسم وهو غير جائز قلنا عطفت على العلم بتأويل ان وان يقوى تأويل المصداق
كما فوقك اعني قيامك وتخرجه او وان تخرجه فان قلت فعله هذا جعل قوله القوة المفهومة
من ان يقوى على قوله ان علم الصغر صحيح قلنا يجعل المصداق بمعنى اسم الفاعل بقوله في
الدرجات جمع دراية وهي العلم من درى بكه على حد ضرب فان قلت المصداق لا ينبغي ان يجمع على
القليد والكثير فجمعهم هنا قلنا اذا اختلفت انواعه فجمع بقصد الانواع او بقصد التفرقة
الاسم فاعلم وقوله داروها اي علموها فرفع على انفعال يقوى وهو جمع اسم فعل من الداراة اصله
داريون فقلت الضمة على الياء فنقلت الياء قبلها بعد سلب حر كرا قبلها فاسكتت ثم التقي
السكان الواو والياء فحذف الياء فصارت دارون ثم لما اضيف الى الضمير حذف النون
عند الاضمار فصارت داروها علم اضمير داروها جمع الى العلم وهو يدرك ويؤتى وقيل الضمير
الامر بضمير افعال وهو مؤنث وقيل يرجع الى علم الامر وهو مؤنث تامر
ويطغى في الروايات عاروها الواو ولطف الحجة على الجملة النسيان يطغى بمعنى يضل من الطريق
يعني اخرج من درك الشق ويبرهن في كرون من باب ففتح في اسم يسمه وقوله الروايات جمع روايات وهو
اسناد الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله والمراد المنقول او قوله عاروها جمع عار وهو اسم فاعل من عار
على حد يسمه والمصداق من العرب والعجم بضم العين وسكون الواو والمراد من عاروها جاهلوا
وفي مرجع الضمير احتمال الاذكري من قبل في داروها كما كان الضمير ام العلوم والعالم به
يصير قويا والجاهل يصير طاعيا ومضلا انشا الى ان ينبغي ان يصنف في هذا العلم كتابا
جمعت فيه كتابا موسوما بمراح الارواح الفاء في جواب الشرط اذا كان علم الضمير كذلك فجمعت
اي في علم الضمير والمراد من الجمع التصنيف وكتابا منصوبا الى ان مضى جمعت وقوله موسوما
من اسم يسم وسما بمعنى داغ كرون والمراد التسمية اي يسم بمراح الارواح وهو منصوب على انه منصق
كتابا والمراد بفتح الميم الموضع الذي يروح منه المقوم فكذلك ان الارواح يروح من هذه الكتابات
يصير جناس الجناس الضمير يرجع الى الكتاب السبع مراح الارواح الجناس بفتح الجيم وكسر هاء بمعنى بال
نحو الطير اذا قوى طار عن الوكر والجمع اخجة والجناس بفتح النون بمعنى خلاى رستگار يعني
مراد جناس الحكام من ظلمة الجهل شبه الصبي بالطير والمراد من جناسه فان الطير ينجو من الملكة
بمعناها حيث يشاء بسبب جناحه كذلك الصبي ينجو من ظلمة الجهل ويبلغ مقاصده

قوله ان العلم شارة
الى ان المراد بالعلم
هو العلم بالحقائق على
معان منها ما ذكره
فان الاسم قد يطلق على
نفسه او على ما يتوهم
منه ان المراد بالعلم
هو العلم بالحقائق على
معان منها ما ذكره
فان الاسم قد يطلق على
نفسه او على ما يتوهم
منه

قوله ان العلم شارة
الى ان المراد بالعلم
هو العلم بالحقائق على
معان منها ما ذكره
فان الاسم قد يطلق على
نفسه او على ما يتوهم
منه ان المراد بالعلم
هو العلم بالحقائق على
معان منها ما ذكره
فان الاسم قد يطلق على
نفسه او على ما يتوهم
منه

من العلوم الاساسية بسبب هذا الكتاب ادعاء كذا قيل فان قلت ما وجه تخصيص كذا هذا الكتاب

جناح النجاس للصبي وزغيره قلنا الوجه في هذا ان الغالب لا كثره وان يقر الصبي هذا الكتاب
 ذو زغيره اذ يقر المراد من الصبي كل من يميل الى القراءة لان الصبي على وزن فاعيل من الصبوة
 الميل ولهذا سمي الصبي صبيا اصله صبوا اجتمعت الواو والياء والاولى صبغ اكنة نقلت الواو
 ياء اذ غلبت الياء فصا صبا وقيل المراد من الصبي طالب العلم المستك وانما ذكر المثل لنظ الصبي
 للنساء ولهذا يقر امر الصبيات وفيه شدة تأمل صراح رجاح مرفوع على انه عطفا على جناح قيل ان
 يحتمل ان يكون من لا يتاح وهو النساء والرجال بمعنى الواسع اي هو للصبي سبب نشاط كثير
 ويحتمل ان يكون بمعنى الخمر والرجل بمعنى الرقيق بقا شئ رجاح وفه مرفعة وجعلنا بينهما
 ان الصبي اذا علم هذا الكتاب حصل له الشرف في باطنه وظاهره منه الصفاء في ظاهره كما انك اذا
 شرب راحا حصل له الشرف في باطنه وظاهره منه الصفاء في ظاهره وقيل الراح الطريق والروح الواسع
 اي طريق واسع شبه الكتاب بالطريق الواسع كما ان موصول للنساء المطبوع بذلك هذا الكتاب
 مولى يقرؤه الى مطلوبه ومقصود ويمكن ان يقر المراد من الراح الطريق والروح بفتح الراء لا الواو
 وبالحاء المملتين الا وكنا بمعنى شاد ونوشى فللعنا في هذا الكتاب يسترسا لك لا يوصل
 المقصود وبالحجة المراد منه ان عبارة هذا الكتاب واضحة متفحة لا خفاء لها على كمال المراد
 وفي معدته حين راح مثل تفاه او راح المعدة بفتح الميم وكسر العين والمعدة بكسر الميم سكون
 العين بمعنى واحد وهي عبا عن القوة لاجل اللادوام والذات وقوله راح بمعنى بات ولما كان
 في الليل استقر وتسكن غالبا اريد به الاستقرار فبمعنى راح استقر من قيل ذكر الظروف اراد
 المظروف والنجاس والجور لعنف معدته متعلق بقوله حين راح وهو منصوب على ان مفعول
 لراح احوال من غير فيه وقوله مثل تفاه مرفوع على انه خبر مبتدئ محذوف اي هو مثل تفاه في تقدير
 الكلا وهو مثل تفاه او راح حين راح معدته والمراد من الراح التفاه كما ان راح بمعنى اذا قرأ الصبي
 الكتاب واستقر معناه في ذهنه يقوى به كما يقوى الانسا بالتفاه الراح ووجه التشبيه بين هذا
 الكتاب والتفاه الراح هو النفعه يعني ان كلامها من منافع البك ولهذا قال بعض الحكماء متبع
 عن متبع في بطنه تفاه او راح هذا عجبت انه كيف يتم من في بطنه تفاه او راح كذا لا
 الكتاب ينفع الصبي وبالله اعتصم عما يصم اي يعيب واجار والجور واعني بالله يتعاقب بقوله اعني
 فان قيل لم قد راحا والجور قلنا اما للشرف واللاهة او للاختصاص والحصر وفي قوله اعني

من العلوم الاساسية بسبب هذا الكتاب ادعاء كذا قيل فان قلت ما وجه تخصيص كذا هذا الكتاب
 جناح النجاس للصبي وزغيره قلنا الوجه في هذا ان الغالب لا كثره وان يقر الصبي هذا الكتاب
 ذو زغيره اذ يقر المراد من الصبي كل من يميل الى القراءة لان الصبي على وزن فاعيل من الصبوة
 الميل ولهذا سمي الصبي صبيا اصله صبوا اجتمعت الواو والياء والاولى صبغ اكنة نقلت الواو
 ياء اذ غلبت الياء فصا صبا وقيل المراد من الصبي طالب العلم المستك وانما ذكر المثل لنظ الصبي
 للنساء ولهذا يقر امر الصبيات وفيه شدة تأمل صراح رجاح مرفوع على انه عطفا على جناح قيل ان
 يحتمل ان يكون من لا يتاح وهو النساء والرجال بمعنى الواسع اي هو للصبي سبب نشاط كثير
 ويحتمل ان يكون بمعنى الخمر والرجل بمعنى الرقيق بقا شئ رجاح وفه مرفعة وجعلنا بينهما
 ان الصبي اذا علم هذا الكتاب حصل له الشرف في باطنه وظاهره منه الصفاء في ظاهره كما انك اذا
 شرب راحا حصل له الشرف في باطنه وظاهره منه الصفاء في ظاهره وقيل الراح الطريق والروح الواسع
 اي طريق واسع شبه الكتاب بالطريق الواسع كما ان موصول للنساء المطبوع بذلك هذا الكتاب
 مولى يقرؤه الى مطلوبه ومقصود ويمكن ان يقر المراد من الراح الطريق والروح بفتح الراء لا الواو
 وبالحاء المملتين الا وكنا بمعنى شاد ونوشى فللعنا في هذا الكتاب يسترسا لك لا يوصل
 المقصود وبالحجة المراد منه ان عبارة هذا الكتاب واضحة متفحة لا خفاء لها على كمال المراد
 وفي معدته حين راح مثل تفاه او راح المعدة بفتح الميم وكسر العين والمعدة بكسر الميم سكون
 العين بمعنى واحد وهي عبا عن القوة لاجل اللادوام والذات وقوله راح بمعنى بات ولما كان
 في الليل استقر وتسكن غالبا اريد به الاستقرار فبمعنى راح استقر من قيل ذكر الظروف اراد
 المظروف والنجاس والجور لعنف معدته متعلق بقوله حين راح وهو منصوب على ان مفعول
 لراح احوال من غير فيه وقوله مثل تفاه مرفوع على انه خبر مبتدئ محذوف اي هو مثل تفاه في تقدير
 الكلا وهو مثل تفاه او راح حين راح معدته والمراد من الراح التفاه كما ان راح بمعنى اذا قرأ الصبي
 الكتاب واستقر معناه في ذهنه يقوى به كما يقوى الانسا بالتفاه الراح ووجه التشبيه بين هذا
 الكتاب والتفاه الراح هو النفعه يعني ان كلامها من منافع البك ولهذا قال بعض الحكماء متبع
 عن متبع في بطنه تفاه او راح هذا عجبت انه كيف يتم من في بطنه تفاه او راح كذا لا
 الكتاب ينفع الصبي وبالله اعتصم عما يصم اي يعيب واجار والجور واعني بالله يتعاقب بقوله اعني
 فان قيل لم قد راحا والجور قلنا اما للشرف واللاهة او للاختصاص والحصر وفي قوله اعني

فان قيل لم قد راحا والجور قلنا اما للشرف واللاهة او للاختصاص والحصر وفي قوله اعني

ومضاعف رابعي وهو الفاء والعين واللام والمعتل على اربعة اقسام مثال واوى وبائي والاحتق
 كذلك والناقص كذلك واللفيف على نوعين مقرر ومفروق والمضامع المهور والمثال مع المضاعف
 وغير ذلك فالانحصار في سبعة تحكم الله ان يبقى في جواهره الناقصة ان بحث المعتل قد شاع
 فيما بينهم بحيث عد الصر عبارة عن المعتل الذي هو المقص الاصل في هذا الفن بخلاف باقي
 الاقسام من المعتل لما كان اكثر ايجازا بالنسبة الى الباقي في علم الصريح حيث كثرت فيه الاعلا والتبديل
 والتغير اعتبر اقسامه على ثلاثة من غير جمع في الكل بخلاف الباقي فانه ليس بهذه المثابة فليست
 ما فيه واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر مجرور على انزاع معطوف على قوسبعة انوا
 اى ان الصر كما يحتاج الى سبعة ابواب كذلك يحتاج الى اشتقاق تسعة اشياء من كل
 مصدر ايضا والاشياء اجمع شئ واصلا شئ على وزن فعلاء فكر هو اجتماع الهمزة بينه
 الف ففعلوا اللام وهي الهمزة الاولى في الموضوع الفاء فقالوا الاشياء على وزن فعلاء وهذا عند
 سيبويه وفيها خلاف الفراء والكسائي قد ذكر في المطول وانما لم يذكر عليه الجمل لانه
 غير منصرف لقيام الف التانيث مقام العلتين وهي الماضي اى الاشياء التسعة مع المعطوف
 والمعطوف عليه فالعطف مقدم على الجمل وانما قدمه على المستقبل لتقدم زمانه عليه والمضارع
 وجز التقديم على الامر انه مأخوذ منه فيكون فرعاً منه والامر قدم على النهى لانه لا يشر على
 الوجود والنهى على العكس فالوجود اشرف منه وانما يكون قسمين ثلثا من الافعال بلا خلاف
 بخلاف النهى فانه قسم رابع منها عند الكوفيين ولما عند البصريين فلا بد من اخل في المضارع
 والنهى انما قدمه على اسم الفاعل لكونه فعلاً واسم الفاعل اسماً والفعل اصل في العمل والاشتقاق
 واسم الفاعل انما قدمه على اسم المفعول لكونه اشرف لصدور الفعل عنه ولا نه هو المصنف في
 الكلام واسم المفعول قدمه على المكان لانه يناسب الفاعل في قيامه مقاماً
 في اسناد الفعل اليهما والمكان والزمان وصيغتهما واحدة وقدمهما على الالة لكونهما
 مناسبين للمفعول في كون كل واحد منهما محلاً لصدور الالف والفعال وزمانه والمفعول
 مناسب للالة ووجه الانحصار في ذلك ان المشتق لا يجر اما ان يكون فعلاً واسماً
 فان كان فعلاً فلا يجر اما ان يدل على الزمان الماضي فقط او على الزمانين فان دل على
 الماضي فهو الماضي وان دل على الزمانين لم يجر ولا يستقبل فيشتركا بينهما فهو المضارع
 هذا اذا كان المشتق اخبارياً وان كان انشائياً فلا يجر اما ان يدل على طلب الفعل او على

والتزامان معقول والمضارع معقول والزمان معقول والمكان معقول

وقد علم ان الالف واللام والعين والياء والواو والهمزة والناقص واللفيف والمضارع والمضامع والمهور والمثال والمضاعف والمعتل والمعتل على اربعة اقسام مثال واوى وبائي والاحتق كذلك والناقص كذلك واللفيف على نوعين مقرر ومفروق والمضامع المهور والمثال مع المضاعف وغير ذلك فالانحصار في سبعة تحكم الله ان يبقى في جواهره الناقصة ان بحث المعتل قد شاع فيما بينهم بحيث عد الصر عبارة عن المعتل الذي هو المقص الاصل في هذا الفن بخلاف باقي الاقسام من المعتل لما كان اكثر ايجازا بالنسبة الى الباقي في علم الصريح حيث كثرت فيه الاعلا والتبديل والتغير اعتبر اقسامه على ثلاثة من غير جمع في الكل بخلاف الباقي فانه ليس بهذه المثابة فليست ما فيه واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر مجرور على انزاع معطوف على قوسبعة انوا اى ان الصر كما يحتاج الى سبعة ابواب كذلك يحتاج الى اشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر ايضا والاشياء اجمع شئ واصلا شئ على وزن فعلاء فكر هو اجتماع الهمزة بينه الف ففعلوا اللام وهي الهمزة الاولى في الموضوع الفاء فقالوا الاشياء على وزن فعلاء وهذا عند سيبويه وفيها خلاف الفراء والكسائي قد ذكر في المطول وانما لم يذكر عليه الجمل لانه غير منصرف لقيام الف التانيث مقام العلتين وهي الماضي اى الاشياء التسعة مع المعطوف والمعطوف عليه فالعطف مقدم على الجمل وانما قدمه على المستقبل لتقدم زمانه عليه والمضارع وجز التقديم على الامر انه مأخوذ منه فيكون فرعاً منه والامر قدم على النهى لانه لا يشر على الوجود والنهى على العكس فالوجود اشرف منه وانما يكون قسمين ثلثا من الافعال بلا خلاف بخلاف النهى فانه قسم رابع منها عند الكوفيين ولما عند البصريين فلا بد من اخل في المضارع والنهى انما قدمه على اسم الفاعل لكونه فعلاً واسم الفاعل اسماً والفعل اصل في العمل والاشتقاق واسم الفاعل انما قدمه على اسم المفعول لكونه اشرف لصدور الفعل عنه ولا نه هو المصنف في الكلام واسم المفعول قدمه على المكان لانه يناسب الفاعل في قيامه مقاماً في اسناد الفعل اليهما والمكان والزمان وصيغتهما واحدة وقدمهما على الالة لكونهما مناسبين للمفعول في كون كل واحد منهما محلاً لصدور الالف والفعال وزمانه والمفعول مناسب للالة ووجه الانحصار في ذلك ان المشتق لا يجر اما ان يكون فعلاً واسماً فان كان فعلاً فلا يجر اما ان يدل على الزمان الماضي فقط او على الزمانين فان دل على الماضي فهو الماضي وان دل على الزمانين لم يجر ولا يستقبل فيشتركا بينهما فهو المضارع هذا اذا كان المشتق اخبارياً وان كان انشائياً فلا يجر اما ان يدل على طلب الفعل او على

فالاول الامر والتا في الهى هذالكه اذا كان الشئ فعلا اما اذا كانت اسما فليس اما ان يدل على
 صدور الفعل عن الشئ او على وقوع الفعل على الشئ بغير واسطة او على وقوعه بواسطة
 او على وقوعه في الاول اسم الفاعل والتا في اسم المفعول والتالت اسم الآلة والرابسم
 الزمان والمكان فان قيل لم يذكر المفعول في المحمد مع انهما مستقنان من المصدر ايم قلنا المفعول
 يتبته التي صورة والمحمد يتبته التي معنى فلذا لم يذكرها هكذا او مرده بعض الناس راجع
 في شرحه وفيه ازمنة المستحقة بحسب الصورة ان كانت وجها لعدم الذكر في المحرر ان
 لا يد كالمكان والزمان ايم بل يذكر احدهما لكون صيغتهما واحدا
 بحسب الصورة كضرب مثلا فيكون الاشياء كلها ثمانية تأمل فكثرة على
 سبعة ابواب اى جمع هذا الكتاب او جعلته مشتملا على سبعة ابواب والكم
 ما خذ من كسر الطاء ثرجنا حيه اذا جمعها للوقوع وانقض آقوله الفاء في فكسرت
 للتفريع فاما كان متفرعا على قوله ان الصراحي يحتاج في معرفة الزمان والسبعة ابواب
 فافصل بين المتفرع والاصل بالاجنبى وهو قوله واستفاق تسعة اشياء لم وهذا
 ليس بتي لان لما كان متفرعا عليه فاما محرر ان يذكر عقبيه ولم يفصل بالاجنبى فاما كان
 متفرعا على قوله واستفاق وتسعة اشياء من كل مصدر فيكون حصرا على سبعة ابواب
 ويمكن ان يقال ان الاشياء التسعة المذكورة واجعة الى الابواب السبعة فيكون السبعة
 اصلا بالنسبة الى التسعة لان تسمية الالفاظ بالماضى والمضارع وغير ذلك فرع
 بآء حروفها وبناء الالفاظ اما صحيح واما مضاعف للغير ذلك فيكون الكتاب كسوة
 ومتفرعا على السبعة تأمل الباب الاول في الصحيح ووجه تقدمه على سائر الاقسام
 انه لصحته عن التغيير يكون اصلا بالنسبة الى باقى الاقسام وقدر ان كالمات
 في تعريفه وما هيته دون داته لان التعريف انما يكون بحسب المفهوم ولا يلج اللات
 مفهوم الصحيح على يستدعى التأخر ومفهوم المتأخر وغيره وجودى يستدعى
 التقدم لشرف الوجود على العدم فالوجود ان يقع الوجود وان كانا شرفا بالنسبة الى
 العدم لكن العدم قد يكون قبل الوجود وقد يكون بعد الوجود والاصل ان يكون
 قبل الوجود وبعد يكون طاريا عليه فبفسد على التقدم تأمل الصحيح الذى ليس في
 معاملة الماء والعين والادام حوسله وتضعف هرة فهو الضرب ولما كان حرف العللة

التضعيف مشهورا معلوما فيما بينهم لم يلقفت الله الى بيانها فلا يكون التعريف بالجمهور و
 اعترض عليه بان التعريف حق ان يكون باهر وجودى لانه معروف والمعروف لا بد ان يكون وجوديا
 اذ يقيم ان المعدوم لا يصلح ان يكون مقوما للماهية لان الذى لا يكون موجودا بنفسه
 كيف يعرف غير ذلك وجوده سبب لوجود المعروف من حيث المعرفة واجيب بان المعدوم
 يجوز به التعريف اذ لم يكن طريق معرفة الشئ سوى هذا المعدوم ونحوه لا يحسم على يد البصر
 فالصحيح كذلك اعلم ان الصحيح والسالم متحدا في الصدق لا فرق بينهما عند المعنى
 واما عند البعض فتعريف السالم هو المذكور وتعريف الصحيح ما لم يكن فيه حرف علة
 وتضعيف فحسب فينبغي اعموم وخصوص مطلق اذ كل سالم صحيح من غير عكس ثم اعلم انما
 اشترط خلوه عن التضعيف والظهور لترتيب احكام حروف العلة من الابدال والحذف عليهما
 كما سيحج من بعد انشاء الله ثم لما ذكر الفاء والعين واللام واخونا في تعريف الصحيح
 الوجه اختيار هذه الحروف دون غيرها من الحروف فقالوا فان قيل لم اخصل الفاء والعين واللام
 للوزن قلنا حتى يكون فيه من حروف الشقة والوسط والحلق شئ الاختصاص يكون لازما متوقفا
 وقوله يكون منصوبا بان الضم بعد حتى وقوله فيه منصوب المحل على الحال عن شئ وقوله من حروف
 الشقة الخ منصوب المحل اليه على انه خبر يكون وقوله شئ مرفوع على انه اسم يكون والضمير في قوله فيه يرجع
 للوزن والى اللفظ لا الى غيره شيئا الكلام اذ عرفت هذا فالعلم كل لفظ يخرج من الفهم يعتمد على المخرج
 وهو في الحقيقة ثلاثة المبدأ والوسط والمنتى فإرئ ان يكون في صيغة الوزن شئ من هذه الثلاثة
 فاختاروا من المبدأ العين فانه من الحلق وهو مبدأ الخارج ومن الوسط اللام ومن المنتى الفاء
 فانه من الشقة وهو منتى الخارج فانقلت حروف الحلق والشقة والوسط كثيرة فلهذا اختيرت هذه
 الحروف دون غيرها قلنا لانه يحصل من تركيب هذه الحروف كلمة يشتمل معاني جميع
 الافعال الا ترى انك اذا قلت اكل كان معناه فعمل فاعل الاكل واذا قلت قتل كان معناه
 فعمل فاعل القتل ولما كان معناها مشتق المعاني جميع الافعال اختيرت هي دون غيرها فان قيل
 ان في عمل وعلم جميع الخارج الثلاثة موجوب فلهذا لم يخرج هذه اللفظين قلنا العمل يخص بالافعال
 الظاهرة والعلم يخص بالافعال الباطنة بخلاف الفعل فانه يضمها فاختير فعل للوزن دون غيره
 فاز قلت ان اخذ ترتيب هذه الحروف من جانب الحلق يصير اللفظ علف لان العين من الحلق و
 اللام من الوسط والفاء من الشقة وان اخذ من جانب الشقة يصير فاعل فلا يحصل فعل

قوله فان قيل
 في بيانها
 لان يكون
 يشتمل
 لا يقال
 متوقفا
 الخ اسم
 الفاء
 والضمير
 للوزن

قوله في وزن
 الشقة الخ
 من حروف
 ان يكون
 دار فعل
 الوصل
 في موضع
 سبب
 لا يصلح

من هذين الترتيبين آجيب بان فعل الذي هو غير مرتب معناه محو في جميع الافعال بخلاف
عطف فاعلها الخشيش وهو ليس بمحذ وبخلاف فاعله فانه مهمل قيل لما ذكر ان تسعة اشياء
تستحق من الصدقة في كل باب باليمن شيئا ففعلنا الضرب مصدرا يتولد منه الاشياء التسعة لافعالها
المحذ والتعقيب اعلمنا عرفت تعريف الصبي شيئا شروا ولا تروا فاعرا ان الضرب مصدرا يتولد له
عرفوا الصدقة بقوله المصد اسم المحذ الجارى على الفعل فاذا قلت يلزم من قوله الضرب مصدرا
حمل الشيء على نفسه لان الضرب مصدرا فيكون التقدير للصدقة مصدرا اجيب بان المراد من الضرب
لامعنا الاصطلاح حتى يرد ما ذكرتم اوتيه هذا من قبل حمل الكلى على الجزئي كما في قولنا الانسان
حيوان وقية نظره ان المحم هو الحيوان الناطق والحيوان فقط وقوله يتولد من باب الفعل معناه
يخرج وليستحق منه وهو صفة المصد والامر من الاشياء التسعة هي المذكورة في صدر الكفا وهي
الاشياء الصادرة وغيرها وهو اي الصدقة اصل في الاشتقاق عند البصريين لان مفهومه اي مفهوم
المصد واحد ومفهوم الفعل متعدد لانه لا يلائمه على الحدث والزمان والواحد من المتعدد
اعلم ان البصريين اختلفوا فيما بينهم هل المصد اصل ام الفعل فذهب البصريون الى ان المصد والكل
الماضي الفعل والحكم من الطائفتين دلائل تسكوا بها في ثبات مطلوبهم اما دلائل البصريين
فانها ان مفهوم المصد واحد وهو الحدث ومفهوم الفعل متعدد لانه لا يلائمه على الحدث والزمان
لا شك ان الواحد قبل التعدد فيكون اصلا في الفعل وبينا ذلك ان الواحد والتعدد مركب
الفرد سابق على المركب كان سابقا جعله اصلا او من جعله لاحقا لان السبقة من خاصية الاصلا
فلو جعل الفعل اصلا كما قال الكوفيون لزم في الوضوح والاحتجاج عجزوا كذا قيل فان مفهوم
الفعل ثلثة حثه ونما ونسبته الى الفاعل كما قلتم ليريد ذكر النسبة الى الفاعل انما اختلفت في النسبة الى
الفاعل قيل النسبة الى الفاعل معين معتبرة في بدلول الفعل وقيل النسبة الى الفاعل ما معتبرة في بدلول
الفعل بخلاف الحدث والزمان فانه لا اختلاف في بدلوليتهما فلما كانت النسبة مختلفة لم يتعذر
ذكر النسبة وقولهما من البين رعا للمذهبيين فلذا قاما متعددا ولم يقل اثنا فاذا كان اصلا فلا
يكون اصلا لمتعلقاتها اي يفتقر اذا كان المصد اصلا للافعال يكون اصلا لمتعلقها الافعال اي
بطريق الاولى فان فرع الفرع ايضا فرع لذلك الاصلا والمراد من المتعلق اسم الفاعل والمفعول والمكان
والزمن ولا لاه وغير ذلك فافعل ان التعدد المذكور في الدليل اعني الحدث والزمان وليس موجودا
المتعلق لانها لا تدل على الزمان فكيف يكون المصدرا اصلا لمتعلقها قلنا العدد ثابت

في المتعلقات من وجه آخر لها تدل على الحذف والذات فتدل على الفرعية او بقا لما كان المصدر اصلا
للافعال فيكون اصلا للمتعلق بطريق اولي تجالها سواء كان التعدي في معنى هوها او لا فاعرفت
هذا فاعلم ان الاولى ان يذكر هذا التفرع بعد تمام الادلة البصرية فذكره في البين ^{لأنه} لا بد من
والاسم مستغن عن الفعل هذا دليل فان على اصالة المصدر يعني ان المصدر اسم وكل اسم مستغن
الفعل فالنتيجة من هذا الشكل الاول من القياس المذكور الاقتراني بعد حذف الواحد الاوسط
ان المصدر مستغن عن الفعل وكل مستغن اصل يديمته فالمصدر اصل فاعرفت هذا فاعلم ان
من الاستغناء الاستغناء في الافادة فان تركيب الاسمين يكون كلاما تاما مفيدا كزيادة ثمر
تركيب الفعلين لا يكون كلاما تاما بدون انضمام الاسمين فثبت ان الفعل يكون مقتضى الاسم والاسم
مستغن عنه وجعل المستغنى اصلا او من جعل المفتقر اصلا فاقبلت المصدر عند الحذف
لا بد له من محذوف كما المصدر مفتقر اليه كالفعل في اذيتهم عليه قلنا نحن ندعي استغناء
الافادة وهو ثابت في المصدر فان المصدر يربط بين دون انضمام شئ اخر معه كما تقول ضرب
قائما على تقدير ضرب زيد حاصل اذا كان قائما فانه يفيد كونه كلاما تاما لوجوه الستة
فافهم هذا ذكره الشارح ثم اعلم ان المصدر ذكره الدليل بكملة وايدنا بان كل واحد من الدليل
مستغن ولا يفتقر الى الغير في ثبات المعنى فان كلمة او احل الامرين ويقال مصدر لان هذه الاشياء
تصدر عنه هذا اشارة الى الدليل الثاني البصريين على اصالة المصدر وفرعية الفعل يعني يقا
مصدر وهو مفعول معنى محل الصدور ولا شك ان هذه التسمية ليست باعتبار هذه الاشياء
اعنى الفعل ومتعلقاته تصد عنه فاذا كان كذلك وجب ان يكون الفعل صادرا او كل صادر
شئ فرع عنه فيكون الفعل فرعاً له والمصدر اصلا ولما قال الله المصدر اصل في الاشتقاق
البصريين لا بد ان يبين الاشتقاق ويعرفه فقلوا الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا
اللفظ والمعنى والاشتقاق افتحاً من الشق بمعنى ياره لرد وكاف من المراد استخراج لفظ من لفظ
فقوله ان تجد بين اللفظين تناسبا بمنزلة الجنس بينا واللفظ وغيره وقوله في اللفظ
الفصل يخرج اللفظين اللذين بينهما اشتقاق المعنى واللفظ كالتعقيل والجلوس فلا يكون
مشتقا من الآخر فقد التنا في اللفظ وقوله في المعنى فصل يخرج اللفظين اللذين بينهما
في اللفظ دون المعنى كالبرد بالفتح والبرد بالضم وكل المصنوع معنى الدقة والضرب معنى
لا يكون احدهما مشتقا من الآخر فان قيل تعريف الاشتقاق لا يتناول الاكبر مع

[illegible]

ان الله يوفق من يشاء

[illegible]

۱۱

المشاكلية بين المصدر والفعل لان بينهما مناسبات في الحروف اما الاول فظاهر واما الثاني فلان كل واحد منهما يدل على الحدث وامر فعل الامر حدث فاذا اتبعت المناسبات بينهما في الحروف والمعنى جعل كل واحد منهما بمنزلة لفظ واحد ليكون الالفاظ على قضية المعاني فلذلك يعمل المصدر حيث عمل المصدر رعاية لما بينهما من التناسب لا يكون فرقاً له في الاشتقاق فاذا عرفت هذا فاعلم ان حدث الواو من بعد باب الياء التحتية صيغة غائب مقرونة بتحقيق القاعدة وهو وقوع الواو بين الياء والكسرة واما حدث فها من تعد صيغة المخاطب واعد صيغة المتكلم وغير ذلك فالاجل مناسبات بعد طودا للباب ليكون على وتيرة واحدة وكذلك حدث الضمة في يكرم وتكرم بصيغة التثنية والمخاطب لاجل مناسبات اكرم بصيغة المتكلم حيث يجتمع الهمزتان فيه وهما تفتيلا ت فحدث في جميع تصرفه اعلمان المتشابهة والمناسبة والمشاكلية الفاظ مترادفة وقيل المتشابهة اتفاق في الكيفية والصفة والمشاكلية اتفاق في النوعية والمؤكدية لا تدل على اصالته في الاشتقاق كما في جاء في زيد زيد هذا الجواب الثاني عن التمسك الثاني للكونية وهو قولهم وايضا يدل كد الفعل الموثبان الجواب ان المؤكدية لا تدل على اصالته الفعل فوعيه المصدر في الاشتقاق بل في الاعراب كما في قوله جاء في زيد فان زيد تأكيد الاول وليس يشتق منه بل هو فرع الاول وقد يخطر ببال ان مدعي الكونية هو اصالته الفعل في الاشتقاق لا مطلقا ثم اثبت مدعاهم بدليل هو كون المصدر تأكيدا للفعل والتأكيد يدل على الفرعية في الاشتقاق فنقص البصيرة بقولهم جاء في زيد زيد ليس بشئ اذ ليس مما يصح ان يشتق منه شئ لكونه من الجواب وانما المدعي اشتقاق الثاني من الاول فيما يصح ان يشتق احدهما من الآخر تأمل ويمكن الجواب بان مبنى استدلال الكوفية هو التأكيد فقط مطلقا وقولهم مشرب عذب ومركب فاره من باب جرى النهر وسال الميزاب هذا جواب عن التمسك الثالث يعني لما تمسكت الكوفية بان الفعل يكون بمعنى المفعول كالمشرب بمعنى المشروب المركب بمعنى المركوب اذ العذب والفاره ليس الايامها وكذلك المصدر بمعنى المصدر عن الفعل فيكون فرعاً فاجاب المصنف عن هذا التمسك بان هذا القول من قبيل الاستدلال الجازي فلا اعتبار له فلا يكون متمسكاً به وتوجيه ذلك اننا انسلم ان قولهم المشرب والمركب بمعنى المشروب والمركوب بل المراد موضع الشرب وعمل المركوب ونسب اليها العذوبة والفرهية مجازاً كما نسب جرى الى النهر مجازاً

[illegible]

جستن چیزی را من باب طلب یطلب علی حد نصر نصر الخفق بفتح الخاء المعجمة وكسر النون
 ولا يقرب بالسكون وهو مصدر انا حبس طقة كذا في الغرب والصغير بكسر الصاد المهملة
 وفتح الخين المعجمة معناه ثروته من صغر يصغر على حد كم يكبر وهدي وعلمت وسفر
 الهدى على وزن فعل بسكون اللام بالالف المقصورة اصله هدي فقلت الباء الفاء
 للتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لاجتماع الساكنين بين الالف والتثنية ففتحة
 وزنه فتحة معناه راه رست نمودن من هه هه على حد ضرب يضرب والغلبة بفتح
 العين المعجمة وبفتح اللام ايض عليه كرون وزدرا ورون من غلب يغلب على حد ضرب
 يضرب وسرقة بفتح السين المهملة وكسر الراء المهملة ذردى كرون من قهر يهريق على
 حد ضرب يضرب وذهاب وصراف وسؤال كلها على وزن فاعل بالواو كالثالث في المثال
 مع فتح العين الذهاب بفتح الذال المعجمة معناه رقت من ذهب يذهب على حد فتح يفتح
 والصراف بكسر الصاد المهملة من صرف يضرب على حد ضرب يضرب معناه اشد وكسر الراء
 ويل كرون وقيل الصرف والصراف بمعنى النقل والرد وقيل الصرف الزيادة لغتة والسؤال
 بضم السين المهملة بمعنى خراش وپرسيدن من سأل يسأل على حد فتح يفتح ومدخل ومخرج
 على وزن مفعول المدخل بفتح الميم وسكون الدال المهملة وبفتح الخاء المعجمة من دخل يدخل
 على حد نصر ينصر بمعنى رادن وقد جاء بمعنى المكائيف والمرجع بفتح الميم وسكون الراء المهملة
 وكسر الميم من رجع يرجع على حد ضرب يضرب معناه اركش وسعادة ونجدة وزهادة
 ودراية السعادة بكسر الميم وسكون السين وفتح العين والالف لا الكلمة والتاء زائدة على
 مفعلة اصله مسعية قلبت الياء الفاء لتركها وانفتاح ما قبلها وقيل السعادة بفتح الميم
 من سعى يسعى مسعاة وسعياء على حد فتح يفتح معناه سعى كرون ودراية كرون وقيل
 السعادة السعي في الكرم والجود والمجدة بفتح الميم وسكون الخاء المهملة وبكسر الميم الثانية
 وفتح الدال والتاء زائدة على وزن مفعلة من حمد يمدح على حد سمع يسمع معناه ستود وصلت
 كرفتن والزهادة بفتح الزاء المعجمة وبفتح الفاء المخففة ايض على وزن فاعل من زهد يزهّد
 على حد سمع يسمع بمعنى زاهد شدن اي خوارانك يقيم زهد عند اي مرغبت عنه اي عرضة
 وايض يقر زهد فيه اذا غلب فيه اي مالا اليه واقبل اليه من حاد سمع والدراية بكسر الدال
 وفتح الراء المهملتين على وزن فاعل بمعنى رانستن دريانتن من دريد دريد على حد ضرب
 والتعباية بضم الباء وفتح العين المعجمة على وزن فاعل من بغى يغوي على حد نصر ينصر
 معناه باغي شدن اعلم اللفظ الرعاية ليس في غير من التسم فالحق ترك من الذين لا يند

تنبيه
 فان كانت الالف مفتوحة او كسرة او تنوين
 مفتوحة لا يغرب بها
 والكانت الواو في
 مع زيادة الفاء
 فان لم يكن فافتح
 مفتوحة وان كان
 كسرة او تنوين
 فزيادة اخرى فتكسر
 في التاء او مخرجي
 في التاء فافتح
 ٢٠
 وان كانت المدحة
 الباء فافتح في التاء
 القسمة لا تفتح في التاء
 من غير زائدة
 كسرة وان كان
 كسرة زائدة فافتح
 بفتح الالف
 على ان في العين
 مفتحة
 كسرة او تنوين
 مفتحة
 كسرة او تنوين
 مفتحة
 كسرة او تنوين
 مفتحة

[illegible]

الابنية على الاثنين والثلاثين وثيق انها داخل في الدوائر بالكسر والضم
 خطأ تأمل ودخول وقبول على وزن فعول بالحمكتين الدخول بضم الدال المهملة والخاء
 المعجمة المضمومة يجمع درادن دركار درر اورن جيزي درجيزي على حد نفسه ينهر وقيل
 الفرق بين المدخل والدخول لا يتعد جلا فالدخول فانه لازم وذكر الفصل
 والنهل ان الدخول لازم لا نه صدد وهو في الغالب لازم والقبول بفتح القاف يجمع قبول كرون بزي
 على حد علم يعلم ووجيف وصهوية الوجيف بفتح الواو على وزن فاعيل من
 وجف يوجف على حد كرم يكوم معناه يشهد سحر وطيد دل ويدلوي
 وايضا بمعنى تغير كرون نيز آمده است وقيل من باب ضرب يضرب
 فينشد ينج مضارعه وجف يحف ككوعد يعد وفيه نظير
 لان الفاعل اللازم لا ينج الا من مضموم العين في الماضي والمضارع
 اللهم الا ان يقر قد نقل هذا الباب من الضرب الى كرم مضموم العين كالنصير تأمل
 والصهوية بضم الصاد المهملة على وزن فعولة بمعنى موى سرح شدن من قهت على
 حد كرم يكوم وقيل اصهب الابل اذا خالط بياضه وحمرة وصار لونها كالحمرة
 وقيل الصهوية بفتح الصاد قد جاء ايضا والقياس ذكرها مع دخول الكن لقلته
 بالنسبة الى ما تقدم ويجمع اى المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول
 لان اسم الفاعل والمفعول قديح على وزن صيغة المصدر بان يا ول المصدر بهما
 كقوتهم رجل عدل اى عادل وهذا الدرهم ضرب الامير اى مضروب فكذلك يجمع
 المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول نحو قمت قائما فانه مصدر على صيغة اسم
 الفاعل وليس قائما حال من ضمير قمت لانه لو كان حالا لكان معناه قمت في حال قاي
 يكون القيام ظرفا لقيام والشيء لا يكون ظرفا لنفسه ونحو قوله تع يا كرم
 لمفتون اى الفتنة اى بايكم المجنون يعنى باى فريق منكم المجنون والمراد فريق المؤمنين
 وفريق الكافرين يعنى في ايها يوجد من يستحق هذه الصفة واعلم انه اذا لم يكن الباء
 الاية ثالثة فالمفتون بمعنى الفتنة واما اذا كان الباء زائدة فلا يكون بمعنى الفتنة
 امل كذا قيل ويجمع اى المصدر للعبا لغير نحو التهديد بفتح التاء وسكون الهاء
 له وزن تنعلا من هذه هي معناه يسيرا يميز كرون جيزي او ايضا بمعنى يسا

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الشيء في كلامهم والشيء في كلامهم والشيء في كلامهم والشيء في كلامهم

لا يدخل في الدعاء لا لعدم اختلاف حركاته يعني المعلقة المقتضية للاصالة متعددة
 فيها فلا يكون هذا الباب اصلا فلا يدخل في الدعاء وانعدام مجيئه بغير حرف الحلق
 يعني لا يجيء هذا الباب الا في موضع عينه ولا من حروف الحلق فلما كان مقيدا
 بهذا الشرط صار ضعيفا لانه لا يطرد فلا يكون اصلا فانه لو كان قويا اصلا
 لم يقيد بقيد وقوله بغير حرف الحلق حاله من الضمير في مجيئه لا لفد امر
 مجيئ فتم يفهم الاحال كونه متلبسا بغير حرف الحلق يعني مجيئه موقوف على
 حرف الحلق منقطع اليه والمفتق لا يبقى للاصالة والحاصل ان هذا اشارة الى قلة
 استعمال هذا الباب لانها توقفت فتح العين في الماضي والمضارع على حرف الحلق صا
 قليلا لانه لو كان كثيرا لم يتوقف قال بعض الشارحين ان عدم اصالة فتح يفهم
 قد علم من قوله ويسمى الثلثة الاول د مائه ابواب فلا فائدة في قوله وفتح يفهم
 لا يدخل في الدعاء وهذا الاشكال وارد على قوله وكوم يكره وحسب يحسب
 لا يدخل في الدعاء والجواب ظاهر على من تأمل انتهى كلامه واما ان يكون ياي ياي فمن
 اللغات المتداخلة والشواهد جواب سوال مقدم وهو ان ما ذكره من ان فعل
 يفعل بفتح العين فيها لا يجيء بغير حرف الحلق منقوض بركن يركن واي ياي فاجاب اللهم
 عن كليهما فانها من اللغات المتداخلة وتنفرد بالاول ان ركن يركن بفتح العين في
 الماضي ومنها في الغابر لغة قوم وركن يركن بكسر العين في الماضي فتح العين في الغابر لغة
 قوم اخر فاخذ الماضي من احدهما والمستقبل من الاخر فتداخلتا فصا ركن يركن بالفتح
 فيها واما الجواب عن ابي ياي فتد قال بعضهم بانه من الشواذ يعني ان ابي ياي شاذ
 لا يعتد به ويؤيد عليه انه لو كان شاذ لما وقع في الكلام المجيدة ابي واستكبر اجيب بان
 الشاذ على ثلاثة اقسام احدها مخالف للقياس دون الاستعمال والثاني مكره
 والثالث مخالف للقياس والاستعمال معا وهو مردود ولا يجيء في كلام البليغ واما
 الاولان فقد يستعملان في الكلام القصص واي ياي شاذ من القبيل الاول
 فان قلت لا يصح ان يكون ابي ياي شاذ بل هو موافق للقياس اذ الضابطة المذكورة
 سابقا وهي كون حرف الحلق عتقا او لا متقتضى ان يكون موافقا للقياس اذ الالف
 التي هي من حروف الحلق موجودة في لامه فيكون الفتحة في عينه لاجل الالف فكيف يكون شاذ
 قيل ان اصل ابي ياي بفتح الياء فقلت الفاتحة كما وانفتاحا قبلها وكذا اياي فيكون
 وجود الالف موقوفا على الفتحة السابقة عليه ولو قيل ان الفتحة موجودة لاجل حرف الحلق

الشيء في كلامهم والشيء في كلامهم والشيء في كلامهم والشيء في كلامهم
 في هذا الباب لا بد من العلم بالاصالة
 على عدم دخول الالف في الدعاء
 الباقية في قول الشارح
 وعلى كون الشواهد
 الاول من كلامهم لا ينبغي
 بالاصالة فذلكم هو
 واصل ما ان الحروف
 قد علم من قوله
 بدون بيان وجهها
 بها وجهها وجهها
 حروف الحلق في
 ٢٣
 في هذا الباب لا بد من العلم بالاصالة
 على عدم دخول الالف في الدعاء
 الباقية في قول الشارح
 وعلى كون الشواهد
 الاول من كلامهم لا ينبغي
 بالاصالة فذلكم هو
 واصل ما ان الحروف
 قد علم من قوله
 بدون بيان وجهها
 بها وجهها وجهها
 حروف الحلق في

في هذا الباب لا بد من العلم بالاصالة على عدم دخول الالف في الدعاء الباقية في قول الشارح وعلى كون الشواهد الاول من كلامهم لا ينبغي بالاصالة فذلكم هو واصل ما ان الحروف قد علم من قوله بدون بيان وجهها بها وجهها وجهها حروف الحلق في

[illegible][illegible]

[illegible]

في مطاوعة فضل الذي التفت إليه هو المثل الذي هو احد فعله علمته فعمل وقرحة ففجح

[illegible][illegible][illegible]

PA

في المصدر يوجد الاتحاد بينهما في جميع التصاريح لا محالة وهذا الشيء لا دم نحو يطر يطر
 على فم درج يد حرج درجا يعني باعتبار الاتحاد المصدرين وجد الاتحاد في غيرهما فيكون
 ملحقا اما اذا وجد الاتحاد بين اللفظين في غير المصدرين ولم يتحقق في المصدرين فلا يكون
 ملحقا فقلت انهم قالوا اخرج يخرج اخرجوا واكرم اكرم اكرما كما قالوا ادرج درج درجا
 اجيب عنده ان الاعتبار بالفعلة لا بالاداء وعموما في جميع صوغ فعل واما الفعل لا فلا اعتبار به
 وانما هو داخل فيه غير مطرد كذا في بعض الشرع فان قيل اخرج اخرج على وزن استخرج وقد وجد الاتحاد
 في المصدر ايضا نحو اخرج اخرجوا واستخرج استخرج اجاب عنده ان المراد من وزن الالحاق ان
 يكون الفاعل والعين واللام في الفرع موقعا في الاصل وان كان زيادة ثمة فلا بد من مماثلة في المخرج
 في الصورة حركة وسكونا واستخرج بالنسبة الى اخرج على خلاف ما ذكرنا في الاصلية اما في
 الاصل فلا ان الحاء وهو فاء قد وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلا ان
 النون واقعة بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها تامل **فصل في الماضي**
 مبتدئ محذوف اي هذا فصل يعني هذا الكلام مفصول عن الكلام السابق وهو مصدر اجمع الفاعل
 كرجل عدل اي عاد ليعني قوله فصل اي فاصل بين ما ذكر قبله وما ذكر بعده واما بمعنى المفعول والمعنى
 هذا مفصول عما قبله فان ذكرت بعده في ترفع وتنون على انه خبر مبتدئ محذوف فكما علم وان لم تذكر
 فتسكن اخره لانك اذا وقفت على كلمة اسكنت اخره كذا في نهج الكثر وهو ما دل على ان زمانك
 وهو محذوف على اربعة عشر وجها مع ان القياس يقتضي ان يحى على ثمانية عشر وجها ستة للغيبة وستة
 للمخاطبة وستة للتكلم لكن لم يحى منه في الاستعمال الا اربعة عشر وجها اما لانه سماعي او لما يحى في آخر
 بحث الضمائر قوله اربعة عشر مبنى على الفهم لتضمنه معنى المحرف وهو الواو وقوله وجها اي طريقا
 منصوب على التمييز فحوضب الى ضربين اي ستة للغائب ثلثة منها المذكور وثلثة منها للمؤنست
 منها للمخاطب كذلك واثنين للتكلم فاراد الشروع او لا في المذكور الغائب واحدا كما وصفنا ومجوزا
 ناقيل المبنى الماضي قلنا لقوا موجب الاعراب قيل اي لفوات مقتضى الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية
 والاضافة فانها معان تقتضي الاعراب وفي الفعل لا يكون واحدا منها فبا الحوى ان يبنى هذا الكلام
 فيه بحث لا نريه ان يكون المضارع مبنيا لقوا موجب الاعراب الذي عرفت مع انه معرب والجباب
 ان يقال ان القياس يقتضي ان يكون المضارع مبنيا لقوا موجب الاعراب وهو الفاعلية وغيرها لكن
 بما عرِبَ لعله يبيح ذكرها والحق ان يقال المراد بالموجب المشابهة الفاعلية التي سيجي ذكرها من بعد
 تامل على المحرك جواب سوال المقدر وهو ان يعلم يبنى الماضي على الحركات مع ان الاصل في البناء السكون
 ما لا نه تقيض الحركة اليه هي الاصل في الاعراب فاعطى السكون للبناء تخفيفا للتضاد واما لان

قوله فان قيل المبنى
 ان الفعل على نوعين
 ومعرب فالمبنى من الفعل
 والبناء وصف آخر الجارم
 من الناصب لا غير اللام
 كما في الماضي لا غير الجارم
 لا يتغير وصفه في غير الجارم
 اصطلاحا بالمعنى ان الجارم
 والمعرّب منه لا يتغير وصفه
 باللام ولا الضمير واللام
 بمواضع البناء وانما عرِبَ
 بجارم من الالف

قوله ان سطره اشارة الى
 الفصل في قوله ان المبنى من
 الفعل لا يتغير وصفه في غير الجارم
 مطبقا الى قوله وعلة البناء على
 الحركة المعينة هم من ذلك فيتم
 انما يبنى الماضي على الحركات
 لا يبنى على الفاعلية والبناء
 لا يبنى على الفاعلية والبناء
 لا يبنى على الفاعلية والبناء
 لا يبنى على الفاعلية والبناء

الحركة في المعرب للمعاجز الهماء والهاجتي الذي الهماء المتماثلة بالاسم في وقوعه صفة للمعرب نحو مررت
بمركب من معارضه وحاصل الجواب ان المعراج في مشابهته بالاسم وهو وقوعه موقع الاسم
في كونه صفة للكون وهو موصوف فان ضرب في المثال المذكور واقع موقع ضارب في كونه صفة
والمعراج بالكون لا الضارب في المعرفة فان الفعل لا يقع صفة للمعرفة نحو مررت بزيد ضرب فانه
مكونه شأنه والمطابقة واجبة بين الصفة والموصوف وعلى العمق جواب سواله مقدم وهو ان
المعرب للمعاجز على العمق دون الضم والكسر فاجاب بقوله لا نه اي الفتح اخف الحركات او لانه اخو السكون
لان الفتحة حركه الف الذي سكونه لا نه اي لانه ان الف مركب من الفتحتين فيكون الفتحة
اخو للسكون اي مشابهة موافقة فاذا اتمم البناء على السكون يعني على ما هو قريب منه وهو
الفتح رعاية للصله بقدر الامكان الى الصير الى اقرب اولى اقل ان الفتحة اخف الحركات فانتقلت
حركه الفتحة لا يسمي مشابهة واخاله قلنا الى ادس المتماثلة للمناسبة ولا يخفى ان جبرء الشيء بالنسبة
الى الاخر بينهما ما يستحق كل واحد منهما مع الآخر مناسيب وموافق له كامل ولم يعرب
جواب سواله مقدم وهو ان يقال لم يعرب المعاصي لاجل وقوعه صفة للكون فاجاب
بقوله لان اسم الفاعل لم يأخذ منه اي من المعاصي العمل والاصل فيه ان الافعال اخذت من
الاسماء الاعراب الذي هو مستحق للاسماء في الاصل فكذلك الاسماء اخذت من الاعمال
هو مستحق للافعال في الاصل واسم الفاعل لم يوجد من المعاصي العمل لانه اذا كان بمعناه لا يعمل
العمل وهو مضاف الى ما بعد داند نحو هذا ضارب زيد لمع من المعاصي فاما العمل فوجد من المعاصي العمل
يعطى اعرابه لانه لم يعرب ثم اعترض على هذا الكلام بان المعاصي لما قال لم يعرب المعاصي قلنا
لما هو واجب الاعراب فقد علم منه انه ليس معرب فلا فائدة في ذكر قوله ولم يعرب احيب باننا ذكر
هذا ليكون اشارة الى دليل اخر على بناء المعاصي ويمكن الجواب عنه بوجه آخر وهو ان يقال انه لما كان
المعاصي متماثلة بالاسم في وقوعه صفة للكون كالمعرب ان يتوهم ينبغي ان يعرب المعاصي لاجل اخذه
المشاهدة فذهم هذا الوهم بقوله ولم يعرب لاجل هذه المشاهدة ولما قلنا ان يتوهم لا طائل تحت
قوله ويبي المعاصي على الحركة اصلا قاصدا لحوال المضارع فانه معرب لان اسم الفاعل قد اخذ منه
العمل جواب سواله مقدم وهو ان يقال لم يعرب المضارع فقال لان اسم الفاعل قد اخذ منه
العمل وذلك لانه اذا كان بمعنى الحال والاستقبال يعمل المضارع فيقال زيد ضارب غلامه
عمر والان او غدا كما يقال زيد يصير غلاما ثم اذا عطف الاعراب له عوضا عنه اي بدل لا عن
العمل اخذت من المضارع وقوله فاعطى بصيغة المجهول وهو مشهور والاعراب مرفوع لانه
مفعول لم يسم فاعله وقيل بصيغة العلوم وفاعله ضمير يرجع الى اسم الفاعل واكثر

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

لا يهاجرون في جميع الموث نحو ضرب من كذا قيل وفيه نظرا يلزم الدور وتماثل وضم الباء في
 ضربوا لاجل الواو وجواب سواله مقدروه وان يقال لضم الباء في ضربوا مع ان اخر الماضي يكون
 مفتوحا وتقدير الجواب ان الضمة شفوية والواو ايضا شفوية فلا جمل حساسية الواو ضم الباء
 لان الجنس الى الجنس انش وأصلي خلاف وهو لان الميم ليست بما قبلها جواب سواله مقدرو
 هو ان يقال انتم قلتم اذ اتصل بالفعل واو الجمع يفتح اخره لاجل الواو فلم يفتح في مرسوا
 وتقدير الجواب ان الميم ليست ما قبل الواو بل ما قبل الياء اذ اصله مرسوا بضم الياء فقلبته الياء
 الف التمرة كما افتتح ما قبلها فالتقى الساكنان الالف والواو وحذفت الالف فصار مرسوا وانما
 حذفت الالف دون الواو لان الالف لام الفعل والواو علامة الجمع والعلامة لا تتخذ
 فلما تمكن الميم ما قبل الواو بقيت على حالها وهو الفتح وضم في مرسوا وان لم يكن الضاد ما قبلها
 اي ما قبل الواو وجواب سواله مقدروه وان يقال انتم قلتم انه لم يفتح في مرسوا لان الميم ليست ما قبل
 الواو فلام الضاد في مرسوا مع انها ليست ما قبل الواو اذ الاصل مرسوا بكسر الضاد كما ذكره من
 باب فعمل بكسر العين نقلت الضمة على الميم فاسكنت فاجتمع الساكنان الياء والواو فحذفت الياء
 فضم الضاد لاجل الواو فصار مرسوا وتقدير الجواب ان الضمة على الميم بقوله لا يلزم الحذف
 من الكسرة الى الضمة ببيان ان الكسرة على الضمة حقيقية والضمة التي تفتح من الواو تنقضية في حلقه
 يفتح الضاد يلزم الحذف من الكسرة الى الضمة التقديرية وذلك انشغل على الساكن لان كذا الشيء من
 السفلى الى العلو واعترض عليه بان الضمة لا تقع بالفتح ايضا بان يقرأ مرسوا كما يقرأ مرسوا بان
 الامر كذلك لكن في الضمة فانه اذا تأمل احد ما من هذا الخروب من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية
 والثاني المناسبة للواو لان الواو اخت الضمة فليعرف تمام اعتراض عليه بان اصل مرسوا
 فنقلت ضمة الياء الى الضاد بعد ما ازيلت حركتها فالتقى الساكنان الياء والواو فحذفت
 الياء فصار مرسوا فلام الضمة التي على الضاد هي المنقولة من الياء الاصلى لانه لم يكن في عينه
 ضمة لانها زيدت على الضاد لاجل الواو حتى يلزم ما ذكرته من النقص بمرسوا بفتح
 ذلك انه لو يفتح في مرسوا لان ضمة منقولة من الياء لانه لم يكن في عينه ضمة ولا ضمة
 لاجل الواو لانه لم يكن الميم ما قبل الواو بخلاف مرسوا وان لم يكن ما قبلها لكن ضمت
 بضمة المنقولة من الياء لاجل الواو وتماثل وكتب الالف في ضربوا للشرح بهن والعلطف
 وواو الجمع مثل حصر وقتل زيد اي اراد بضربوا كل الجمع الذي يكون واو الجمع متصلا
 بما قبلها او اراد بخصه واو الجمع متصلا بما قبلها في الكتابة والمعنى انما
 اختار الكتابة لالف بعد واو الجمع لاجل الفرق بين واو الجمع ومثله حصر وقتل بفتح فيا لم يكن الواو

ببرق انقل من السلام المحذوفة
غلام ربانی صاحب

[illegible]

متصلا بما قبلها من حيث لم يفهم ان حضرة مفرد والواو للعطف او جمع والواو للجمع وشيئا ذلك
انه لو جمع حضر في مثل قولهم حضر وقتل زيد ولم يكتب الالف بعد الواو ويقال حضر وقتل
الالف فيقتل ان يقرع حضر وقتل زيد بان يكون حضر فعل الواحد والواو للعطف فيكون فصلا
متنازعين في زيد فيمثل بالمقتضا الضرورة زيد متا الالف للفرق فان قيل لزوم الالف في مثل
حضر وقتل مسلم لكن لان لزوم الالف في مثل ضرير بالان والجمع يكتب متصلا نحو ضرير بالان
وواو العطف يكتب متصلا نحو ضرب وقتل فلا حاجة الى زيادة الالف في ضرير بالان والجمع قد
يكتب متصلا نحو حضر واو نصر وفي كتب الالف بعد هالاجل للفرق فتكتب الالف في سائر الامثلة
اجزاء للتباعد وتيرة واحدة وان لم يلزم الالف في مثل ضرير بالان في مثل ضرير بالان في مثل ضرير بالان
والجمع ليست جارية على الاطلاق بل اذا لم يكن بعد والجمع ضمير لانه اذا كان بعد ضمير لا تكتب الالف
بعد نحو ضرير بالان فلو قال كتب الالف بعد والجمع والميم بعد ضمير لكان اولى واخرى لكذا قيل
واكجواب عنه ان تمثيل الالف بلفظ ضرير بالان على هذا الغرض نال وقيل للفرق بين والجمع والواو
في مثل لن يدعوا ولن يدعوا يعني قال بعض المصنفين انما كتب الالف بعد والجمع لتكون فارقة بين
الجمع والواحد مثل لن يدعوا ولن يدعوا لان لو لم يكتب الالف في لن يدعوا ونصبا لخر المضارع هو
الواو وكما في التثنية التثنية علم انه مفرد والجمع ولما كتب في مثل لن يدعوا علم انه جمع مفرد
يدعوا حذف التثنية بدخول كلمة لن عليه علامة للنصب فصار لن يدعوا فيزول الالف بالتباس
فلاجل اطراد الباب كتب في سائر الامثلة اعلم انه قد وقع في بعض الكتب لم يدعوا ولم يدعوا وكما
لم يجزئ فاقيل ان كلمة لم اذا دخلت على المفرد يسقط حُر العلة من الناقص واذا دخلت على الجمع
لم يسقط اخره بل يسقط بونه نحو لم يدعوا فحصل الفرق بله قيل ان كلمة لم
قد لا يسقط حرف العلة في بعض اللغة مثل قول الشاعر شعر هجو ثربان ثربان ثربان
معتمد من هجو ربان لم تقبوا ولم تنجوا فلما لم تحذف الواو في مثل هذا الموضع لم يمتين
الواحد من الجمع في عدم حذف الآخر في سائر الابنية فكتب الالف ضرورة للفرق وقيل في
الجواب انما كتب الالف للاختراع ومشاكلة الواحد والجمع في عدم حذف الآخر ضرورة بدخول
لمة لن نحو لن يدعوا فاقيل الفرق يحصل بالانحياز فلا حاجة الى زيادة الالف قلنا
لانحياز ميت ترك كثيرا ولهذا يكتب الواو بعد عمرو والفتحة كيلا يلتبس
عمرو بالضم ولما فرغ المصنف عن بيان الامثلة الثلاثة للمذكر الغائب نحو ضرب
ضرير باضرير بالان في الامثلة الثلاثة للمؤنث الغائبة وقال
جعلت الشاء علامة للمؤنث مثل ضربت بسكون التاء لانها حرف

[illegible]

ربانی غلام ملا

[illegible]

والحرف مكية والأصل في البناء السكون لأن التاء من الحرف الثاني والمؤث اثني ثمان في
التخليق يعني أنها المؤث والتاء متساويات في التأسيسية لأنها التاء من الحرف الثاني والثاء
يصرقان في التخليق أي في الوجود فإذن الله تعالى خلق آدم أولاً صلوات الله تعالى على نبيها
وعليه تفرح خلق حواء من الله عما فيها من أساليب التاء بالمؤث ولا ينبغي أن هذا وجه اختصارها
التاء لأجل العلامة وأما وجه الاحتفاء بالمؤث فقد تم وقوع التكرار بين المدك والمؤث
وتعد أحدهما من الآخر تيمناً بالثابت لوقلب صهيد وضرب هتد فلا يعبر بالذكر في المؤث
والحق في المؤث علامة التايث وهو التاء مكنون فارتبهينها فأنقيل لرحمت الربا بالمؤث
قلنا لأن الزيادة وقع بالمؤث أي وقع فينا سبباً يحقق الغرض بالرفع وهذا التاء ليست
بصير كما سيجي من بعد أن أساء الله في التاء وصيرت ليست بصير كما يجي دليله من
وهو قول الموحش الذي هو عندك بما بالفاعل الظم من حيث هذا قرار التاء التاء في التاء
وأما ما اتفق عليه في حكم الواحد فقال في قوله لا تسكت الباء في صيرت وصيرت فيهم المؤث
الحاطب والحاجة بوجه السواء أن التاء الباء في صيرت فيهم المؤث والحاطب والحاجة بوجه
فالسكت لا تتقدم أربع حركات متواليات في أفعال الكلمة الواحدة لأنها صيرت بالفاعل والفاعل لا يرم
من الفعل لأن صيرت كلمتان في الأصل الفعل وصيرت بالفاعل لكن لما اشتد اتصاله بالفعل بحيث
صار جزء الفعل السكت اتصاله به يكون كالكلمة الواحدة ولهذا لا يجوز أن يصريرت
ومريد بغير التأكيد كيلا يلزم العطش على حرف الكلمة وأما جملة أربع حركات في كلمة واحدة مستعمل
فذلك ما سكت الباء فأنقيل الحركة من صيرت التاء من صيرت والحرف السكون
ظناً بأن حركتها إنما السمان لأحوا كما توهم والأهم إذا سكت على الحركة ومن ثم يقع التاء في
وتسديد اليد الميم للإشارة إلى المكان البعيد وتدين يد فيه هاء السكت عند الوقوف حوازي
وقوم ثبات التاء من غلط العانة ويستعمل معنى آخر على طريق بيان الأثر لما تقدمه والمعنى أي لعل
أن الصير الموضع المتصل بالحرف من الفعل لا يتغير العطش على تغييره غير التأكيد فلا يقال صيرت
ومريد بل بقاء الصيرت أسوأ ويد ذلك لأنه كما ترم من الفاعل والفعل مع الفعل بمرحلة كلمة واحدة
فلو عطش على الصير يلزم العطش على الصير والكلمة والعطف على بعض الكلمة متمم وأما قوله فيهم المؤث
لأنهم لا بد أن وقع الفصل بين الصير الموضع المتصل وبين المعنى في شيء من الصير الموضع المتصل
العطف غير التأكيد كما في قوله تعالى سيقطع ما رادات لب وارتبته بالأول أن يقال لا يجوز للعطف
على صير غير التأكيد إذ الصير متصل به وليس المعطوف بشيء وأما أن المعطوف سليل وقولنا
صيرت أسوأ وما هو المتصل لا انفصال وأما ما يرد ذلك دون العكس لأن العطف فلا يفسد

[illegible]

في الحكم والحكمة ايضا تعلق بالتصل لانه هو السند اليه لا بالتفصل لانه انما يحكي به لحظ التكليف والقصور
 بالذكر انما هو المؤكد فيلزم حينئذ عطفت الكل على الجزء وجوابه ظاهر بخلاف ضربتا الذات التاء في حكم
 السكون الجار والمجرور منصوب المحل على انه حال من الباء اي واسكنت الباء في ضربين وضربين حال
 كونهما متخالفين في ضربين ويحتمل ان يكون مرفوع المحل على انه خبر مبتدأ محذوف اي ذلك طليح بخلاف
 ضربتا وكان جواب سوال القدر وهو ان يقرأ ما ذكرتم ان قول الاربع حركات لا يوجد فيما هو كالجملة
 منقوصة بضمة اجتمع فيه الحركات الاربع مع انه يجوز ذلك فاجاب بان التاء في حكم السكون لانهما كانت
 في الاصل ساكنة لكنهما حركتا اذا اتصل به الف التشبيعية ضرورة فمع اجتماع الساكنين فلا يلزم اجتماع
 اربع حركات حكما ومن ثم يسقط الالف في رمتا لان حركة التاء عارضية هذا فنرى على اسبق
 ودليل على كون التاء في حكم السكون والمعنى انه لا جمل ان التاء في مثل ضربتا في حكم السكون
 يسقط الالف في رمتا اذا اصله رما تافيكون التحرك عارضية في التاء والعارض كالمعدوم وجعلت التاء
 في حكم السكون فالتقي الساكنان احدهما ساكنة حقيقة وهو الالف التي هي لام الكلمة والثاني حكما وهو
 تاء التانيث فسقطت الالف فصارت رمتا فلما حذفت الالف علم انها في حكم السكون فاشتقت البقاء
 الساكنين باق في التاء والالف الضمير قلنا التاء ساكنة حكما متحركة حقيقة والحركة عارضة والسكون
 اصل وقد وقعت بين الالفين اصلي وعارض فاعتبر الاصل وهو السكون مع الاصل وهو الالف
 الذي هو لام الكلمة والعارض وهو الحركة مع العارض وهو الضمير الالف في لغة ردية يقول اهلهما رما ت
 هذا استثناء متصل من قوله يسقط الالف في رمتا اي يسقط الالف لاجل ان حركة التاء في حكم
 السكون في جميع اللغات الا في لغة ردية فان اهلهما قلنا اللغة ردية يقول رما ت اباقيات الالف فانهم
 يعتبرون حركة التاء اصلا فليس التقاء الساكنين على لغة ردية وهذه اللغة فاسدة فلا اعتبار بها اعلم
 ان اللغة مشتق من ابي اذا تكلم وهي مصدر يضم اللام وفيه النون الميمية كذا السمع واصلا لغوي
 ولغو والتاء عوض عن الحذف وهو افعال الياء ان كان مشتقا من الياء واما الواو والواو مشتقا
 من الواو والاولى انه واو يبدل في قولهم هذا منقول من واو او في النسبة وجهها على الفاء
 وقيل اللغة ما يستعمل كلامه في الالفاظ في محاورهم واشتقاقها من لغوا والفاء وهو السقوط والاسقاط
 كانهما ما يسقطونهم من افواههم عند المكالمات وقوله ردية بفتح الراء وكسر الدال المهملة بغير التشديد
 وفتح الياء المشددة منقوطة بنقطتين من تحت على وزن خطية وزنه فعيلة مشتق من ردى
 الشيء ردى فهو ردى اي فسد فهو فاسد على حد اسم يسم وهو موزن اللام واصلا ردية ثقلية
 الهزة ياء لوقوعها بعد ياء زائدة فاجتمع الياءان والاسبق منهما ساكنة فادغم احداهما في الاخرى
 فصارت ردية وقيل ردى من الحق فكأنه توهم انما منسوبة الى الرد بمعنى الباطل وبخلاف مثل ضربتا

قوله فانه
 في قوله فان
 التقاء الساكنين
 في قوله وان
 جاز انما هو بلفظ
 فلا ويجوز
 لام الكلمة وان
 يكون عارضا
 وجه الالف الف
 الضمير فالحق هو ان
 الساكنين السكون
 كسرة الياء
 اللام في الاصل
 اصحح تحلوا
 اصحح وكوا
 بان اثباتها
 لغة ردية
 ١٢١
 مولود
 كلام
 رباني

وإنما كان الفعل ثانياً لئلا يخلط على الحدث والزمان والنسبة إلى الفاعل بخلاف الاسم وإن كان في الفعل ضمير وليس في الاسم ضمير وفيه ما فيه بخلاف حيليات لعدم الجنسية يعني حيليات جمع حيلة بالالف المقصورة فلما جمع قلبت الالف ياء لتعمل الحركة لأن حذ ما متمم كان الالف موحدة مع الكلمة بخلاف التاء في مسلة فانها منقصة زائدة فلا يمكن حذ ما فإذا عرفت هذا فاعلم أن اجتماع علامة التانيث لا يخلو ما إن يكون في الاسم أو في الفعل فإن كان في الاسم فيجوز أن أحدهما إذا كانا من جنس واحد كسلمات أصله مسلمات وإن لم تكونا من جنس واحد فلا يجوز أن يكونا في حيليات فإن الياء والتاء فيها تدلان على التانيث لكن لم يجز أن أحدهما لعدم الجنسية وإن كان في الفعل فيجوز أن أحدهما على الإطلاق لتثقل الفعل بالحاصل أنه إنما لم يجز أن أحدهما التانيث في حيليات لعدم الجنسية ولفظ حيلة اسم لا فعل وقيل لم يجز أن يكون حيلياً اسماً والاسم خفيف فلا يستحق الحذف فالتثنية هذا التثنية يشك في مسلة فإنه ليس بفعل ومع هذا حذفت التاء فيه لئلا أمر كذا لكنه لما شابه الفعل واشتق منه أخذ حكمه وأعلم أنهم قلبوا الالف حيلي ياء في جمعهم لأنه لو لم يقلب فيه ياء يلزم أن يحذف واجتماع الساكنين أعده الالفين وحذفها ليس أكثر لأنها نزلت منزلة جزء الكلمة لأنها وضعت عليها في الأحوال فالتثنية لم يقلبوا واقتلوا من بين الأولين والياء قد يكون علامة التانيث كما في هذه فيكون مناسباً بالالف المقصورة على التانيث والواو وليس كذلك والثاني أن الياء أخف من الواو والقلب بالالف أخف أولى من القلب بالواو ومحصل ما ذكرنا أن اتحاد الجنسية شرط في حذف أحد علامتي التانيث في الاسم كما في سلمات بخلاف حيليات فإنه لم تحذف لعدم الجنسية وأما في الفعل فلا يشترط بل يحذف أحد العلامتين لئلا تملأ حرف ما فرغ المصنف عن بيان الأمثلة الستة للغة المذكورة أو مؤثراً في إعراف الأحوال الخاطبة فالتثنية لم يسو بين تثنية الخطاب والخطابة وبين الأخبارات قلنا قلنا الاستعمال في التثنية مع الضمائر لا يجازي وعدم الالتباس في الأخبار لأن التكلم يكثر في أكثر الأحوال ويعلم بالفتوى أنه مؤثراً لو لم يسو بصيغة المجهول من التسوية ومفعول ما لم يسو فاعله ضمير المصدر والتأويل بين التسوية معنى الإيقاع أي اوقع التسوية بينهما على أن الفعل وسند إلى ضمير المصدر كما في قوله حيل بين العير والنزوات أي اوقع الحيلولة بينهما فمن توهم أن المفعول لم يسو فاعله ضمير مستتر جمع الضمير فهو من تربية المقاتلة غلطاً وغلطاً واضحاً لا يخفى على المتأمل إذ التسوية لا يكون إلا بين اثنين والضمير واحد لا تعد فيه أصلاً وقوله بين الأخبار بالاسم جمع أخباراً والمذكر الغير العاقل جمع والتاء نحو قولهم السراة فاجمع سرادق والصفات فاجمع صافين وغير ذلك فلا يرد أن هذا الجمع العقلاء وقيل الأخبار بتثنية المجرى جمع أخباراً بالفتح وهو جمع خبر فيكون الأخبار بالجمع

وإنما كان الفعل تيتلا لئلا يكثر على الحدث والزمان والنسبة إلى الفاعل بخلاف الاسم وكان في
الفعل ضمير وليس في الاسم ضمير وفيه ما فيه بخلاف حيليات لعدم الجنسية بمعنى حيليات
جمع حيلة بالالف المقصورة فلما جمع قلبت الالف ياء لتعمل الحركة لأن حذ ما تمتنع أن الالف موضوعة
الكلمة بخلاف التاء في سلمة فانها منفصلة زائدة فلا يمكن حذ ما فإذا عرفت هذا علم أن اجتماع
علامتي التانيث لا يخلو إما أن يكون في الاسم أو في الفعل فإن كان في الاسم فيحذف أحدهما إذا كانا
من جنس واحد كسلمان أصله مسلمات وإن لم تكونا من جنس واحد فلا يحذف كما في حيليات
أن الباء والتاء فيها كذلك على التانيث لكن لم يحذف أحدهما لعدم الجنسية وإن كان في
فعل فيحذف أحدهما على الإطلاق لنقل الفعل فالأصل أنه إنما لم يحذف أحد التانيثين في
بلياً لعدم الجنسية ولفظ حيلة اسم لا فعل وقيل لم يحذف كون حيلياً اسماً والاسم خفيف فلا
يستحق الحذف فالتعجيل هذا التعجيل يشك في مسلماناً لأنه ليس بفعل ومع هذا حذف التانيث
في الالف مركب لأن الالف كغيرها من الحروف لا ينفصل عن الالف حذ ما فلو كان الالف حذ ما في
جمع لا نه لولم يقلب فيه بياء يلزم أن يحذف اجتماع الساكنين أعني الالفين وحذف ما ليس
ثوباً منها نزلت منزلة جزء الكلمة لأنها وضعت عليها في كل الأحوال فالتعجيل لم يقلبها وقلنا
صحيح الأول لأن الباء قد يكون علامة التانيث كما في هذه فيكون مناسباً بالالف المقصورة
على التانيث والواو وليس كذلك والثاني أن الباء أعطف من الواو والقلب بالالف أولى من القلب
نقل ومحصل ما ذكرنا أن اتحاد الجنسية شرط في حذف أحد علامتي التانيث في الاسم كما في
الأمثلة بخلاف حيلياً فإنه لم تحذف لعدم الجنسية وأما في الفعل فلا يشترط بل يحذف أحد العلامتين
تأنيثاً من غير أن يفرغ المصنف عن بيان الأمثلة الستة للغة المذكورة أو مؤثراً في أحوال المخاطب
فالتعجيل لم يسو بين تنعيم المخاطب والمخاطبة وبين الأخبارات قلنا قلنا الاستعمال في التنعيم
مضارع الضمائر لا يجاز وعدم الالتباس في الأخبار أن للكلمة في أكثر الأحوال ويعلم بالفتوى أنه مؤثراً لولم
يسو بصيغة المجهول من التسوية ومفعول ما لم يسو فاعله ضمير المصدر والتأنيث
من التسوية معناه الإيقاع أي وقع التسوية بينهما على أن الفعل وسند إلى ضمير المصدر كما
قد حيل بين العيون والنزوات أي وقع الحيلولة بينهما فمن توجهن المفعول لم يسو فاعله ضمير
المصدر فهو من قبلة التقاد فخطا وخطا لا يخفى على المتأمل أن التسوية لا يكون إلا بين
الضمير وأحد لا تعدد فيه أصل وقوله بين الأخبار بالكثر جمع أخبار والمذكر الغير العاقل جمع
والتاء نحو قولهم السراقة جمع سراقة والصافنا جمع صافن وغير ذلك فلا يرد أن هذا الجمع
مقلد وقيل الأخبار بغير الهمزة جمع أخبار بالفتح وهو جمع خبر فيكون الأخبار جمع الجمع

دفعه الى التباس بالفتاوى وهو يحصل بزيادة خبر الميم من الحروف ايضا وتوجيه الجواب
 ان تحت ضربين انما مضموم وفيه الميم فزيدت الميم فيه ايضا وذلك لان ضربين تنبئان
 ضمير التثنية فلاجل هذه المناسبة زيدت الميم في ضربين وأعتزض عليه بان لا نسلم ان
 يكون تحتها انما مضمرا لان فاعل ضربين بارز قلنا ان مراد المصنف بهذا القول ان انما مضمين
 منفصل لضربين لانه مستتفهم وادخلت الميم في انما لقرب الميم الى التاء في الخروج يعني انما
 زيدت الميم في انما لاجل ان التاء التي زيدت في الواحد وهوانت عقارئة للميم في الخروج
 فلاجل المناسبة زيدت في انما وذلك لان مخرج الميم ما بين الشفتين ومخرج التاء ما بين
 طرفي الاسنان واصول الثنايا وكلا المخرجين قريبان وقيل تبعاهما وزيدت فيهما كما
 سيجيء يعني انما زيدت الميم في انما لاجل المتابعة لها الذي هو ضمير تنبيه الغائب فيكون معنا
 لضربين الذي هو ضمير التثنية المخاطب وأعتزض عليه بان الميم فيهما بدل من الواو الاصل
 والميم في انما ليست ببدل بل هي زائدة فلا يقاس احداهما على الاخر قلنا ان زودت الميم فيهما
 ولو اصلية فزيدت في انما لاجل المتابعة ليكون تنبيه الغائب والمخاطب على طرد واحد وان
 كان الميم فيهما اصلية وفي انما زائدة وأعلم انه قد اختلفوا في ضمير المخاطب المنفصل
 فذهب بعضهم الى ان الضمير هو ان والتاء المفتوحة دالة على كونه للواحد نحو انت والالف
 في انما دالة على كونه للتثنية وزيدت الميم اما لاجل ان التاء والميم متقاربان في المخرج واما
 اتباعا لها والواو في انتم اصلها انتمواد التاء على كونه للجمع كما سياتي تحقيقه انشاء الله تعالى
 فذا ذكرتم من الجوابين مبنى على هذا الذذهب وذهب بعضهم الى ان ضمير المخاطب في
 الواحد هو انت مع التاء موضوعة له وضمير التثنية انما مع الميم موضوعة له وكذلك الجمع تال
 فالتثنية المضممت التاء في ضربين وضربين وضربين قلنا لانها ضمير الفاعل والفاعل مرفوع والرفع
 الضم عبارة عن الحركة الواحدة وهي الضمة فلا فرق بينهما في اللفظ اما وجه اختصاص ضمير
 المتكلم بالضممة وهو ان المتكلم اقوى فيجتاز له اقوى الحركات وهي الضمة وفتحت في الواحد
 خوفا من الالتباس بالمتكلم ولا التباس بالتثنية والجمع توجيه السؤال ان يقال انتم قلتم ان ضمير الفاعل
 يكون مرفوعا والثاني في الواحد المذكور المخاطب يعني ضربت مع انما ضمير الفاعل ليست بمرفوعة
 بل هي مفتوحة وتوجيه الجواب ان لو وضعت لا لتبس بالمتكلم الواحد فانها مضمومة نحو ضربت
 ولم يعكس لان المتكلم اقوى لصدر الكلام منه والضم ايضا اقوى فاعطاء الاقوى الاقوى اول
 وانه لم يترك في الواحد المخاطب حتى لا تلتبس بالمخاطبة فان التاء في المخاطبة مكسورة نحو ضربت
 ولم يعكس لان الكسرة جزء من الياء وبينهما مواخاة والياء جاءت للتانيث فاعطاء

في ضميرين ليكون جمع الموث الغائبة مساويا لجمع المذكر الغائب الا ترى انهم قالوا في الغائب
المذكر ضمير يؤول في الغائبة ضميرين حيث اجتمعوا اخرها حرفا واحدا طلبا للساواة ليكون جمع الموث
المخاطب مساويا لجمع المذكر المخاطب حيث يقولون في مخاطب ضمير يؤول في المخاطب ضميرين فاذا
اجتمعوا اخر المذكر حرفين الحقول ايضا اخر الموث حرفين طلبا للساواة بينهما ومن ثم اى من اجل
ان بين النون والميم تقارب في المخرج تبدل الميم من النون كما في غير اصله غير قلبت النون ميم
لقرب المخرج بينهما قيل وجب ذلك ان النون اذا ظهرت يلزم اجتماع حرفي الشقة والغنة وهو
النون والياء فيكون التلقظ به كالشئ في القيد وذلك متعذر وان حذف يلزم التباين والربط
بالثلاثي قيل العذر ضرب من الطيب يكتب بالنون وتلفظ بالميم كذا في شرح الشافية لنظام الذين
وقال الفاضل الاستاذ شمس الدين الفهرستالي في شرح مختصره الوافية العذر في البحر بمنزلة الخشيش
في البر وقيل صمغ شجر وقيل زبد البحر والحق انه ما يخرج من عين في البحر ويعطف ويرش بالساحل
كما في قوله الجوهري هذا كلامه وقيل اصله ضميرين يعني قاله بعض الصنفين ان اصل ضميرين ضميرين
بنون مخففة وذلك لان الميم انما زيدت في التثنية لئلا يتلبس بالثلاثي واذا شاع وانعدمت هذه العلامة
في الجمع فلم يزد الميم فيه فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا لا يطرد وجميع نوناتهم النساء يعني اريد
ان يكون ما قبل ذلك النون التي في ضميرين ساكنا ليوافق بساكنة نون النساء في سكون ما قبل ذلك النون
ولا يمكن اسكان تاء الخطاب لاجتماع الساكنين اى لو اسكنت تاء الخطاب لاجتماع الساكنين
وهما تاء الخطاب والباء ولا يمكن تلحقهما اى حذف تاء الخطاب وهذا دفع من يتوهم وهو ينبغي ان
يحذف التاء بعد الاسكان لاجتماع الساكنين فقالوا لا يمكن حذفها اى حذف تاء الخطاب لانها علامة على التثنية
علامة ضمير الخطاب والعلامة لا تحذف قيل قوله والعلة لا تجوز ليس بجواب على الاطلاق بل اذ المراد بوجوب
علامة اخرى وامان وجد علامة اخرى فتجوز نحو مسكنا اصله مسكنا اذ حذف التاء الاول والحال ان
الثاني لو جوب علامة اخرى والجواب عنه ظاهر على انه اذ في تاء اى كان علامة شئ لا يجوز حذفه
والنتيجة من الشكل الاول من الضرب الاول ان التاء لا تحذف وقيل ايضا لو حذف التاء لكانت
الموث المخاطبة بجمع الموث الغائبة فلما ثبت عدم اسكان تاء الخطاب لاجتماع الساكنين وعدم
حذفها لانها علامة والعلامة لا تحذف فادخلت النون اى زيدت النون ليكون ما قبلها حرفا ساكنا
حق بطرد جميع نون النساء لقرب النون من النون ثم ادغمت احداهما في الاخر فصارتين بالتشديد
فان قيل للنون ضمير واحد فامعنى كلام المصنف لقرب النون انه يققع المخالفة بين النونين فقوله لقرب
النون من النون غير مستقيم قلنا بين النونين فرق وهو ان النون الاولى زائدة والثاني علامة وانما
ان النون الاولى حرف والثانية اسم لا ضمير الفاعل فلما افرق النون وضعنا بعدهم الوجيهين

في ضميرين ليكون جمع الموث الغائبة مساويا لجمع المذكر الغائب
المذكر ضمير يؤول في الغائبة ضميرين حيث اجتمعوا اخرها حرفا واحدا طلبا للساواة
المخاطب مساويا لجمع المذكر المخاطب حيث يقولون في مخاطب ضمير يؤول في المخاطب
اجتمعوا اخر المذكر حرفين الحقول ايضا اخر الموث حرفين طلبا للساواة بينهما
ان بين النون والميم تقارب في المخرج تبدل الميم من النون كما في غير اصله
لقرب المخرج بينهما قيل وجب ذلك ان النون اذا ظهرت يلزم اجتماع حرفي الشقة
النون والياء فيكون التلقظ به كالشئ في القيد وذلك متعذر وان حذف يلزم التباين
بالثلاثي قيل العذر ضرب من الطيب يكتب بالنون وتلفظ بالميم كذا في شرح الشافية
وقال الفاضل الاستاذ شمس الدين الفهرستالي في شرح مختصره الوافية العذر في البحر
في البر وقيل صمغ شجر وقيل زبد البحر والحق انه ما يخرج من عين في البحر ويعطف
كما في قوله الجوهري هذا كلامه وقيل اصله ضميرين يعني قاله بعض الصنفين ان اصل
بنون مخففة وذلك لان الميم انما زيدت في التثنية لئلا يتلبس بالثلاثي واذا شاع وانعدمت
في الجمع فلم يزد الميم فيه فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا لا يطرد وجميع نوناتهم
ان يكون ما قبل ذلك النون التي في ضميرين ساكنا ليوافق بساكنة نون النساء في سكون ما
ولا يمكن اسكان تاء الخطاب لاجتماع الساكنين اى لو اسكنت تاء الخطاب لاجتماع
وهما تاء الخطاب والباء ولا يمكن تلحقهما اى حذف تاء الخطاب وهذا دفع من يتوهم
يحذف التاء بعد الاسكان لاجتماع الساكنين فقالوا لا يمكن حذفها اى حذف تاء الخطاب
علامة ضمير الخطاب والعلامة لا تحذف قيل قوله والعلة لا تجوز ليس بجواب على
علامة اخرى وامان وجد علامة اخرى فتجوز نحو مسكنا اصله مسكنا اذ حذف التاء الاول
الثاني لو جوب علامة اخرى والجواب عنه ظاهر على انه اذ في تاء اى كان علامة شئ لا
والنتيجة من الشكل الاول من الضرب الاول ان التاء لا تحذف وقيل ايضا لو حذف التاء
الموث المخاطبة بجمع الموث الغائبة فلما ثبت عدم اسكان تاء الخطاب لاجتماع الساكنين
حذفها لانها علامة والعلامة لا تحذف فادخلت النون اى زيدت النون ليكون ما قبلها حرفا
حق بطرد جميع نون النساء لقرب النون من النون ثم ادغمت احداهما في الاخر فصارتين
فان قيل للنون ضمير واحد فامعنى كلام المصنف لقرب النون انه يققع المخالفة بين النونين
النون من النون غير مستقيم قلنا بين النونين فرق وهو ان النون الاولى زائدة والثاني
ان النون الاولى حرف والثانية اسم لا ضمير الفاعل فلما افرق النون وضعنا بعدهم الوجيهين

في ضميرين ليكون جمع الموث الغائبة مساويا لجمع المذكر الغائب
المذكر ضمير يؤول في الغائبة ضميرين حيث اجتمعوا اخرها حرفا واحدا طلبا للساواة
المخاطب مساويا لجمع المذكر المخاطب حيث يقولون في مخاطب ضمير يؤول في المخاطب
اجتمعوا اخر المذكر حرفين الحقول ايضا اخر الموث حرفين طلبا للساواة بينهما
ان بين النون والميم تقارب في المخرج تبدل الميم من النون كما في غير اصله
لقرب المخرج بينهما قيل وجب ذلك ان النون اذا ظهرت يلزم اجتماع حرفي الشقة
النون والياء فيكون التلقظ به كالشئ في القيد وذلك متعذر وان حذف يلزم التباين
بالثلاثي قيل العذر ضرب من الطيب يكتب بالنون وتلفظ بالميم كذا في شرح الشافية
وقال الفاضل الاستاذ شمس الدين الفهرستالي في شرح مختصره الوافية العذر في البحر
في البر وقيل صمغ شجر وقيل زبد البحر والحق انه ما يخرج من عين في البحر ويعطف
كما في قوله الجوهري هذا كلامه وقيل اصله ضميرين يعني قاله بعض الصنفين ان اصل
بنون مخففة وذلك لان الميم انما زيدت في التثنية لئلا يتلبس بالثلاثي واذا شاع وانعدمت
في الجمع فلم يزد الميم فيه فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا لا يطرد وجميع نوناتهم
ان يكون ما قبل ذلك النون التي في ضميرين ساكنا ليوافق بساكنة نون النساء في سكون ما
ولا يمكن اسكان تاء الخطاب لاجتماع الساكنين اى لو اسكنت تاء الخطاب لاجتماع
وهما تاء الخطاب والباء ولا يمكن تلحقهما اى حذف تاء الخطاب وهذا دفع من يتوهم
يحذف التاء بعد الاسكان لاجتماع الساكنين فقالوا لا يمكن حذفها اى حذف تاء الخطاب
علامة ضمير الخطاب والعلامة لا تحذف قيل قوله والعلة لا تجوز ليس بجواب على
علامة اخرى وامان وجد علامة اخرى فتجوز نحو مسكنا اصله مسكنا اذ حذف التاء الاول
الثاني لو جوب علامة اخرى والجواب عنه ظاهر على انه اذ في تاء اى كان علامة شئ لا
والنتيجة من الشكل الاول من الضرب الاول ان التاء لا تحذف وقيل ايضا لو حذف التاء
الموث المخاطبة بجمع الموث الغائبة فلما ثبت عدم اسكان تاء الخطاب لاجتماع الساكنين
حذفها لانها علامة والعلامة لا تحذف فادخلت النون اى زيدت النون ليكون ما قبلها حرفا
حق بطرد جميع نون النساء لقرب النون من النون ثم ادغمت احداهما في الاخر فصارتين
فان قيل للنون ضمير واحد فامعنى كلام المصنف لقرب النون انه يققع المخالفة بين النونين
النون من النون غير مستقيم قلنا بين النونين فرق وهو ان النون الاولى زائدة والثاني
ان النون الاولى حرف والثانية اسم لا ضمير الفاعل فلما افرق النون وضعنا بعدهم الوجيهين

[illegible]

[illegible]

الرفقة

متصل ومتصل ومتر ومتر متصل المتصل لا يستعمل بنفسه في التلطف فيحتاج في التلطف الى
 كلمة اخرى وهو على نوعين بارز وهو ما تملظ به كالكان في اخوك او مستقر وهو ما يؤول الى قد
 القلب لم يتلفظ به كما في زيد ضربت والمتصل لا يستعمل بنفسه في التلطف ولا يحتاج الى كلمة اخرى
 محمولك هو وان ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو محمول ثمانية عشر ومهما في العقل ستة لغات
 الغائبة وستة للحكاية اي حكاية المتكلم مخبر عن نفسه ومخبر اعنه وعن غيرهما اثنان من تلك
 الستة للواحد المذكر والواحد المؤنث واثنان للتثنية المذكر والمؤنث واثنان لجمع المذكر
 والمؤنث والكتفي بخمسة في الغائب مع الغائبة باشتراك التثنية لقله استعملها اي لفظة ستعمل
 التثنية كما مر وهما بحث وهو ان تثنية المذكر يحكي في الغائب على وزن فعلا نحو ضربا
 تثنية المؤنث يحكي على وزن فعلا نحو ضربت فلا اشتراك بينهما وارجب بان المراد من الاشتراك
 ههنا الاشتراك في اصل الضمير يعني ان الضمير في المذكر والمؤنث انما هو الالف فيكون الضمير
 واحدا فيشتراك وفيه نظر وهو ان تلك الالف في تثنية المؤنث ليس لامع القاء والمذكر يدومها
 لا تافترقا وبالجمله ان عبادة المتن لا يخلو عن القلق والاجواب ان كلاهما في الضمائر لا في
 صيغة الافعال وضمير التثنية وهو الالف مشترك بين تثنية المذكر والمؤنث وقيل ان المراجعين الى
 ههنا الاشتراك في المعنى لا في اللفظ ونعني بذلك ان ضمير منفصلهما وهو هاء مشترك في اللفظ
 مذكرا كان او مؤنثا وفيه نظر اذ كلاهما في اشتراك لفظ الضمير المتصل لا المنفصل قال وكذلك في الخا
 مع الخطابة الجا والمجر في قوله كذلك متعلق بالكتفي فكذلك الكتفي بخمسة في الخطاب باشتراك التثنية
 في الالف لا في الالف كما ذكرنا من قلة الاستعمال وفي الحكاية بالفظان احد هي المتكلم واحد والثالث المتكلم الغير
 عن نحو ضربت ضربت بالان المتكلم يرى في اكثر الاحوال ويعلم بالصق انه مذكر او مؤنث المعطوف والمعطوف
 فغير علمية مجموعها دليل واحد ولا يصح ان يكون كل واحد منهما دليلا على الاستقلال للصق على الخا
 في الالف لا يعلم بالصق على الخطاب لانه يرى في اكثر الاحوال ومعلوم بالصق ايضا فيبغي ان يكتب بلفظ
 المجرى هما والالف ليس كذلك وتقرير المقصود ان المتكلم يرى في اكثر الاحوال ومعلوم بالصق ايضا
 في الالف لانه كان اسره كذلك لا يحتاج الى اكثر الا منتهى فينتج ان المتكلم لا يحتاج الى اكثر الا منتهى من التذكير والتأنيث
 بالواحد والتثنية والجمع فالكتفي بالفظان فيبقى لك اثنا عشر فوعا من ثمانية عشر ومهما يعني بقية ذلك
 والخمسة للغائب مع الغائبة وخمسة للخطاب باشتراك التثنية بين المذكر والمؤنث واثنان للمتكلم فاذا
 بنما قسم واحد وهو المرفوع المتصل من تلك الاقسام الخمسة اي المرفوع المتصل والمنفصل
 بالمتصو المتصل والمنفصل والجوهر المتصل كذلك اثني عشر نوعا لما عرفت فيصير لكل واحد غير المرفوع
 المتصل منها اي من تلك الاقسام مثلك اي مثلا القسم الواحد وهو المرفوع المتصل فيكون اثني عشر نوعا

يعني الالف من ستمائة مثالة في المتكلم بالفظان

قد روي في حاشية ابن برهان في التثنية

وسنة الخطابة

قد روي في حاشية ابن برهان في التثنية

مضمون فتح في الواو وتبقى الهاء مصمومة على حاله تحول الى تبق جاره هو بعد حذف
 الواو مضمومة على حاله لئلا يحذف الواو المحذوف في تحويله وكان في الاصل لهو فحذفت الواو لما ذكرنا
 من الدليلين وابقيت الهاء على حالها مضمومة واشتبهت الضمة فصارت له فانقلبت لم يمتدح
 الواو في قوله تعالى والعزير مع حصول كثرة الحروف في العاقبة قلنا حتى لا يلتبس كلام الابداء بلده
 الجارة وتقرر الجواب ان الجارة مع الجور كشي واحد لا يجوز انفصال بينهما كما هو في القوانين
 بينهما اشد واقوى بخلاف كلام الابداء فانه يجوز انفصالها عما بعد ها حيث اني يحذف الواو
 وقيل المراد من قوله ويجذف جواز الحذف لا وجوبه ولو كان المراد بالحذف وجوبه لما ثبت

الواو في لهو العزير الحكيم فعلم انه جائز لا واجب وتكسر الهاء اذا كان ما قبلها اي ما قبل الهاء
 مكسورا اي تكسر الهاء اذا كان ما قبلها مكسورا نحو جارة كان في الاصل بهو فحذفت الواو
 وكسرت الهاء واشتبهت الكسرة فصارت به فهذا بمنزلة استثناء المفعول فكان الخطاب يظن
 ان الهاء تبقى مضمومة مطلقا اي في جميع الاوقات فدفع ذلك بقوله وتكسر اي اذا
 كان ما قبلها مكسورا او ياء ساكنة اي اذا كان ما قبلها ياء ساكنة فانه تكسر ايضا نحو جارة
 حتى لا يلزم الحذف من الكسر الى الضمة في نحو غلام وفيه والمراد من الكسرة هي

اذا كان ما قبلها مكسورا او التقديرية فيما اذا كان ما قبلها ياء ساكنة لان الياء بمنزلة
 الكسرة التقديرية نحو فيه قيل قوله وفيه ان كان معطوفا على الجور مراعى نحو غلام والنقد
 في نحو غلام وفي فيه فعلى هذا يكون فيه من الاسماء الستة وان كان معطوفا على الجوار
 الجور مراعى في نحو غلام والنقد في قوله في نحو غلام وفيه فعلى هذا يكون فيه من

الجارة انتهى كلامه وكان المنظور في ذلك عدم جواز دخول الحرف على الحرف تاملا
 ونحن نقول لفظ فيه يحتمل ان يكون جارا للجور ويقال رابت الكتاب وكتبت فيه ويحتمل
 ان يكون من الاسماء الستة يقال ضربت على فيه اي على فيه فعلى كل احتمال يصيد
 نحو المقصود ههنا سواء عطف على الجوار والجور مرعا او على الجور فقط قليلا فمواظع
 الهاء في به لا يلزم التقاء الساكنين لان الهاء كخفاء كالهاء كما في قوله المصنف
 انكر شرع في بيان المؤنث فقال ان جعل ياء هي التي تبدل بلفظ هي الفاء والكسرة الياء
 انقلب بالفتح هذا اذا تعاقب شي اخر يقال لها اصل حتى قلبت الياء بالالف وهذا
 ان لا واجب كما جعل في يا غلام يا غلام الكاف في محل النصب على انه صفة مضمومة فحذف

في جعل الياء الفاق في جعله لامثلا لجعل في يا غلام وهو كسر الميم وفتح الميم فقلب كسر الميم فتحة للهمزة
 الياء الفاق هو كذا وانفتح ما قبلها ان ذلك في هي قلبت الكسرة فتحة فقلب الياء الفاق لان الالف

واذا كان من الغافلين فان قلت ان
 من الغافلين وان قلت ان
 من الغافلين وان قلت ان
 من الغافلين وان قلت ان

اذا اصل
 في الكلمة التي على حرف
 واحد من الحروف الثلاثة لا يلزم الا حرف
 سائر حقيقة او كما قالوا
 في ما قبل على الحرف الفتح
 في ما قبل على الحرف الفتح
 في ما قبل على الحرف الفتح

ما الجوار
 ما الجوار
 ما الجوار
 ما الجوار

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

في قوله واحد في جالة واحدة أو لوجان اجتماعهم يلزم صيرورة الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في جالة
 واحدة فلا يقال ضربت بك وضربتني بل يقال ضربت نفسي وضربت نفسي فالتقيل الكثير ما يضرب
 شخص واحد نفسه عند التأسف والحزن وغير ذلك فمعنا معنى كلامه قلنا معنى كلامه أنه لا
 ينبغي أن يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا وإن كان يوجد الشخص الواحد فاعلا ومفعولا
 في جالة واحدة لكن لا يليق في س الواحد ذلك والسبب في ذلك أن الفاعل واحد عنه الفعل المتعول
 ما وقع عليه الفعل فبذلك ما معيروه فينبغي أن لا يوجد في شخص واحد فالتقيل إذا قلت ضربت نفسي
 يلزم أيضا كون الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فكذلك لا يصح ضربتني بنبغي أن لا يصح ضربت نفسي
 قلنا قوله في جالة واحدة يفيد صحة هذا التركيب وبيان ذلك أن النفس في قولنا ضربت نفسي
 كما يتبين الفاعل لا عينية لا نه اسم ظاهر غير موضوع للمتكلم بخلافه التكلم فانه عبا عنه فذكر
 النفس جالة غير جالة بلها المتكلم فيصير التركيب تأمل وقيل الصواب أن يقال في تعليله إنما يجوز
 ضميري الفاعل والمفعول لأن الثالث في غير فعل القلوب تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما سبقتا
 إلى معارضة بينهما فلو قال ضربتني سبق الوهم إلى ضربتني أنت فلهذا فمع هذا الوهم عدل إلى إيراد النفس
 فتعاضدت نفسي ولا يدفع الوهم بحركة المضمر وهو التأني وهذا لا لتباس مع قيام هذا الغالب
 يكون قوله لا يجوز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع أو في أفعال القلوب استظهار
 صريح من قوله لا يجوز يعني لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في جميع الأفعال إلا في
 أفعال القلوب فانه يجوز فيها نحو صلتك فاضلا بفتح التاء إلى المطر وعلتني فاضلا بضم التاء
 لتعكم لأن للمفعول الأول في أفعال القلوب ليس بمفعول في الحقيقة يعني إنما جاز اجتماعهما فيه
 لأن تعلقهما في الحقيقة إنما هو بالمفعول الثاني لا بالمفعول الأول فكذلك الأول غير موجود كذلك
 إذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون هو قيام زيد لا ذات زيد لأن تقديره ظننت قيام زيد قائما
 ضربتني فان تعلقه بالضمير من معانا لتقيل كما تعلق المضرب في قولنا ضربتني بالفاعل والمفعول
 كذلك تعلق العلم بها في قولنا علمت كفاضلا قلنا فرق بينهما فان الضرب تعلق بهما معا في جالة
 واحدة بخلاف أفعال القلوب فان العلم مثلا إنما تعلق أو لا بالفاعل ثم بالمفعول لكن لا مطلقا
 بل في جالة كون المفعول متصلا بالفضل وهو مضمون الجملة فكان الأول في حكم السقوط و
 المقصود هو الثاني وإنما ذكر الأول لترتيب الثاني عليه فحسب كذا قيل وفيه من أفعال القلوب قد
 خرج مما يمتد بقوله في جالة واحدة تأمل وأيضا ذكر في تعليل الإجماع ضميري الفاعل والمفعول
 في أفعال القلوب إنما متعلقة بترابط ذات القلوب من العلم والظن ولا شك أن تعلق علم الإنسان
 وظنه بصفات نفسه أكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا لم يحتمل إلى إيراد النفس فيها

في قوله واحد في جالة واحدة أو لوجان اجتماعهم يلزم صيرورة الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في جالة
 واحدة فلا يقال ضربت بك وضربتني بل يقال ضربت نفسي وضربت نفسي فالتقيل الكثير ما يضرب
 شخص واحد نفسه عند التأسف والحزن وغير ذلك فمعنا معنى كلامه قلنا معنى كلامه أنه لا
 ينبغي أن يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا وإن كان يوجد الشخص الواحد فاعلا ومفعولا
 في جالة واحدة لكن لا يليق في س الواحد ذلك والسبب في ذلك أن الفاعل واحد عنه الفعل المتعول
 ما وقع عليه الفعل فبذلك ما معيروه فينبغي أن لا يوجد في شخص واحد فالتقيل إذا قلت ضربت نفسي
 يلزم أيضا كون الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فكذلك لا يصح ضربتني بنبغي أن لا يصح ضربت نفسي
 قلنا قوله في جالة واحدة يفيد صحة هذا التركيب وبيان ذلك أن النفس في قولنا ضربت نفسي
 كما يتبين الفاعل لا عينية لا نه اسم ظاهر غير موضوع للمتكلم بخلافه التكلم فانه عبا عنه فذكر
 النفس جالة غير جالة بلها المتكلم فيصير التركيب تأمل وقيل الصواب أن يقال في تعليله إنما يجوز
 ضميري الفاعل والمفعول لأن الثالث في غير فعل القلوب تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما سبقتا
 إلى معارضة بينهما فلو قال ضربتني سبق الوهم إلى ضربتني أنت فلهذا فمع هذا الوهم عدل إلى إيراد النفس
 فتعاضدت نفسي ولا يدفع الوهم بحركة المضمر وهو التأني وهذا لا لتباس مع قيام هذا الغالب
 يكون قوله لا يجوز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع أو في أفعال القلوب استظهار
 صريح من قوله لا يجوز يعني لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في جميع الأفعال إلا في
 أفعال القلوب فانه يجوز فيها نحو صلتك فاضلا بفتح التاء إلى المطر وعلتني فاضلا بضم التاء
 لتعكم لأن للمفعول الأول في أفعال القلوب ليس بمفعول في الحقيقة يعني إنما جاز اجتماعهما فيه
 لأن تعلقهما في الحقيقة إنما هو بالمفعول الثاني لا بالمفعول الأول فكذلك الأول غير موجود كذلك
 إذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون هو قيام زيد لا ذات زيد لأن تقديره ظننت قيام زيد قائما
 ضربتني فان تعلقه بالضمير من معانا لتقيل كما تعلق المضرب في قولنا ضربتني بالفاعل والمفعول
 كذلك تعلق العلم بها في قولنا علمت كفاضلا قلنا فرق بينهما فان الضرب تعلق بهما معا في جالة
 واحدة بخلاف أفعال القلوب فان العلم مثلا إنما تعلق أو لا بالفاعل ثم بالمفعول لكن لا مطلقا
 بل في جالة كون المفعول متصلا بالفضل وهو مضمون الجملة فكان الأول في حكم السقوط و
 المقصود هو الثاني وإنما ذكر الأول لترتيب الثاني عليه فحسب كذا قيل وفيه من أفعال القلوب قد
 خرج مما يمتد بقوله في جالة واحدة تأمل وأيضا ذكر في تعليل الإجماع ضميري الفاعل والمفعول
 في أفعال القلوب إنما متعلقة بترابط ذات القلوب من العلم والظن ولا شك أن تعلق علم الإنسان
 وظنه بصفات نفسه أكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا لم يحتمل إلى إيراد النفس فيها

مصارعا وامرا او تحيا ومثل بادبعة امثلة الابلان الى ما ذكرنا وقد ذكر الغائب للشعر
 في الشعر نحو زيد ضرب ظنير الماضي وزيد يقربه نظير المستقبل وزيد ليضرب مثال الامر وزيد
 لا يضرب نظير النهي والموضع الثاني من تلك المواضع الخمسة التي كان الضمير المرفوع المتصل
 مستترا فيها انه يستتر في الغائبة يعني الواحد من الموثث الغائبة ما شيا كان او متقادا
 او امرا او هيا والتمثيل بادبعة يستدل الى هذا نحو هند ضربت في الماضي وهند تضرب
 في المضارع وهند لتضرب في الامر وهند لا تقرب في النهي والموضع الثالث من المواضع
 الخمسة التي كان الضمير المرفوع المتصل مستترا فيها انه يستتر في الخطاب اي الموصولة
 الحاضرة الذي في غير الماضي وانما قال في غير الماضي لان في الماضي خبر مستتر كان فاعله ظاهر
 بل قد يخصص ضرب بفتح التاء وكذا غيره من الكلمات الخطاب نحو تضرب اي انت في المضارع و
 تضرب اي انت في الامر ولا تضرب اي انت في النهي وتضربين انت في الواحد الموثث و
 انما قيدنا بالواحد احدنا لان عن التثنية والجمع فان الضمير المرفوع المتصل لا يثبت فيها لانها
 بالفتح واعلم ان العلماء اختلفوا في اية الموثث المخاطبة الواحد فارد المصراعين
 الاختلاف فقال ويا تضربين علامة الخطاب فاعله مستتر عند الانقش فياسا على
 الخطاب المذكور نحو تضرب فان فاعله مستتر فكذلك في الخطابية فان قيل قول الانقش
 ليس بجيد لان ياء تضربين لو كان علامة الخطاب ايضا لزم اجتماع علامتي الخطاب
 لان التاء في لوله علامة الخطاب ايضا واجتماع علامتين بشئ واحد متنع قلنا لا لانه
 علامة الخطاب مع شئ آخر وهو التانيث والتاء علامة الخطاب فحسب فلا
 يرد وفيه ما فيه وانما قدم قول الانقش مع انه مخالف لقول العامة لانه دخل في
 البحث وهو بيان مواضع استتار الضمائر فيها وهو حاصل في قول الانقش دون
 قول العامة لانهم يقولون بانها ضمير بارز لا مستتر كما قال المصراع وعند سيبويه
 وعند العامة هي ضمير الفاعل كوا تضربون والتاء للتانيث ولما كان يراد في الانقش
 بانه عينت اياء علامة الخطاب الموثث واية مناسبة لها بالموثث فقال وعينت
 اياء في تضربين لعلامة خطاب الموثث لحيته في هذي للتانيث اي لاجل ان اياء في التاء
 هكذا فكانت مناسبة للتعين بالموثث وذكر بعضهم بان هذا القول يتعلق بالعامة
 لا بالانقش فالعنى له وعينت اياء في تضربين اي كونه ضمير الخطاب للفاعل لان اياء
 هي للتانيث وفيه نظير لما ان يكون هذي صيغة موضوعية للتانيث ويكو اياء بال
 عن الهاء في هذه امثلة اللهاتمي كلامه ونحن نقول ان قوله لحيته لا يلائم من المتعين بل

قوله في الخطاب الى
 فان في الخطاب الثاني
 ضمير بارز لا مستتر
 اليه
 قوله ويا تضربين
 الخطاب فاعله مستتر
 عند الانقش فياسا على
 الخطاب المذكور
 فان فاعله مستتر
 فكذلك في الخطابية
 فان قيل قول الانقش
 ليس بجيد لان ياء
 تضربين لو كان
 علامة الخطاب ايضا
 لزم اجتماع علامتي
 الخطاب لان التاء في
 لوله علامة الخطاب
 ايضا واجتماع
 علامتين بشئ واحد
 متنع قلنا لا لانه
 علامة الخطاب مع
 شئ آخر وهو
 التانيث والتاء
 علامة الخطاب
 فحسب فلا يرد
 وفيه ما فيه
 وانما قدم قول
 الانقش مع انه
 مخالف لقول العامة
 لانه دخل في
 البحث وهو بيان
 مواضع استتار
 الضمائر فيها
 وهو حاصل في قول
 الانقش دون قول
 العامة لانهم
 يقولون بانها
 ضمير بارز لا
 مستتر كما قال
 المصراع وعند
 سيبويه وعند
 العامة هي ضمير
 الفاعل كوا
 تضربون والتاء
 للتانيث ولما
 كان يراد في
 الانقش بانه
 عينت اياء
 علامة الخطاب
 الموثث واية
 مناسبة لها
 بالموثث فقال
 وعينت اياء
 في تضربين
 لعلامة خطاب
 الموثث لحيته
 في هذي للتانيث
 اي لاجل ان
 اياء في التاء
 هكذا فكانت
 مناسبة للتعين
 بالموثث وذكر
 بعضهم بان
 هذا القول
 يتعلق بالعامة
 لا بالانقش
 فالعنى له
 وعينت اياء
 في تضربين
 اي كونه
 ضمير الخطاب
 للفاعل لان
 اياء هي
 للتانيث وفيه
 نظير لما ان
 يكون هذي
 صيغة موضوعية
 للتانيث ويكو
 اياء بال
 عن الهاء في
 هذه امثلة
 اللهاتمي
 كلامه ونحن
 نقول ان قوله
 لحيته لا يلائم
 من المتعين بل

في المضاف للمتكلم فقال وفي المتكلم المضارع سواء كان متكلما واحدا او مع الضمير وانما قيد المتكلم
 بالمضارع احتراز عن الماضي للمتكلم فان فاعله ضمير بارز غير مستتر نحو ضربت ضربا خفيفا
 اي انا في المتكلم الواحد ونضرب اي نحن في المتكلم مع الغير والموضع الخامس من تلك المواضع الخمسة
 الصفة فقال وفي الصفة اي يستتر الضمير المرفوع المتصل في الصفة والراد بالصفة ثم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة والفعل التفضيل وانما استتر فيها مطلقا سواء كان مفعولا او متعلقا
 مذكرا كان او مؤنثا وذلك لانه لو ابرز يلزم اجتماع الالفين في التثنية والواو في الجمع نحو ضارب
 ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات اي هوها هم هي هما هن والماضي المستتر بيان
 المواضع الخمسة التي تستتر فيها الضمير المرفوع المتصل شرح الان في بيان انه لم يخص الاستتار
 بالمرفوع دون المنصوب والجهد فقال واستتر في المرفوع دون المنصوب والجهد وبما قيل كلمة
 في غلط اذا صحته للمعنى في قوله واستتر في المرفوع قلت بان في العبارة تنهين معنى الايضاح
 فالمراد اى وقع الاستتار لم يخص الاستتار ويجوز للاستتار في المرفوع وفي بعض النسخ واستتر المرفوع
 ثم وهذا كما لا مناقشة فيه لانه لم يبرز جزء الفعل اليه لان المرفوع فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
 بخلاف المنصوب والجهد ولا هم اليساكن لك فلا يستتران واستتر اي الضمير المرفوع في الغائب الغائبة
 نحو ضرب وضربت ويضرب ويضربون ويضربون وغير ذلك دون التثنية والجمع لان الاستتار خفيف وعظم
 الخفيف للسفر السابق اولى يعني انما خص الاستتار في الواحد المذكور والثنية والواحد دون التثنية
 والجمع لان الاستتار خفيف بالنسبة الى الاظهار لعدم ثقل التعلق به والمفرد سابق على التثنية والجمع
 فيكون كثيرا لاستعمال اظهار الخفيف للمفرد السابق اولى لئلا يكون الثقل كثيرا لاختلاف التثنية و
 الجمع فانه لما كانا قليل الاستعمال يستحقان الثقل وهو الاظهار وقيل الاستتار خفيف للمفرد
 والمفرد ايضا خفيف بالنسبة الى التثنية والجمع من حيث المعنى فيه ما مناسبت فاعطى الاستتار له
 دون المتكلم والمخاطب الذين في الماضي هذا معطوف على قوله دون التثنية والجمع جواب سؤال
 هو ان يقال ان المتكلم والمخاطب الذين في الماضي سابقان فينبغي ان يعطى الاستتار الخفيف
 لهما كما اعطى الغائب الغائبة فاجاب بقوله لان الاستتار قريظة ضعيفة والابرار قريظة قوية
 فاعطى ابرار القوي للمتكلم والمخاطب القوي اولى وهما اجش مشهور ولا يلزم على هذا
 ابرار الضمير في المتكلم والمخاطب الذين في المضارع ايضا لان المتكلم والمخاطب قويا
 سواء كانا في الماضي او في المضارع فتعين احدهما دون الاخر وجب الترجيح بالامرجه اليه
 عنه بان الماضي اصل والمضارع فرع والمتكلم والمخاطب الذين في الماضي يكونان

اياه وغيره من المؤنث الثابتة والموضع الرابع من المواضع الخمسة المذكورة التي يستتر في المرفوع
 في المضارع للمتكلم فقال وفي المتكلم المضارع سواء كان متكلما واحدا او مع الضمير وانما قيد المتكلم
 بالمضارع احتراز عن الماضي للمتكلم فان فاعله ضمير بارز غير مستتر نحو ضربت ضربا خفيفا
 اي انا في المتكلم الواحد ونضرب اي نحن في المتكلم مع الغير والموضع الخامس من تلك المواضع الخمسة
 الصفة فقال وفي الصفة اي يستتر الضمير المرفوع المتصل في الصفة والراد بالصفة ثم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة والفعل التفضيل وانما استتر فيها مطلقا سواء كان مفعولا او متعلقا
 مذكرا كان او مؤنثا وذلك لانه لو ابرز يلزم اجتماع الالفين في التثنية والواو في الجمع نحو ضارب
 ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات اي هوها هم هي هما هن والماضي المستتر بيان
 المواضع الخمسة التي تستتر فيها الضمير المرفوع المتصل شرح الان في بيان انه لم يخص الاستتار
 بالمرفوع دون المنصوب والجهد فقال واستتر في المرفوع دون المنصوب والجهد وبما قيل كلمة
 في غلط اذا صحته للمعنى في قوله واستتر في المرفوع قلت بان في العبارة تنهين معنى الايضاح
 فالمراد اى وقع الاستتار لم يخص الاستتار ويجوز للاستتار في المرفوع وفي بعض النسخ واستتر المرفوع
 ثم وهذا كما لا مناقشة فيه لانه لم يبرز جزء الفعل اليه لان المرفوع فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
 بخلاف المنصوب والجهد ولا هم اليساكن لك فلا يستتران واستتر اي الضمير المرفوع في الغائب الغائبة
 نحو ضرب وضربت ويضرب ويضربون ويضربون وغير ذلك دون التثنية والجمع لان الاستتار خفيف وعظم
 الخفيف للسفر السابق اولى يعني انما خص الاستتار في الواحد المذكور والثنية والواحد دون التثنية
 والجمع لان الاستتار خفيف بالنسبة الى الاظهار لعدم ثقل التعلق به والمفرد سابق على التثنية والجمع
 فيكون كثيرا لاستعمال اظهار الخفيف للمفرد السابق اولى لئلا يكون الثقل كثيرا لاختلاف التثنية و
 الجمع فانه لما كانا قليل الاستعمال يستحقان الثقل وهو الاظهار وقيل الاستتار خفيف للمفرد
 والمفرد ايضا خفيف بالنسبة الى التثنية والجمع من حيث المعنى فيه ما مناسبت فاعطى الاستتار له
 دون المتكلم والمخاطب الذين في الماضي هذا معطوف على قوله دون التثنية والجمع جواب سؤال
 هو ان يقال ان المتكلم والمخاطب الذين في الماضي سابقان فينبغي ان يعطى الاستتار الخفيف
 لهما كما اعطى الغائب الغائبة فاجاب بقوله لان الاستتار قريظة ضعيفة والابرار قريظة قوية
 فاعطى ابرار القوي للمتكلم والمخاطب القوي اولى وهما اجش مشهور ولا يلزم على هذا
 ابرار الضمير في المتكلم والمخاطب الذين في المضارع ايضا لان المتكلم والمخاطب قويا
 سواء كانا في الماضي او في المضارع فتعين احدهما دون الاخر وجب الترجيح بالامرجه اليه
 عنه بان الماضي اصل والمضارع فرع والمتكلم والمخاطب الذين في الماضي يكونان

انما قيد المتكلم بالمضارع احتراز عن الماضي للمتكلم فان فاعله ضمير بارز غير مستتر نحو ضربت ضربا خفيفا

فان قيل قولكم ان المستقبل اسم فاعل من الاستقبال يقتضى ان يقال له مستقبل بكسر الباء
على زنة مستخرج بكسر الراء فلم يقال له مستقبل بفتح الباء قلنا الامر كذلك لكنه لما كثر
استعماله في كلامهم بفتح الباء وان كان خطأ وترك استعجاله بكسر الباء وان كان أصلاً من حيث
القياس صار استعجاله بفتح الباء أولى من استعجاله بكسر الباء على ما قيل ان الخطأ المستعمل أفصح من
القياس المترك وقال في التصريف خطأ المستعمل أفصح من القياس الغير المستعمل كما المستقبل بفتح الباء
المستقبل بكسر ها ونحن نقول المستقبل انما لا زناً في تعدد بحرف الجواي مستقبل بفتح الباء
أي رانك طلبك ده شده استرن ادای الطلوب قبالة فان كان متعدياً فالمتعدي مطلوب فبالرأى مجيبه
فيكون اسم مفعول على القياس تامل وهو ما يكون في اوله احد الزوائد الاربع وهو حرف اتي اعتد
عليه بان هذا التعريف صادق على زيد وليشكر مع الهما السمان فلا يكون مانعاً واجيب بانها
المضارعان في اصل الوضع ثم نقلا الى الاسمية فجعلنا اسماً فدخل كل منهما في التعريف وقد تم
العمل ما لا يصح ان المراد من قولنا في اوله احد الزوائد الاربع باعتبار اصل الوضع وما نقصت
في الاخرى وهو اي المستقبل بخي ايضاً على اربعة عشر وجهاً نحو يضرب الزم ويقال له مستقبل
بمعناه لان معنى يضرب زيد عمرو انه يضرب زيداً عمرو وفي الزمان الاتي فيكون قبلاً تسمية
بضم واو باسم الظرف ويقال له مضارع لانه اي المضارع مشابة بضارب الحركات و
سكنات عدد الحروف وجمع السكنات لمناسبة الحركات وباعتبار المواد وفي قوله صفة
نكرة مثل هربت برجل يضرب مقام مضارب وذلك لان الفعل نكرة وضناً فلا
يتم صفة للمعرفة وفي دخوله لا ابتداء بخوان زيد لقائه وليقوم يعني لام الابتداء يدخل
في المستقبل كما يدخل على اسم الفاعل نحو قولك ان زيداً يقوم لمن ينكر قيام زيداً بشد
التمكيز كما تقول ان زيداً لقائه للمنكر البالغ في الانكار وباسم الجنس في العموم والخصوص
بفتح على قوله وضارب اي المضارع مشابة باسم الجنس ثم بين المص وجر المشابهة
لان له يعني كما ان اسم الجنس يختص بالام العهد يختص بضرب بشو والسين يعني ان
الجنس كرجل مثلاً شائع عام في معناه ثم يختص لواحد بعينه بدخول لام العهد نحو جاء
الملك المضارع نحو يضرب شائع بين الحال والاستقبال ثم يختص بالاستقبال بدخول
بين وشو نحو سيضرب وشو يضرب وكذلك يختص بالحال بدخول لام الابتداء نحو يضرب
مضارع مشابه باسم الجنس في العموم والخصوص فأنقيل في قوله تعالى وشو يعطيك

قوله المستعمل إشارة الى
ان القول بالتعددية بوجهين
الجزءان كان بعد افعالهم
سواء حرف الجر والاول
بالنسبة الى التمام المعجم
بان الخطأ المستعمل أفصح
من القياس المترك والاول
المستعمل في الجملة
والصالح الفصحى الى مجرد
بجاء افعالهم بفتحهم
في هذا التوجيه الى القول بما
صح من التوجيه لا يخرج عن
كل تخيبي "خدم ربك
قوله لوجود معنى الاستقبال

٥٩

في قوله لوجود معنى الاستقبال
التي بالقياس الى الحال في الرفع
فوجه من الاستقبال في معناه
الاسمية فلا بد من هذا في
الامور والاعمال فلام ربك
قوله وخدم السكينة
والاقتول ان من هذه السكينة
التي كان كذا في السكينة
مطلوباً في ذلك المكنة التام
الدين

بالمخاطب والمخاطبة والمتكلم مثل ضربت بالحركات الثلاث ولو اسكنت لا تنبس بالفتحة نحو
ضربت وعلى نقل يبرز زيادة النون يلتبس بجمع المؤنث متوضرين وأما على تقدير زيادة الياء وان
لم يلتبس بالماضي لكن الياء حلت على آخرتها فثبت لا لتباس فيها حكما أقول يفهم
من بعض الحواشي أن المراد بقوله في الأول دون الآخر أي أول المضارع دون آخره
ولكن الكلام السابق ناظر إلى أن المراد أول الماضي وآخره تامل وانصف واشتق المضارع
من الماضي لأن الماضي يدل على الثبوت أي إنما اشتق المضارع من الماضي دون غيره
من الأمثلة كالمصدر واسم الفاعل وغيرهما لأن الماضي يدل على الحدث الذي ثبت حقيقة
ووقوعه وكل ما يدل على الثبات فهو حقيق بأن يكون أصلا ومشتقا منه فالضارع
اشتق منه لأنه يدل على الثبات وقيل فيه بحث لأنه لو كان مشتقا من الماضي لوجب
أن يدل على أكثر مما يدل على الماضي لما ثبت من زيادة المشتق على المشتق منه في المعنى
والمضارع لا يدل على أكثر مما دل عليه الماضي لأن مدلولهما الحدث والزمان والنسبة
فهما سياتيان في ذلك قلنا أن المراد من الاشتقاق ههنا هو الاشتقاق اللغوي
وهو كون المضارع مزيدا على الماضي وفروع عنه لا الاشتقاق الاصطلاحي تامل
وأما اشتراط الدلالة على أكثر مما دل على المشتق منه في الاشتقاق الاصطلاحي
دون اللغوي تامل فان قيل قد سبق من قبل أن المصدر أصل في الاشتقاق فكيف
الأمثلة والصيغة مشتق منه فامعنى قوله واشتق المضارع من الماضي قلنا
مرجع الكل هو المصدر إما بواسطة وبه وبها فالماضي مشتق من المصدر والمضارع
من الماضي فالنهي والآخر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها
من الضارع وكل ذلك من المصدر ثم لما علم ضمنا من الكلام السابق أن المزيد عليه
المضارع والمجرد من حرفين هو الماضي أشار إلى تصريح ذلك بقوله وزيد في المستقبل
دون الماضي لأن المزيد عليه بعد المجرد وزمان المستقبل بعد زمان الماضي فاعطى
السابق للسابق واللاحق لللاحق إنما سمي مزيدا عليه مستقبلا لا دون الماضي
لأن المزيد عليه إنما يكون بعد المجرد وزمان المستقبل إنما يكون بعد زمان الماضي
فبذلك هما منسوبة فاعطى السابق وهو المجرد عن الزوائد مثل ضرب السابق وهو اللام
واعطى اللاحق وهو المزيد عليه لللاحق وهو الزمان المستقبل لأجل المناسبة فإن
قيل يفهم من قوله زيدات في المستقبل دون الماضي أن يزداد على حقيقة مضروب
حرف من حرفين وليس الأمر كذلك قلنا بأن معناه ما ذكرنا من أن المراد من

قوله إذا على تقدير زيادة النون يلتبس بجمع المؤنث متوضرين وأما على تقدير زيادة الياء وان لم يلتبس بالماضي لكن الياء حلت على آخرتها فثبت لا لتباس فيها حكما أقول يفهم من بعض الحواشي أن المراد بقوله في الأول دون الآخر أي أول المضارع دون آخره ولكن الكلام السابق ناظر إلى أن المراد أول الماضي وآخره تامل وانصف واشتق المضارع من الماضي لأن الماضي يدل على الثبوت أي إنما اشتق المضارع من الماضي دون غيره من الأمثلة كالمصدر واسم الفاعل وغيرهما لأن الماضي يدل على الحدث الذي ثبت حقيقة ووقوعه وكل ما يدل على الثبات فهو حقيق بأن يكون أصلا ومشتقا منه فالضارع اشتق منه لأنه يدل على الثبات وقيل فيه بحث لأنه لو كان مشتقا من الماضي لوجب أن يدل على أكثر مما يدل على الماضي لما ثبت من زيادة المشتق على المشتق منه في المعنى والمضارع لا يدل على أكثر مما دل عليه الماضي لأن مدلولهما الحدث والزمان والنسبة فهما سياتيان في ذلك قلنا أن المراد من الاشتقاق ههنا هو الاشتقاق اللغوي وهو كون المضارع مزيدا على الماضي وفروع عنه لا الاشتقاق الاصطلاحي تامل وأما اشتراط الدلالة على أكثر مما دل على المشتق منه في الاشتقاق الاصطلاحي دون اللغوي تامل فان قيل قد سبق من قبل أن المصدر أصل في الاشتقاق فكيف الأمثلة والصيغة مشتق منه فامعنى قوله واشتق المضارع من الماضي قلنا مرجع الكل هو المصدر إما بواسطة وبه وبها فالماضي مشتق من المصدر والمضارع من الماضي فالنهي والآخر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها من الضارع وكل ذلك من المصدر ثم لما علم ضمنا من الكلام السابق أن المزيد عليه المضارع والمجرد من حرفين هو الماضي أشار إلى تصريح ذلك بقوله وزيد في المستقبل دون الماضي لأن المزيد عليه بعد المجرد وزمان المستقبل بعد زمان الماضي فاعطى السابق للسابق واللاحق لللاحق إنما سمي مزيدا عليه مستقبلا لا دون الماضي لأن المزيد عليه إنما يكون بعد المجرد وزمان المستقبل إنما يكون بعد زمان الماضي فبذلك هما منسوبة فاعطى السابق وهو المجرد عن الزوائد مثل ضرب السابق وهو اللام واعطى اللاحق وهو المزيد عليه لللاحق وهو الزمان المستقبل لأجل المناسبة فإن قيل يفهم من قوله زيدات في المستقبل دون الماضي أن يزداد على حقيقة مضروب حرف من حرفين وليس الأمر كذلك قلنا بأن معناه ما ذكرنا من أن المراد من

كأن
كأن

في المضارع من الوصل ووجله بثلاث واوات فيشبه التصويب في الكلب ذلك كونه قلبت
 الواو ثمانية لقرنها في المخرج وكثير ما تبدل التاء من الواو نحو التكاليف والاصل الوكلان وتوارث
 والاصل وراثت ونجاة والاصل وجاه ونجته والاصل ونجته وانما قلنا في كلمة واحدة لانه اذا
 عن اجتماع الواوات في الكلمتين فانه ليس بمكرر نحو قوله تعالى او انصر واكفيل وفيه ما فيه
 ثم لما ثبت ان اجتماع الواوات في اول الكلمة لا ينضم لانها مفضية الى اجتماع الواوات في بعض الاشكال على تقدير
 اجل ان زيادة الواو في اول الكلمة لا تنضم لانها مفضية الى اجتماع الواوات في بعض الاشكال على تقدير
 العطف قيل الاول من كل كلمة لا ينضم لانها مفضية الى اجتماع الواوات فان قيل من الكلمات البسيطة
 في اولها واو فيصير زيادة الواو فيها لا تنفك العلة المفضية لعدم ايراد الواو في الاول من الكلمات التي في
 اولها الواو فلا تنضم الزيادة في اولها والكليل انما يستقيم في الثاني دون الاول للجواب ان الكلمات
 التي ليست في اولها الواو قد جمعت على التي فيها الواو وقال بعض الشارحين الوجه العقلي في عدم
 زيادة الواو ولا هوانه لوزيد الواو واكتفى بقدر انضمامها وانكسارها قلبت هزة نحو اوجه
 واشتاق وبقدر انضمامها تنضم في التصغير فقلبت الهزة ايضا نحو اجير في وجه تصغير
 على ان المفتوح قد قلبت هزة كاحد واناة في واحد وناة وغرضهم بالزيادة زيادة نفس الحرف
 الزائدة اذ لو كان الغرض غيره لزداد وهو فلوزيد الواو ولا هو لا تخط بالبقاء على حالها لزم
 الغرض فرفض زيادتها او لا وحكم بان واو ورتل اصل جواب سوال مقدّم وهو ان يقال ان قوله
 لا ينضم زيادة الواو في اول الكلمة ينتقض بواو ورتل فان الواو في اوله زائدة وتقر للجواب ان الواو
 اصله لازائقة ووزنه فعنل قيل الورد رتل بلدة وقيل الشدة يقال فلان وقع في ورتل اي في
 شدة ثم لما فرغ المصنف من بيان الالف للتاء شرع في بيان الياء المنقوطة بنقطتين من تحت فقال
 فان قيل لم عينت الياء للغائب المذكور قلنا لان الياء من وسط الفم والغائب هو الذي في وسط
 كلام المتكلم والمخاطب فبا سبب ان يعطى الوسط للوسط والياء للغائب المذكور سواء كان مفردا
 او مشى او جموعا وجمع المؤنث فان قيل تعين الياء للغائب غير صحيح مطلقا لانه يشك بقوله ثم والله
 يحكم وهو ليس بذكر ولا يغائب قلنا المراد في الآية هو لفظ الله لاذاته المتزهة عن النقض والظواهر
 هي كل ما عتبت وقيل المراد من الغائب غير المتكلم والمخاطب شرع في بيان النون فقال عينت النون
 للمتكلم اذا كان معه غيره اي اذا كان مع المتكلم غير المتكلم سواء كان مذكرا او مؤنثا مفعلا او مشى او
 مجموعا وقد يشتمل الواحد للتعظيم نحو قوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص لتعنيها
 النون لذلك في ضربها اي لتعين النون للمتكلم اذا كان معه غيره في الماضي فزيد في المضارع
 ايضا طلبا للموافقة ثم اشار الى اجرة اختيار زيادة النون من بين الحروف الزائدة فقال فان قيل لم زيدت

في المضارع من الوصل ووجله بثلاث واوات فيشبه التصويب في الكلب ذلك كونه قلبت
 الواو ثمانية لقرنها في المخرج وكثير ما تبدل التاء من الواو نحو التكاليف والاصل الوكلان وتوارث
 والاصل وراثت ونجاة والاصل وجاه ونجته والاصل ونجته وانما قلنا في كلمة واحدة لانه اذا
 عن اجتماع الواوات في الكلمتين فانه ليس بمكرر نحو قوله تعالى او انصر واكفيل وفيه ما فيه
 ثم لما ثبت ان اجتماع الواوات في اول الكلمة لا ينضم لانها مفضية الى اجتماع الواوات في بعض الاشكال على تقدير
 اجل ان زيادة الواو في اول الكلمة لا تنضم لانها مفضية الى اجتماع الواوات في بعض الاشكال على تقدير
 العطف قيل الاول من كل كلمة لا ينضم لانها مفضية الى اجتماع الواوات فان قيل من الكلمات البسيطة
 في اولها واو فيصير زيادة الواو فيها لا تنفك العلة المفضية لعدم ايراد الواو في الاول من الكلمات التي في
 اولها الواو فلا تنضم الزيادة في اولها والكليل انما يستقيم في الثاني دون الاول للجواب ان الكلمات
 التي ليست في اولها الواو قد جمعت على التي فيها الواو وقال بعض الشارحين الوجه العقلي في عدم
 زيادة الواو ولا هوانه لوزيد الواو واكتفى بقدر انضمامها وانكسارها قلبت هزة نحو اوجه
 واشتاق وبقدر انضمامها تنضم في التصغير فقلبت الهزة ايضا نحو اجير في وجه تصغير
 على ان المفتوح قد قلبت هزة كاحد واناة في واحد وناة وغرضهم بالزيادة زيادة نفس الحرف
 الزائدة اذ لو كان الغرض غيره لزداد وهو فلوزيد الواو ولا هو لا تخط بالبقاء على حالها لزم
 الغرض فرفض زيادتها او لا وحكم بان واو ورتل اصل جواب سوال مقدّم وهو ان يقال ان قوله
 لا ينضم زيادة الواو في اول الكلمة ينتقض بواو ورتل فان الواو في اوله زائدة وتقر للجواب ان الواو
 اصله لازائقة ووزنه فعنل قيل الورد رتل بلدة وقيل الشدة يقال فلان وقع في ورتل اي في
 شدة ثم لما فرغ المصنف من بيان الالف للتاء شرع في بيان الياء المنقوطة بنقطتين من تحت فقال
 فان قيل لم عينت الياء للغائب المذكور قلنا لان الياء من وسط الفم والغائب هو الذي في وسط
 كلام المتكلم والمخاطب فبا سبب ان يعطى الوسط للوسط والياء للغائب المذكور سواء كان مفردا
 او مشى او جموعا وجمع المؤنث فان قيل تعين الياء للغائب غير صحيح مطلقا لانه يشك بقوله ثم والله
 يحكم وهو ليس بذكر ولا يغائب قلنا المراد في الآية هو لفظ الله لاذاته المتزهة عن النقض والظواهر
 هي كل ما عتبت وقيل المراد من الغائب غير المتكلم والمخاطب شرع في بيان النون فقال عينت النون
 للمتكلم اذا كان معه غيره اي اذا كان مع المتكلم غير المتكلم سواء كان مذكرا او مؤنثا مفعلا او مشى او
 مجموعا وقد يشتمل الواحد للتعظيم نحو قوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص لتعنيها
 النون لذلك في ضربها اي لتعين النون للمتكلم اذا كان معه غيره في الماضي فزيد في المضارع
 ايضا طلبا للموافقة ثم اشار الى اجرة اختيار زيادة النون من بين الحروف الزائدة فقال فان قيل لم زيدت

في المضارع من الوصل ووجله بثلاث واوات فيشبه التصويب في الكلب ذلك كونه قلبت
 الواو ثمانية لقرنها في المخرج وكثير ما تبدل التاء من الواو نحو التكاليف والاصل الوكلان وتوارث
 والاصل وراثت ونجاة والاصل وجاه ونجته والاصل ونجته وانما قلنا في كلمة واحدة لانه اذا
 عن اجتماع الواوات في الكلمتين فانه ليس بمكرر نحو قوله تعالى او انصر واكفيل وفيه ما فيه
 ثم لما ثبت ان اجتماع الواوات في اول الكلمة لا ينضم لانها مفضية الى اجتماع الواوات في بعض الاشكال على تقدير
 اجل ان زيادة الواو في اول الكلمة لا تنضم لانها مفضية الى اجتماع الواوات في بعض الاشكال على تقدير
 العطف قيل الاول من كل كلمة لا ينضم لانها مفضية الى اجتماع الواوات فان قيل من الكلمات البسيطة
 في اولها واو فيصير زيادة الواو فيها لا تنفك العلة المفضية لعدم ايراد الواو في الاول من الكلمات التي في
 اولها الواو فلا تنضم الزيادة في اولها والكليل انما يستقيم في الثاني دون الاول للجواب ان الكلمات
 التي ليست في اولها الواو قد جمعت على التي فيها الواو وقال بعض الشارحين الوجه العقلي في عدم
 زيادة الواو ولا هوانه لوزيد الواو واكتفى بقدر انضمامها وانكسارها قلبت هزة نحو اوجه
 واشتاق وبقدر انضمامها تنضم في التصغير فقلبت الهزة ايضا نحو اجير في وجه تصغير
 على ان المفتوح قد قلبت هزة كاحد واناة في واحد وناة وغرضهم بالزيادة زيادة نفس الحرف
 الزائدة اذ لو كان الغرض غيره لزداد وهو فلوزيد الواو ولا هو لا تخط بالبقاء على حالها لزم
 الغرض فرفض زيادتها او لا وحكم بان واو ورتل اصل جواب سوال مقدّم وهو ان يقال ان قوله
 لا ينضم زيادة الواو في اول الكلمة ينتقض بواو ورتل فان الواو في اوله زائدة وتقر للجواب ان الواو
 اصله لازائقة ووزنه فعنل قيل الورد رتل بلدة وقيل الشدة يقال فلان وقع في ورتل اي في
 شدة ثم لما فرغ المصنف من بيان الالف للتاء شرع في بيان الياء المنقوطة بنقطتين من تحت فقال
 فان قيل لم عينت الياء للغائب المذكور قلنا لان الياء من وسط الفم والغائب هو الذي في وسط
 كلام المتكلم والمخاطب فبا سبب ان يعطى الوسط للوسط والياء للغائب المذكور سواء كان مفردا
 او مشى او جموعا وجمع المؤنث فان قيل تعين الياء للغائب غير صحيح مطلقا لانه يشك بقوله ثم والله
 يحكم وهو ليس بذكر ولا يغائب قلنا المراد في الآية هو لفظ الله لاذاته المتزهة عن النقض والظواهر
 هي كل ما عتبت وقيل المراد من الغائب غير المتكلم والمخاطب شرع في بيان النون فقال عينت النون
 للمتكلم اذا كان معه غيره اي اذا كان مع المتكلم غير المتكلم سواء كان مذكرا او مؤنثا مفعلا او مشى او
 مجموعا وقد يشتمل الواحد للتعظيم نحو قوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص لتعنيها
 النون لذلك في ضربها اي لتعين النون للمتكلم اذا كان معه غيره في الماضي فزيد في المضارع
 ايضا طلبا للموافقة ثم اشار الى اجرة اختيار زيادة النون من بين الحروف الزائدة فقال فان قيل لم زيدت

الراف أصله اروق بالواو والياء وفيه لغة أخرى اهراف يهرق على وزن كسر في فحصل
وتكسر حروف المضارعة في بعض اللغات اذا كان ما ضيعة ما عني ذلك المضارع مكسور العين
او مكسور الهززة حتى تدل على كسرة الماضي نحو يعلم تعلم اعلم تعلم ويستغفر ويستغفر ويستغفر
اي حتى تدل كسرة المضارعة على كسرة عين الكلمة او الهززة الزائدة في الماضي اطعموا اطعموا
في بعض اللغات لا تكسر الياء لنقل الكثرة على الياء الضعيف المراد من الياء الزائدة لعلها الضاء
وعيدت حروف المضارعة للدلالة على كسرة العين والهززة في الماضي نهارا ذلك جواب
سؤال وهو ان يقال انتم قلتم تكسر حروف المضارعة اذا كان ما ضيعة مكسور العين او مكسور
الهززة لتدل على كثرة الماضي فما وجهه فاجاب بقوله وعيدت يعني ان الياء ذاك والذات بالتعدي
اولى فان قيل حروف الزوائد كثيرة فلم تختب هذه الحروف قلنا لكثرة دورها وقيل ان ياء كسرة الفا
اربع حركات وبكسرة العين يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين نحو علم يعلم ويفعل بكسر العين
ويكسر اللام يلزم ابطال الاعراب يعني قال بعضهم انما عيدت حروف المضارعة لكثرة دورها من الحروف
لان ياء لم يقدركسرة حروف المضارعة هذه ولا يقدركسرة حروف المضارعة وبيانا ذلك ان لو كان
الفاء يلزم تولي اربع حركات متواليات في كلمة واحدة وهو مفروض في كلام العرب ما انكسر العين في المضارع فلا يلزم
الالتباس بين يفعل بفتح العين ويفعل بكسر العين اما اذا انكسر اللام يلزم ابطال الاعراب لان اللام محل الحركة
وهو على ثلاثة انواع رفع ونصب وجزم نحو يصيب ان يصيب ولم يصيب وتعين الكسرة باللام يفصل الا بطل على
الاعراب وهو غير جائز وتغذف التاء الثانية في مثل تتقلد وتتقاعد وتتجنب لاجتماع الحرفين من بين
واحد لا تقيس المقصود هو الحق يقيد الامكان يعني تغذف التاء الثانية نحو اذ في مضارع هذه الاربعة
الحرفين من جنس واحد وكما اجتمع فيه الحرفان التاني اسما نحو في ثلاثة اوجه اول حدها حدها فمستثناة التاء
قلب احد هما نحو العلة نحو تقضي الياء اى اصله يتقضى الياء والثالث الادغام نحو مد وقروا الياء القابلة
لان التاء لا يعلو المضارع والتاء الثانية في المثالين احدى هما نحو العلة يلزم التعديل ما في نحو العلامة وفي
حرف التاء وكلاهما باطل فما الوجه الثالث فلا يصح ايضا كما اشار اليه بقوله وعدم امكان الادغام بالجر فحصل
قوله لاجتماع الحرفين المعنيين لو ادخل التاء الاولى في الثاني فلا بد من اسكان التاء وادراجها في التاء وانما لا بد
للمسرة الوصل لتعدي لا يبتدأ بالسكان في مسرة الوصل انما تدخل في الماضي في الاول لا تدخل في المضارع كما
مشابه باسم الفاعل كما لا تدخل الهززة في اسم الفاعل كذلك لا تدخل على المضارع اي في التاني الوجهان
تعيين الوجه الاول وهو اثبات حد ما اخذ الاخرى فان قيل بالحد فليس باليقين قلنا لا يلتزم الماضي
مضارع الاخر والمضارع مرفوع وعيدت التاء الثانية للحد في دون الاولى لان الاولى علامة على الماضي
لا تقيس فقلنا انما اسكنت المضارع في محل يصيب قلنا اذ اعني انما في الحركات يعني ان حركات

الراف أصله اروق بالواو والياء وفيه لغة أخرى اهراف يهرق على وزن كسر في فحصل
وتكسر حروف المضارعة في بعض اللغات اذا كان ما ضيعة ما عني ذلك المضارع مكسور العين
او مكسور الهززة حتى تدل على كسرة الماضي نحو يعلم تعلم اعلم تعلم ويستغفر ويستغفر ويستغفر
اي حتى تدل كسرة المضارعة على كسرة عين الكلمة او الهززة الزائدة في الماضي اطعموا اطعموا
في بعض اللغات لا تكسر الياء لنقل الكثرة على الياء الضعيف المراد من الياء الزائدة لعلها الضاء
وعيدت حروف المضارعة للدلالة على كسرة العين والهززة في الماضي نهارا ذلك جواب
سؤال وهو ان يقال انتم قلتم تكسر حروف المضارعة اذا كان ما ضيعة مكسور العين او مكسور
الهززة لتدل على كثرة الماضي فما وجهه فاجاب بقوله وعيدت يعني ان الياء ذاك والذات بالتعدي
اولى فان قيل حروف الزوائد كثيرة فلم تختب هذه الحروف قلنا لكثرة دورها وقيل ان ياء كسرة الفا
اربع حركات وبكسرة العين يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين نحو علم يعلم ويفعل بكسر العين
ويكسر اللام يلزم ابطال الاعراب يعني قال بعضهم انما عيدت حروف المضارعة لكثرة دورها من الحروف
لان ياء لم يقدركسرة حروف المضارعة هذه ولا يقدركسرة حروف المضارعة وبيانا ذلك ان لو كان
الفاء يلزم تولي اربع حركات متواليات في كلمة واحدة وهو مفروض في كلام العرب ما انكسر العين في المضارع فلا يلزم
الالتباس بين يفعل بفتح العين ويفعل بكسر العين اما اذا انكسر اللام يلزم ابطال الاعراب لان اللام محل الحركة
وهو على ثلاثة انواع رفع ونصب وجزم نحو يصيب ان يصيب ولم يصيب وتعين الكسرة باللام يفصل الا بطل على
الاعراب وهو غير جائز وتغذف التاء الثانية في مثل تتقلد وتتقاعد وتتجنب لاجتماع الحرفين من بين
واحد لا تقيس المقصود هو الحق يقيد الامكان يعني تغذف التاء الثانية نحو اذ في مضارع هذه الاربعة
الحرفين من جنس واحد وكما اجتمع فيه الحرفان التاني اسما نحو في ثلاثة اوجه اول حدها حدها فمستثناة التاء
قلب احد هما نحو العلة نحو تقضي الياء اى اصله يتقضى الياء والثالث الادغام نحو مد وقروا الياء القابلة
لان التاء لا يعلو المضارع والتاء الثانية في المثالين احدى هما نحو العلة يلزم التعديل ما في نحو العلامة وفي
حرف التاء وكلاهما باطل فما الوجه الثالث فلا يصح ايضا كما اشار اليه بقوله وعدم امكان الادغام بالجر فحصل
قوله لاجتماع الحرفين المعنيين لو ادخل التاء الاولى في الثاني فلا بد من اسكان التاء وادراجها في التاء وانما لا بد
للمسرة الوصل لتعدي لا يبتدأ بالسكان في مسرة الوصل انما تدخل في الماضي في الاول لا تدخل في المضارع كما
مشابه باسم الفاعل كما لا تدخل الهززة في اسم الفاعل كذلك لا تدخل على المضارع اي في التاني الوجهان
تعيين الوجه الاول وهو اثبات حد ما اخذ الاخرى فان قيل بالحد فليس باليقين قلنا لا يلتزم الماضي
مضارع الاخر والمضارع مرفوع وعيدت التاء الثانية للحد في دون الاولى لان الاولى علامة على الماضي
لا تقيس فقلنا انما اسكنت المضارع في محل يصيب قلنا اذ اعني انما في الحركات يعني ان حركات

بالجمل قول في مثل تفتح اي في المضارع الذي يحى على وزن يفعل بفتح العين مطلقا
اي سواء كان الماضي مفتوحا او مكسورا واما انه لا سبيل الى الثالث فاشارة الى بقوله
ولا تكسر حتى لا يلتبس بغيره تعلم اي بلغته من يكسر حرف المضارعة اذ كان الماضي مكسورا
العين كما هو الحال لو كسر التاء في احد الضيقتين لتوهم المتوهم انما ضمه مكسورا
العين فيلزم الالتباس بباب آخر وهو فاسد لان معاني الابواب مختلفة فعلم انه لا
سبيل الى شيء مما ذكر من وجوه الفرق فتعين الفتح ثم لما كان لقائل ان يقول ان في الفتحة
التباسا بين المذكور والمؤنث فلم يفرقوا الشار ذلك بقوله فان قيل يلزم الالتباس
ايضا بالفتحة بين الخطاب الغائبة قلنا في الفتحة موافقة بين ما وبين اخواتها اي بين
صيغة تضرب وبين اخوات تضرب وهي يضرب واضرب ونضرب لان حرف المضارعة
مفتوحة فيها فيرجح الفتح على الخويرة ومع حقة الفتح هذا دليل آخر يوجب ترجيح الفتح
على الخويرة وهو ان الفتح اخف من الكسرة والضمة وهي اثقلان والحقة مطاوعة فان
قيل لم يدخل في اخر المستقبل نون علامة الرفع قلنا لان الخو الفاعل صادر بالتصا
ضمير الفاعل بمنازلة وسط الكلمة يعني اذ الحق بالمضارع الفاضل التثنية نحو يضرب
وواو ضمير جمع المذكور نحو يضربون وياء ضمير الخطابية المفردة نحو تضربين لحقت بعد
هذه الحروف نون في حالة الرفع علامة الرفع وانما خص النون لان اولي الحروف بذلك
حروف المد واللين لكثرة دورانها في كلامهم ولما لم يمكن يادتها هنا لان يلزم اجتماع
المثلين ما الالفين ان زيدات الالف ما الواوين ان زيدات الواو واما اليائين ان زيدات
الياء فزادوا حروفا مشابهاها وهو النون اعلم ان في العبارة شاعها لان الراو بالالف
اثبات النون لاحد فيها وانما جعل اثبات النون علامة الرفع لان الرفع من اقوى الاحوال
وثبوتة ايضا اقوى لكون الثبوت وجوديا والوجود اقوى واشرف فاعطى الاقوى
للاقوى واما الحذف فهو ضعيف لان حال نقصان فهو مناسب لحال النقصان
هو حال الجزم لان الجزم هو القطع والقطع متضمن للحذف فكان مناسباً للنصب
محمول على الجزم في الحذف الخاص الفاعل كما ان النصب محمول على الجزم والخاص الاسم
فعلم ان النون علامة الرفع والسقوط علامة الجزم صلا وعلامة النصب لما عا فافهم
قوله بمنازلة وسط الكلمة لان الاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولا يمكن ان يجعل الاعراب
في هذه الضمائر لانه يظهر الاعراب فيها لان السكون لازم لها والاعراب هو الاختلاف
فجعل النون بدل الاعراب خيرة لانه الفعل لان المضارع لمحقوق هذه الضمائر لم يبرح كون

قوله ان قبل ادخل في غير مستقبل نون علامة الرفع الذي هو
الواو اصله مثل غير لان
الاعراب بالجره حار
نبرة وسط الكلمة فليكن
الاعراب ولفظا فليكن
اي في وسط الكلمة فليكن
اي في وسط الكلمة فليكن

والاعراب بالجره حار
نبرة وسط الكلمة فليكن
الاعراب ولفظا فليكن
اي في وسط الكلمة فليكن
اي في وسط الكلمة فليكن

الاعراب بالجره حار
نبرة وسط الكلمة فليكن
الاعراب ولفظا فليكن
اي في وسط الكلمة فليكن
اي في وسط الكلمة فليكن

الاعراب بالجره حار
نبرة وسط الكلمة فليكن
الاعراب ولفظا فليكن
اي في وسط الكلمة فليكن
اي في وسط الكلمة فليكن

ان يقال ان المكون الفاعل اسند الفعل حقيقة او كذا الفاعل لا يثبت في الحقيقة
فان قيل ان المكون الفاعل اسند الفعل حقيقة او كذا الفاعل لا يثبت في الحقيقة
فان قيل ان المكون الفاعل اسند الفعل حقيقة او كذا الفاعل لا يثبت في الحقيقة

الامر المحاضر المبني للمفعول امر لا نه لا يطلب بها الفعل عن الفاعل بل عن المفعول فلا يكون
جامعا فالاولى ان يطرح قوله عن الفاعل ويقول الامر صيغة يطلب بها الفعل ويقول امر صيغة
والثاني على طلب مقترن بالزمان قلنا يمكن ان يجاب عنه بان المراد من الفاعل هو الفاعل
وما تقوم مقامه وقيل بناء الامر للجمهور يادرو والنادر لا يعبا ويجوز عن الحد في غير
وتنقول اذا قلت ليضرب زيد بصيغة الجمهور فكانت تطلب قوح الضرب من الفاعل
الغير للعلوم على زيد فافهم واعترض على هذا الحد بان ليس بها فعل خول اسماء الافعال فيه
فوصفه ومه اى اسكت سكتوا وامامه بالسكون فمعناه اسكت السكوت لان نقل ذلك عن
فخصر في بحث التنوين واجيب بان المراد بالصيغة محسب الوضع على الطلب بخلاف اسماء الافعال
فانها موضوعات لفظ الافعال تدل على الطلب مثل واعلم ان اهل العربية قد ذهب
الى ان الامر عام يشتمل اذا كان الامر اعمى من المأمور ومساويا له في المرتبة لو ادنى منه لوجود
لصيغة في الكل واما المنطقيون فذهبوا الى انه اذا كان الامر اعمى من المأمور يسمي امر واذا
كان ادنى منه يسمي دعاء واذا كان مساويا يسمي التماسا مثل ليضرب هذا نظير الفاعل
لغائب المعلوم ونصريفه ليضرب ليضرب ليضرب ليضرب ليضرب ليضرب ليضرب ليضرب
وهو اي الامر مطلقا حاضرا كان او غائبا مجهولا كان ومعلوم ما مشتق من المضارع فان
نلت اخذ الامر من المضارع مشكلا على قول من جعله حقيقة الحال لا تليزم الحال ذلك
لان المضارع للحال على اسم الاقوال واتخاذ الامر من الحال محال قلنا من جعله حقيقة
الحال لا ينكر استعماله في الاستقبال فاحذر الامر من هذا القول انما يكون فيها
الاستعمال للاستقبال تأملا وقيل مراد المصنف رحمه ههنا من المضارع
ستقبل تأمل لسنائفة بينهما ما به بين الامر والمستقبل في الاستقبال لانه
في انما اشتق الامر من المضارع دون الماضي لوجود المشابهة بين الامر
المستقبل من حيث انه ما يفيدان معنى الاستقبال اما المضارع
ظاهر واما الامر فلا لانه انما يؤمر بما لم يفعل المخاطب ليفعله او يقال
الامر لا يجوز ان يكون مشتقا من الماضي لانه لو كان مأخوذا من الماضي لادى الى
عيب الحاصل او الى تكليف لا يطابق لان ايجاد الموجود محال فلم يبق الا المضارع
علم ان قول المصنف في الكتاب اشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر ينافي ما قاله
سنا في الجواب ان المصدر مرجع الكل ولو بواسطة وقيل فيه من ههنا الاول انه مشتق
من المصدر والثاني انه مشتق من المضارع فاشارة الى الاول في صدر الكتاب ههنا الى

والثاني على طلب مقترن بالزمان قلنا يمكن ان يجاب عنه بان المراد من الفاعل هو الفاعل
وما تقوم مقامه وقيل بناء الامر للجمهور يادرو والنادر لا يعبا ويجوز عن الحد في غير
وتنقول اذا قلت ليضرب زيد بصيغة الجمهور فكانت تطلب قوح الضرب من الفاعل
الغير للعلوم على زيد فافهم واعترض على هذا الحد بان ليس بها فعل خول اسماء الافعال فيه
فوصفه ومه اى اسكت سكتوا وامامه بالسكون فمعناه اسكت السكوت لان نقل ذلك عن
فخصر في بحث التنوين واجيب بان المراد بالصيغة محسب الوضع على الطلب بخلاف اسماء الافعال
فانها موضوعات لفظ الافعال تدل على الطلب مثل واعلم ان اهل العربية قد ذهب
الى ان الامر عام يشتمل اذا كان الامر اعمى من المأمور ومساويا له في المرتبة لو ادنى منه لوجود
لصيغة في الكل واما المنطقيون فذهبوا الى انه اذا كان الامر اعمى من المأمور يسمي امر واذا
كان ادنى منه يسمي دعاء واذا كان مساويا يسمي التماسا مثل ليضرب هذا نظير الفاعل
لغائب المعلوم ونصريفه ليضرب ليضرب ليضرب ليضرب ليضرب ليضرب ليضرب ليضرب
وهو اي الامر مطلقا حاضرا كان او غائبا مجهولا كان ومعلوم ما مشتق من المضارع فان
نلت اخذ الامر من المضارع مشكلا على قول من جعله حقيقة الحال لا تليزم الحال ذلك
لان المضارع للحال على اسم الاقوال واتخاذ الامر من الحال محال قلنا من جعله حقيقة
الحال لا ينكر استعماله في الاستقبال فاحذر الامر من هذا القول انما يكون فيها
الاستعمال للاستقبال تأملا وقيل مراد المصنف رحمه ههنا من المضارع
ستقبل تأمل لسنائفة بينهما ما به بين الامر والمستقبل في الاستقبال لانه
في انما اشتق الامر من المضارع دون الماضي لوجود المشابهة بين الامر
المستقبل من حيث انه ما يفيدان معنى الاستقبال اما المضارع
ظاهر واما الامر فلا لانه انما يؤمر بما لم يفعل المخاطب ليفعله او يقال
الامر لا يجوز ان يكون مشتقا من الماضي لانه لو كان مأخوذا من الماضي لادى الى
عيب الحاصل او الى تكليف لا يطابق لان ايجاد الموجود محال فلم يبق الا المضارع
علم ان قول المصنف في الكتاب اشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر ينافي ما قاله
سنا في الجواب ان المصدر مرجع الكل ولو بواسطة وقيل فيه من ههنا الاول انه مشتق
من المصدر والثاني انه مشتق من المضارع فاشارة الى الاول في صدر الكتاب ههنا الى

ان يقال ان المكون الفاعل اسند الفعل حقيقة او كذا الفاعل لا يثبت في الحقيقة
فان قيل ان المكون الفاعل اسند الفعل حقيقة او كذا الفاعل لا يثبت في الحقيقة
فان قيل ان المكون الفاعل اسند الفعل حقيقة او كذا الفاعل لا يثبت في الحقيقة

[illegible]

الثاني وفيه ما فيه أعلم ان الامر على نوعين اما بالادام وامر به ومنها الاول التي هي الارتفاع
والثاني امر الحاضر فاستار المص الى بيان طريق الاشتقاق في الاول بقوله وزيد ث الادام
في الغائب يعني يؤخذ امر الغائب من المضارع بزيادة الادام عليه نحو ليضرب لانها هي الادام
من وسط الخارج والغائب ايضا وسط بين الكلام المتكلم والمخاطب هي من حروف الزوائد
المشهوره يعني انما خصت الادام بالزيادة من بين حروف الزوائد لانها من وسط الخارج
الغائب هو الذي يقع بين كلام المتكلم والمخاطب فزيد ث الادام فيه طرفة المناسبة
وقيل الامر ايضا بين الامر والمأمور فيه نظر كامل وقيل انما خص الادام بالزيادة

الزوائد لان الادم من وسط الخارج وخير الامور اوسطها وفيه ما فيه وفي الحروف الزوائد
التي يشتملها حرف الشا عر هويت اليمان افسيدني + وقد كنت وكما هو بيت السبا
يعني ان الادم من الحروف الزوائد فلا ضير في زيادتها لكن وجه تخصيصها بالغائب وكونها
من وسط الخارج تأمل وكان المدي شيان الاول اختصاص الادم بالغائب والثاني
والثاني زيادة الادم فاشار الى اثبات الاول بقوله لانها من وسط الخارج ثم الى الثاني
بقوله وهي من الحروف الزوائد ايضا فيضمم الشان النسخة التي رقت فيها هذه العبارة
عن رايها من حب الزعم كما ان ايضا ليست بسد يد ولكي ما وقع في بعضها العبارة

التي كتبناها اعني العبارة المذكورة بدون كلمة ايضا فليعرف وفي بعض النسخ اوله من
عرو والزوائد فعلى هذا يكون دليلا على عدمه على قوله وزيد الخ اي من خرج وهو بيت السماء
هي تسعة احرف ومعنى كونها زائدة لانها يقع زائدة ابداء بل ان كان حرف وقع زائدة في
من كلامهم فانه منها وانما فسر الحرف بقوله اي من حرف الواو لاجل البيت والاشباح بالبيت
لابي عثمان الماذني ومعنى البيت هويت متكلم واحد من هوى اى احسن النساء لاجل
مبين مفعول هويت والالف الاشباع والراء النساء السماء قوله فشيئني صيغة جمع التثنية
بأشياء والنون المضافة والباء المفعول من شئت من حيث من حيث الالف المضافة

ان تلك النساء السما وصلن الشيب الي وقولهم قد ساحال او خبر عنك ولم يزمن
عرف العلة شي يعنى انما لم يزمن خبر العلة مقام اللام في الامر الغائب مع كثرة دورانه
في لا تجتمع حرفا ليعنى ان الالف ساكن ابدلا ليليق بالزيادة في اول الكلمة ولما يبدل الواو
الياء مقام اللام لاجتماع حرفا لاجتماعها علامته الضارعة والثاني علامته الامر واجتماع
تيل وكسرت اللام اى كسرت اللام الزيدة في امر الغائب هذا جواب سوال هؤلاء ان
شتر اللام في الامر الاصل في حرف واحد ان يكون مفتوحا كواو العطف والهاء واللام لا بداء

[illegible]

قوله وقتئذ انما يريد بالصوم
العلم وقوله وقتئذ انما يريد
بالصوم العلم وقوله وقتئذ
انما يريد بالصوم العلم

قوله وقتئذ انما يريد بالصوم
العلم وقوله وقتئذ انما يريد
بالصوم العلم وقوله وقتئذ
انما يريد بالصوم العلم

قوله وقتئذ انما يريد بالصوم
العلم وقوله وقتئذ انما يريد
بالصوم العلم وقوله وقتئذ
انما يريد بالصوم العلم

واقبل قبل ادخال الهضرة اما زيادة الهضرة مع طلب التفتيف للافتتاح اي لغة الكلام
بالساكن حلي ان الهضرة من مبدء الخارج ووقوعه في صدر الكلام مطلقا ولما انخفض
الهضرة بالزيادة دون غيره من الازائد قيل هي اقوى الحروف ابتداء ولا ابتداء لا في الازائد
ولان حكم هزة الوصل ان يثبت في الابتداء ويسقط في اللاحق بخلاف باقي الحروف فيكون
خفيفا وكسرت هزة الوصل في نحو اضرب اي فيما اذا كان عين مضارعة مكسورا والوصل
لان الكسرة اصل عند الاستعمال في هزات الوصل لان الاصل في الحرف الساكن والساكن
اذا حرك حركه بالكسرة لان الحرف اذا كان مكسورا يكون مخزرجة فربما يكون ساكنا وقيل لان
حرف واحدة والاصل في الحرف الواحد الساكن والاصل في تحريك الساكن الكسرة في اللاحق
تحريك الساكن انما هو بجزء تناسب البناء وصورة الكسرة بعيدة من حركات اللاحق
لا متناعها في بعض العربات وهو الفعل المضارع والاسم المحتج عن المضارع وقيل كل الجرم
في الافعال كالجر في الاسماء والجزء اخت الساكن فاذا حرك الساكن حركه بالكسرة لان هي
اخت الجري لثبوت التقابل بينهما بالصدية ويمكن ان يقال انما كسرت الهضرة لانها لو لم تكن
يلزم الالتباس بالمتكلم الواحد من معلوم المضارع ولوضعت يلزم الالتباس بالمتكلم
فكسرت بالضرورة وقيل اذا كان الفعل مكسورا العين فكسرت الهضرة للاتباع وانما
العين كسرت ايضا لرفع ذلك الالتباس والحقيقة وضعت الهضرة اذا كان حين الضارع
لئلا يلتبس بغيره من الابواب لم تكسر الهضرة في مثل التثنية اي فيما كانت
هذه اجواب سوال وهو ان الاصل في هزة الوصل الكسرة كما قرئت فلم تكسر
تكسر وفي مثل كتب ولضرب مع انها هزة الوصل واجيب بوجهين الاول انها لو فتحت
يلزم الالتباس بمكلمه المضارع المعلوم عند الوقف كما عرفت والثاني انه لو كسرت
يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية كما اشار اليه بقوله لا تدرى الشان
بقد يكسر الهضرة يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية فالتكسر لم يفتح
فاختار الضمة ولا اعتبار للكاف الساكن جواب سوال ايضا وهو ان يقال لانهم لم يخرجوا
الكسرة الى الضمة لتحل الكاف الساكن بينهما فاجاب بما ترى لا اعتبار للكاف الساكن لان
الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا عند هم اي البصريين الحجاز اسم فاعل من الحرف
المنع اي مانعا وحالا اذ حصينا اي قويا بصفة مشبهة من الحصانة بمعنى ستره وستره
وغيرها ومنه يقال حصن حصين ومن ثم تعني من اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا
حصينا وكان حكمه حكم المعدوم فجعل اليه قلبا وقوة ويقال قتيبة لان الواو اذا

قوله وقتئذ انما يريد بالصوم
العلم وقوله وقتئذ انما يريد
بالصوم العلم وقوله وقتئذ
انما يريد بالصوم العلم

مسح الفسيفساء
عبد المجيد
المنصور
في سنة ١٢٠٤
هـ

البضاعة
 ليدفعوا
 فيا خليل
 فيقوم
 من الصغار
 فيبقى الضاربون
 العطف على النعمان
 فيا زبيب
 فيا زبيب
 فيا زبيب

فما نحن فيه والحمد لله
القرارة فالحق الاستغفار والحمد لله
المراد استقامته رباني
لا يخفى اعلام رباني
تقوله لو يطيقكم الخ اگر توان بر داری
میکردی منبر خاشاک در بساطی افراشته
کار بر این در هیچ تقوله در کارگاه
علام ربانی
وفیه انا انسلم ان اصل الضرب
بل کل منها بناء على حجة والاضروثة
المية لان طلب الفعل لا يخص باللام
من نفس الصيغة

٢٥
 وقد يكون كلام الامام من قسمين الاول
 قوله العلي صلي الله عليه وسلم ذلك في غير ان
 ان يكون بطريق الامام الثاني ان يكون
 الجازم ضعيف كاختار الجازم فيكون علم
 الجازم ضعيف العلم مختصا اذا كان اختاره
 لا زادوا ذكره في رواية العلم المختص
 فلا يربك العلم المختص اذا كان اختاره
 الامام اي الامام من الامام الثاني ان يكون
 كما ذكره في رواية العلم المختص اذا كان
 اختاره

بین المصنفات فانہ لولم
مخطوفا علیہ الامام علی بن

9

[illegible]

في الآخرين التأكيد فالحق ان يزداد في الاول لان حركه العن كالتنفي والاستقهام والتمني
 والقسم محله اصد الكلام والتوايض من حركه العا فينبغي ان يزداد ولا قلنا في التأكيد
 في الآخرين المؤكد من التوايع وحمل التابع الآخر يقال هذا منقوض بلام الابتداء فانه ايضا
 للتأكيد ليس محله الآخر كما نقول هذا الادم حقن يدخل في الابتداء وهذا سميت بلام في ابتداء
 والابتداء لا يكون الا في صد الكلام جعل بعكس المحل حيث فوقه تأكيد الاسم ^{فعل} الفعل متأخر جعل تأكيد في
 والاسم متقدم جعل تأكيد في الاول فوقا بين تأكيد الاسم ^{فعل} الفعل فتح الباء ليضرب في اربع اوضاع اجتماع الساكنين
 يعني بني الباء على الفتح في امر الواحد المذكور لئلا يجتمع الساكنان وهو الباء والنون المدغم
 فأنفيل الدليل لا يوافق المدعي لان المقصود فتح الباء واجتماع الساكنان لا يقتضي
 ذلك فقد خالف الدليل عن المدعي فانه اذا ضم الباء او كسر لم يلزم التقاء الساكنين
 ايضا قلنا الفتح بمعنى التحرك من قبيل ذكر الخاص والمرادة العام اى حركه الباء فراجع
 اجتماع الساكنين هكذا قيل وفيه ما فيه فالحق ان يقال المراد من قوله وفيه الباء
 اى حركه بالفتح والدليل المتضمن تركه وجبه تخصيص الفتح اعتمادا على شهرة التأكيد
 ولا وجه لجعل الفتح بمعنى التحرك مطلقا كما قيل قال بعضهم لانه لو لم يفتح فالإيمان
 يسكن ويضم او يكسر لا سبيل الى الاول لانه يؤدي الى التقاء الساكنين ولا الى الثاني
 لانه يلتبس بالجمع المذكور ولا الى الثالث لانه يلتبس بالواحدة المؤنث فلما لم يكن
 غير الفتح تعيين الفتح ^{فعل} وفيه النون اى فتح نون التأكيد للحقة المطلوبة وحذف الواو ليضرب
 اكتفاء بالضمرة اى اذا اتصل نون التأكيد بصيغة جمع يحدف الواو نحو ليضربون
 وتقديره انما حذف الواو مع انه ضمير الفاعل لا يجوز لانه عطف في الكلام اكتفاء بالضمرة
 يعني لا نسلم ان الواو محذوف لان الدال وهو الضم موجود مكانه فكانه لم يحدف
 وهذا كالإيماء في الصلاة للمريض قام مقام الاركان فلا يعد مثل هذا تركا بل فيه
 كفاية بقدر الامكان والكفاية غير كافية بالفتح في التثنية لوجود اللبس فلم يحدف
 الف التثنية عند اتصال نون التأكيد وهما بحث وهو ان قوله اكتفاء بالضمرة
 مفعول له ونسبه انما يكون اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلى به وهما ليس
 كذلك فان الضمرة انما تدل على وجود الواو لا على حذفه لوجودها مع نحو
 ليضربوا وانما الموجب على حذفها هو التقاء الساكنين فليتأمل حذف الواو في
 مرفوع معطوف على قوله الواو لانه مفعول مالم يسم فاعله حذف اى اذا فصل
 بواحد المؤنث نونا التأكيد حذف الباء منه اكتفاء بالكسرة نحو ضربن ويترد

مع الاستشارة إلى الماسية التي من قول ولا وجه الخ ١٢

الى الاول لان
اجتماع المسلمين
الثاني لانهم
الكثرة الحقيقية
الضمة الحقيقية
كان السكان
حصينا ولا
لا يلبس
بعضهم
عين الحق
بعد ذلك
علام

مقدّمه و سوانح قدّام ان
الباء و قدّموا من التّقاء
السّكّين بالحقّ الوضوئيّة
فلمّا كملوا سوانحهم
استأذنه في الولوج و سوانح
في الايضاح ان قود التّقاء
مفصولا لقوله و عزّت و
لا شك ان ملاك تقابلهما
انما يحصل

[illegible]

في بعض النسخ وادعوا اجتماع نون التوفات وهذا سهو من الناسم ولا يراعى في ذلك
نون التوفات النون المدغم والمدغم فيها من الثقيلة ونون ضمير جماعة النساء لما
يعن بيان احكام نون الثقيلة شرع في بيان احكام نون الخفيفة فقال احكام نون
الثقيلة الخفيفة في جعل ما قبلها مبنيًا مثل حكم نون التاكيد الثقيلة لصيرته بمنزلة
يسقط وفي انه سقط النون التي هي علامة الرفع عند اتصالها بالفعل نحو هل يضر من بصيعة
مع وفي انه قد خل في اكثر مدخل الثقيلة الا انه انري النون الخفيفة لا يدخل مطلقا بعد الالفين
جاءت كذا الضمير باعتبار ان النون حرك والمحرك يترك ويؤنث والاستثناء مفرغ في كلام
بت اي حكم الخفيفة حكم الثقيلة في جميع الاوقات الا وقت ادخول بعد الالفين في ليس
كم الثقيلة فان النون الثقيلة يدخل فيها ما دون الخفيفة فلا يقال ذهبا وذهبان
ادمن الالفين الفا التشية والفاء جمع المؤنث لافارق بين النونات وآمن بالمدخل
ينقر بعد الالفين لا بدو دخل فيهم الخفيفة يلزم احد المحذرين وهو محذرك نون
هذه وبقياتها على حالها وهو السكون لا سبيل الى الاول لان وضع النون الخفيفة
للسكون فحريكها مخرج عن الوضع الاصل لا سبيل الى الثاني كما قال المصنف
له لا اجتماع الساكنين في غير حدة اي في غير حدة اجتماع الساكنين لا يمكن حدها
الف في المثني فالان حذفه يؤدى الى اللبس حيث لم يعلم ان صيغة الفعل مفرم
في وجمع واما الالف في جمع المؤنث فالان حذفه يؤدى الى اجتماع النونات واما
في الثاني وهو النون الساكن في كلتا الصورتين فلما مر من انه لا يبقى الا الحاق فاذا ف
ان حدة اجتماع الساكنين على حدة هو ان يكون الاول مق والثاني مدغمًا قولهم دابة
دابة حذفت حركة الباء الاولى فصارت ساكنة وادغمت في الثانية كما في النون
لمت بخلاف نون الخفيفة فانه اذا حلق التشية يلزم التقاء الساكنين على غير حدة
قبل اجتماع الساكنين على حدة بالنون الثقيلة في قولهم ليضربون الاول هو الواو
في هو النون المدغم وهذا الاجتماع جائز في كلام العرب كما عرفت فلم يحدف الواو فيه
اس انه لا يحدف كما لا يحدف الف التشية وكذا في اضربون واضربون فكان حقه ان
ضربون واضربين فينبغي ان لا يحدف الواو والياء كالالف في اضربان احب
تجمع الساكنين على حدة في كلمة واحدة جائز عند الجمهور
يكون كلمتان وهذا يقال له كلام فحدف الواو يعني ان النون
لا بمنزلة كلمة منفصلة مع ضمير اليا مر فكان القياس ان يحدف

في بعض النسخ وادعوا اجتماع نون التوفات وهذا سهو من الناسم ولا يراعى في ذلك
نون التوفات النون المدغم والمدغم فيها من الثقيلة ونون ضمير جماعة النساء لما
يعن بيان احكام نون الثقيلة شرع في بيان احكام نون الخفيفة فقال احكام نون
الثقيلة الخفيفة في جعل ما قبلها مبنيًا مثل حكم نون التاكيد الثقيلة لصيرته بمنزلة
يسقط وفي انه سقط النون التي هي علامة الرفع عند اتصالها بالفعل نحو هل يضر من بصيعة
مع وفي انه قد خل في اكثر مدخل الثقيلة الا انه انري النون الخفيفة لا يدخل مطلقا بعد الالفين
جاءت كذا الضمير باعتبار ان النون حرك والمحرك يترك ويؤنث والاستثناء مفرغ في كلام
بت اي حكم الخفيفة حكم الثقيلة في جميع الاوقات الا وقت ادخول بعد الالفين في ليس
كم الثقيلة فان النون الثقيلة يدخل فيها ما دون الخفيفة فلا يقال ذهبا وذهبان
ادمن الالفين الفا التشية والفاء جمع المؤنث لافارق بين النونات وآمن بالمدخل
ينقر بعد الالفين لا بدو دخل فيهم الخفيفة يلزم احد المحذرين وهو محذرك نون
هذه وبقياتها على حالها وهو السكون لا سبيل الى الاول لان وضع النون الخفيفة
للسكون فحريكها مخرج عن الوضع الاصل لا سبيل الى الثاني كما قال المصنف
له لا اجتماع الساكنين في غير حدة اي في غير حدة اجتماع الساكنين لا يمكن حدها
الف في المثني فالان حذفه يؤدى الى اللبس حيث لم يعلم ان صيغة الفعل مفرم
في وجمع واما الالف في جمع المؤنث فالان حذفه يؤدى الى اجتماع النونات واما
في الثاني وهو النون الساكن في كلتا الصورتين فلما مر من انه لا يبقى الا الحاق فاذا ف
ان حدة اجتماع الساكنين على حدة هو ان يكون الاول مق والثاني مدغمًا قولهم دابة
دابة حذفت حركة الباء الاولى فصارت ساكنة وادغمت في الثانية كما في النون
لمت بخلاف نون الخفيفة فانه اذا حلق التشية يلزم التقاء الساكنين على غير حدة
قبل اجتماع الساكنين على حدة بالنون الثقيلة في قولهم ليضربون الاول هو الواو
في هو النون المدغم وهذا الاجتماع جائز في كلام العرب كما عرفت فلم يحدف الواو فيه
اس انه لا يحدف كما لا يحدف الف التشية وكذا في اضربون واضربون فكان حقه ان
ضربون واضربين فينبغي ان لا يحدف الواو والياء كالالف في اضربان احب
تجمع الساكنين على حدة في كلمة واحدة جائز عند الجمهور
يكون كلمتان وهذا يقال له كلام فحدف الواو يعني ان النون
لا بمنزلة كلمة منفصلة مع ضمير اليا مر فكان القياس ان يحدف

بالفعل الواحد وقد عرفت ذلك
خلفه جميع المؤنثات
خلفه ما يفرق بين النون
واعترض ما يمكن ان يحدف
في جمع المؤنث بدون الالف
بان يفرق بين النون
النونات ولا يحدف
واجب عند الثقيلة
والخفيفة فخرج عما اذا حذفت
الا حذفت الثقيلة فخرج
مع الخفيفة وان لم يحدف
تلك يلزم من تارة النون على الالف

الارثي ان يحدف من ادغمت في
فعل الاثنين فاجتمع الساكنان
الالف وقالوا انوا وادغمت
دون اخرين وفيه فائق الدان
الثقيلة انما هي عند الكوفيين مهملة
الفرع الذي ان يحدف على الاصل
في جميع الاحكام ثم انما يحدف
من وانهم يحدفون في النون
لان الالف في النون الثقيلة
ان يحدف

الواو والياء في الصورتين لأن الساكنين ليست في كلمة واحدة فأقيل في قولهم
ليضربان قد اجتمع الساكنان على حاء مع انه كلمتان ومع هذا جاز أن يجيب بان
الأصل هو ان لا يجوز ذلك ايضا الا انهم جواز والضرورة مخافة الالتباس بين التثنية
المفرد وأما في جماعة النساء فلا نه لوجود الالف يلزم اجتماع النونات مع خفة الالف
واستنفاء الواو والياء وأما نحو ثمود الثوب فانه انما جاز لان في كلمة واحدة وعند
تدخل قياسا على الثقيلة يعني قد يجوز يونس ان تدخل الخفيفة بعد الالفين قياسا
الثقيلة وكلاهما اي الثقيلة والخفيفة قد خلت في سبعة مواضع لوجود معنى
فيها اي في سبعة مواضع يعني ان هذين النونين لتأكيد الفعل فكل كلمة يوجد فيها
معنى الطلب يناسب ان تدخل فيها الاول الامر كما نحو ليضربن واضربن والثاني النهي
نحو لا تضربن بالخفيفة والثقيلة والثالث الاستفهام وهو طلب حصول الشيء
الذهن نحو هل تضربن كذلك والاربع التمني وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة
نحو ليتك تضربن كذلك والخامس العرض وهو طلب الشيء والامر بلان نحو لا تضربن
كذلك وكذلك القسم اي في جواب القسم نحو والله لا ضربن كذلك فأقيل ان في القسم
الطلب قلت فيه معنى الطلب فانك اذا قلت بالله لا فعل كذا فكذلك قلت سال الله
ان افعل كذا والسابع التفي قليلا يعني يدخل الخفيفة والثقيلة في التفي نحو قليلا
وذلك انما يدخلان فيه مشابهة بالنهي نحو لا تضربن كذلك ووجه المشابهة ان
كل واحد منهما دال على عدم الفعل هكذا دفع سؤال وهو ان يقال ينبغي ان لا يدخل
التأكيد في التفي لأنه ليس في التفي معنى الطلب مع انه يدخل فيه فاستأثر بالوجه
بانه مشابه بالنهي والتفي مثل الامر في جميع الوجوه الجار والمجرور
ان كان صفة للنهي فالمراد النهي الغائب والمخاطب معلوما كان او مجهولا كما
ان الامر كذلك وان كان صفة الامر فالمراد من الوجوه احكام نون التأكيد
من الثقيلة والخفيفة وحذف نون التشبيه وجمع المذكور وعدم دخولها
بعد الالفين وخبر ذلك نحو لا تضربن ووجه المناسبة بينهما
هو ان يكون كل واحد منهما ما وضع للطلب
في النهي اطلب الامتناع كما ان الامر لطلب الفعل
الا أنه معرب بالاجماع الاستثناء متصل اي النهي مثل الامر في جميع
الوجوه الا ان النهي معرب بالاجماع اعلم ان النهي مجزوم بلاء النهي

انما حلت هذا الجزم لانها تنقل المضارع من الحال الى الاستقبال الاسمي النهائي
 امضه وعن فعل هو موجود في الحال فلما انقصت حاله عن احتمال معنى الحال والاستقبال
 احتمال معنى واحد وهو الاستقبال ناسب ان يكون النقيض بالجزم الذي يقتضيه من الكلمة
 به وهو الحركة كما فاع المضارع عن بيان الماضي والمضارع والامر معلوما شرع في بيان الجزم بها
 ال ويحذف المجهول من الاستثناء المذكورة فمن الماضي نحو ضرب الم بضم الضاد وكسر
 اء وهو ما قبل الآخر ومن المستقبل نحو يضرب الم بضم حمر المضارعة وقم ما قبل الآخر
 من الامر ليضرب ومن النهائي لضرب ومن النفي لا تضرب واما لم يتعزز بها الكفاء
 شهرة او قيا ساعلى المضارع اعلم ان الاصل في الافعال ان يكون فاعلها معلوما
 فاطب المتكلم وهذا يسمى الفعل معلوما لكون فاعله معلوما ولكن بعض الافعال
 ين بحيث لم يكن فاعلها معلوما وهو الفعل المجهول والغرض من وضع المجهول ثلاثة
 الاول كما اشار اليه بقوله والغرض من وضعه اي المجهول اما خصاصته الفاعل
 كان الفاعل اخس من المفعول يعني ترك ذكر الفاعل خصاصته ومقارنته مثل ان تقول
 ثم الخليفة ولم يدكر اسم الشانته لان شتم الخليفة فهو خسيس حقير لا يليق ان يذكر
 الخليفة والثاني كما اشار اليه بقوله او عظمته اي لفاعل اذا كان الفاعل مضمنا
 من المفعول يعني ترك ذكر الفاعل العظمتة نحو قتل المص فلم يدكر الفاعل العظمتة و
 الثالث كما اشار اليه بقوله وشهرته اي لفاعل كما في قوله تعالى خلق الانسان ضيقا فالغرض
 مشهور لا حاجة الى ذكره وهو الله تعالى لان هذا الفعل لا يتصور من غير اعم ان هذه
 المعطوفة ليست الا لفصال التحقيق بل لما نفع الخلو فقوله تعالى خلق الانسان لا ية
 يجتمع فيه العظمتة والشهرة معا وايضا كون الغرض من وضع المجهول منحصرا في هذه الثلاثة
 ليس بسديد فانه قد ترك ذكر الفاعل للتفاضل كما اذا قال اسلطا قتل البهجة ولم يدكر
 الفاعل للتفاضل عن علم الفاعل اظهارا عن جهالة لئلا يعطيه شيئا وقد يترك الهرب كما
 اذا قلت في مجلس من الرفقاء شتم زيد والشانته حاضر في مجلسه بصيغة المجهول ليكون
 له مهربا عن ذكره اذا اخذ به انه متى شتم زيد فيهرب فيقول له ما ذكرت اسمك غير
 ذلك من الذكوات المذكورة في المطولات ولكن المشهور هو هذه الثلاثة واختص بصيغة
 فعل بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه غير مفعول وهو اسناد الفعل الى
 المفعول والحق في الاسناد ان يكون الى الفاعل فجعل بصيغة ايضا غير مفعولة وهو فعل
 لان هذا البناء لم يجرى في كلامهم لاستقبال الخرج من الصفة الى الكسرة كما تنقل الامم الخرج

قوله والغرض من وضعه
 اي وضع المجهول خصاصته الفاعل
 او عظمتة او شهرته او في بعض
 خصاصته الفاعل او عظمتة
 خصاصته فاعله الاول قوله
 شتم الخليفة وشهرته الخ قوله
 خصاصته الفاعل او في بعض
 والغرض من وضعه عدم
 اي والغرض من وضعه
 الفاعل خصاصته الفاعل او عظمتة
 لا طيب خصاصته الفاعل او عظمتة
 او شهرته وشهرته الخ قوله
 زائدة في بعض النسخ
 في ذكره كما اذا قلنا شتم
 جازا لا يكون الشانته بظلال او
 المكان بغيره في الشانته بغيره
 اللسان او يكون من دون
 فيا بين الامم كما في حيث لا يراج
 الى ذكره ما لا يكون متغيرا بحيث
 اعداد الفعل لا يمتنع او
 المتكلم في بعض النسخ

كجزم الجزم في كلامهم لاستقبال الخرج من الصفة الى الكسرة كما تنقل الامم الخرج

بسمه تعالی
 علی وزنه کلمه فی الحکم
 ایضاً

فقد ولذا قيلت وافعال بالوصف والفتح لم يقلب الحرف بالواو فلا يبين انه امر واو لا حرف اء في حركاته

كان اول ما علم من ان الفعل هو الذي ينفصل عن المفعول
 والفاعل فيكونان اسم الفاعل واسم المفعول
 والفاعل هو الذي ينفصل عن المفعول فيكونان اسم الفاعل واسم المفعول
 والفاعل هو الذي ينفصل عن المفعول فيكونان اسم الفاعل واسم المفعول

بيان الافعال شرع في بيان الاسماء وقدم اسم الفاعل على البواقي لمشاكلته
 بالاستقبال وكونه عمدة فقال **فصل** في بيان اسم الفاعل اعلم ان النعت لا يخلو
 اما ان يكون معنى الفعل فيه واقعا على شيء فهو اسم المفعول ان كان معنى الفعل قائما
 بشئ فهذا على قسمين الاول اسم الفاعل ان كان ذلك المعنى قائما بشئ بمعنى الحدث
 والثاني صفة المشبهة ان كان ذلك المعنى قائما بشئ بمعنى الثبوت والدوام وان كان
 ذلك المعنى مقصدا على شيء فهو اسم التفضيل وهذا هو المشهور فيما بينهم ولكن من
 المصنف ان اسم الفاعل على نوعين احدهما بمعنى الحدث والثاني بمعنى الثبوت
 والدوام فالصفة المشبهة داخل في اسم الفاعل والدليل الدال على ذلك قوله ويحيى
 على فعل الخ وقد نجي الفاعل على فعل وغير ذلك من الضمائر الاربعة الى اسم الفاعل
 وهو الى اسم الفاعل اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل ومعنى قيام الفعل
 به اعم من ان يكون بمعنى الحدث والثبوت فيدخل الصفة المشبهة في التعريف
 قوله اسم خبر هو جنس يتناول المقصود وغيره وقوله مشتق من المضارع فصل
 يخرج المصدا وغير المشتقات وقوله لمن قام به الفعل يخرج به اسم المفعول و
 التفضيل والزمان والمكان والالة فيكون هذا التعريف جامع الكلا النوعين
 من اسم الفاعل اعني ما كان بمعنى الحدث وما كان بمعنى الثبوت هذا التعريف
 وقع في كثير من النسخ وقد زيد في قليل من النسخ قيد الاخر وهو بمعنى الحدث
 ليخرج به الصفة المشبهة لانهما يدل على الثبوت ولكن الحق ان الصفة المشبهة
 داخل في اسم الفاعل عند الحاجة الى زيادة هذا القيد حيث يحل بالمقصود
 لانهم لم يبق جامعاعنده والدليل الدال على ان الصفة المشبهة داخل في اسم
 الفاعل عنده وهو انه اتى بها في فصل واحد ولم يات بالصفة المشبهة في فصل لينة
 كما فرق في اسم الفاعل والزمان والمكان حيث اتى بها في فصول متفرقة كما سيأتي
 ان شاء الله تعالى وقيل ان قيد الزائد اعني قولهم بمعنى الحدث ولا يخرج اسم التفضيل
 وهذا ليس بسد لانه ان قولهم لمن قام به الفعل معناه من قام به اصل الفعل فلا
 يصدق عليه قيام الفعل فخرج اسم التفضيل فالحاجة الى قيد الزائد قيل هذا التعريف
 ليس بجامع لخروج بعض افراد اسم الفاعل عنه فهو واجب ودائم ويمكن ان يقال
 انها فاد واشتق مدعى من المضارع المعلوم جواب سوال وهو ان يقال له اشتق
 اسم الفاعل من المضارع دون الماضي مع كونه دالا على الثبوت فاجاب بانه انما

كان اول ما علم من ان الفعل هو الذي ينفصل عن المفعول
 والفاعل فيكونان اسم الفاعل واسم المفعول
 والفاعل هو الذي ينفصل عن المفعول فيكونان اسم الفاعل واسم المفعول
 والفاعل هو الذي ينفصل عن المفعول فيكونان اسم الفاعل واسم المفعول
 والفاعل هو الذي ينفصل عن المفعول فيكونان اسم الفاعل واسم المفعول
 والفاعل هو الذي ينفصل عن المفعول فيكونان اسم الفاعل واسم المفعول
 والفاعل هو الذي ينفصل عن المفعول فيكونان اسم الفاعل واسم المفعول
 والفاعل هو الذي ينفصل عن المفعول فيكونان اسم الفاعل واسم المفعول

١٢

۱۰۰

الطهارة وسكون خاء العجمة وفتح الواو الملهمة وأخذه القاف الخوق بأهرون ونحوهم من الألف
أنهم كرون شندن ونحو أعن من الراء والراء من الراء والراء من الراء والراء من الراء والراء من الراء
يعني ست شندن ودر كرون زود ومن وفرو مشته كروشت كذا في التتهى ونحو أسهم من السهم
نيز كندم كرون شندن ونحو أعنف من العجف بالتحريك لا غشندن وزاد بنا سابعاً بالامتلاء
المستثناة الأصح هي هو بجل أعجم من العجمة يعني كند زيان وبسته زيان شندن والأعجم
الذي لا يقدر على الكلام أصلاً وايضاً الذي لا يفهم ولا يبين كالأفهم بوجه
حسن وإن كان من العرب ايضاً هو الذي في لسانه عجمة وكنته وإن أفهم بالعجمة
والمقصود أن هذه الألفاظ السبعة قد جاءت من باب فَعَلَ مضموم العين ولهم
يختص بباب فَعَلَ بالكسر قال الفرمان هذه الألفاظ قد جاءت من باب فَعَلَ
مكسور العين فيكون مختصاً بباب فَعَلَ بالكسر حيث قال نحو الحق من حق كالعرب
وهو لغته في حق بضم العين وهذا بالاتفاق في قياس عليه غيره كما قال وكذلك في
خرق وسهر وعجف أعني فعل لغته فيهن أي في جميع هذه الكلمات فأنها استقيست
من مكسور العين لأن مضموم العين وكذلك أديم بكسر العين وهو لغة في أديم بضم
العين وكذلك امر عن فأنه من رعن مكسور العين وهو لغة في رعن بضم العين
وقس عليه غيره لما فرغ من بيان الصفة المشبهة التي هي قسم من اسم الفاعل شرح
في بيان فعل التفضيل لأنه قد يكون بمعنى الفاعل فصلاً مشابهاً فقال ويحيى الفعل
للتفضيل الفاعل يعني أن الأولى والأشبه أن يكون فعل التفضيل بمعنى تفضيل الفاعل
على الغير لا بمعنى تفضيل المفعول على الغير وذلك لأن التفضيل يكون لمن له تأثير في الفعل
بالزيادة والنقصان والتأثير في الفعل هو الفاعل لا المفعول لأن الفاعل هو الذي صد
عنه الفعل لا المفعول فإذا لم يكن للمفعول تأثير في الفعل لا يوصف بالزيادة والنقصان فلا
يقال زيد اضرب من عمر وعلى أن معناه الضرب الذي وقع على زيد أكثر مما وقع
على عمر بل معناه أن الضرب الذي صدر من زيد أكثر مما صدر من عمر
ثم أشار المصنف إلى بيان اشتقاق أفعال التفضيل وموضعها فقال من
الثاني غير زيد فيه حال ليس بلون ولا عيب ولا يبيح أفعال التفضيل من المزيد فيه
لعدم إمكان المحافظة جميع حروفه المزيد فيه في صيغة أفعال وذلك لأن أفعال
التفضيل ثلاث في أوله همزة ليصدر وانه أفعال فأن كانت الكلمة ربعة آخر
أو أكثر فإذا زيد في أولها همزة خرج وزنها عن أفعال فلا يبيح إلا من الثلاث

[illegible]

ولهذا لم يجر من الرباعي ايضا وتوصيف ذلك انه لو بني من نحو استخرج فلا يلزم اما ان
 تخذ فالزوائد ولا تخذ فان حذف الزوائد فقلت خرج لم يعلم ان المراد منه كثرة
 الخروج او كثرة الاستخراج وان لم تخذ لم يكن بناء فعل التفضيل منه ولا يجرى فعل
 التفضيل من لون نحو احمر وابيض واسود ولا عيب نحو احمر واحمر لان فيهما اى اللون
 والعيب يجرى فعل الصفة نحو احمر واحمر واعرب فيلزم الالتباس بين فعل التفضيل
 وفعل الصفة يعني لوجاء فعل التفضيل من لون وعيب ايضا لم يعلم انه فعل التفضيل وفعل
 الصفة فيلزم الالتباس الا ترى انك لو قلت هو احمر لم يعلم ان المراد منه حمرة او زيد
 الحمرة اعلم ان المراد من العيب العيب الظاهري حتى لا يشك في مثل اجمل وافضل سبيلا
 ولا يجرى فعل التفضيل للتفضيل المفعول حتى لا يتباس بتفضيل الفاعل
 يعني لوجاء فعل التفضيل بمعنى المفعول لانك تقول لتفضيل الفاعل زيد ضربته
 عمر وعلى معنى ان الضرب له صمد من زيد اكثر مما صدر من عمر فلو قيل هذا لتفضيل
 المفعول ايضا بمعنى ان الضرب لزيد وقع على زيد اكثر مما وقع على عمر ويلزم الالتباس
 بين تفضيل الفاعل والمفعول فان قيل لم لم يجعل على العكس لان يجرى التفضيل المفعول
 دون الفاعل حتى لا يلزم الالتباس بين تفضيل الفاعل والمفعول قلنا جعله ارجح فعل
 التفضيل للفاعل اولى من جعله للمفعول لان الفاعل مقصود في الكلام ولذا لا يترك الكلام
 بدونه فبنائه للمقصود اولى من بنائه لغير المقصود والمفعول فضلة في الكلام ولهذا يجوز
 حذف المفعول والفاعل ايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول لان يجرى الفاعل من المتعدى
 واللازم ولا يجرى المفعول الا من المتعدى يعني لو كان فعل التفضيل بمعنى الفاعل لجرى التفضيل
 في الفاعل من جميع الافعال في فعل اللازم والمتعدى ولو كان بمعنى المفعول لجرى
 التفضيل في الفعل المتعدى فقط لا في اللازم فالفاعل عام حيث جاء من المتعدى و
 اللازم والمفعول اخص ورتبة العام مقدم على رتبة الخاص فما هو مقدم يعلق
 الفعل به دون غيره وقيل اورجح المفعول على الفاعل سبقي اكثر الافعال بالتفضيل لان
 اكثر الامور من الفعل اللازم ونحو اشغل من ذات الخييين يجرى لتفضيل المفعول قوله تعالى
 خبر وقوله شاد وقوله لتفضيل المفعول صفة اشغل جواب سؤال هو ان يقال انك ادعيت
 ان افعل يجرى لتفضيل الفاعل فقط وقد جاء في كلامهم لتفضيل المفعول كما في قوله تعالى
 اشغل من ذات الخييين فاشغل فعل التفضيل بمعنى المفعول فالمعنى فلان اكثر الاشغال
 من ذات الخييين فاجاب عن هذا بانه شاد ذات الخييين بصيغة التثنية وواحد الذي هو

ولما لم يجر من الرباعي ايضا وتوصيف ذلك انه لو بني من نحو استخرج فلا يلزم اما ان
 تخذ فالزوائد ولا تخذ فان حذف الزوائد فقلت خرج لم يعلم ان المراد منه كثرة
 الخروج او كثرة الاستخراج وان لم تخذ لم يكن بناء فعل التفضيل منه ولا يجرى فعل
 التفضيل من لون نحو احمر وابيض واسود ولا عيب نحو احمر واحمر لان فيهما اى اللون
 والعيب يجرى فعل الصفة نحو احمر واحمر واعرب فيلزم الالتباس بين فعل التفضيل
 وفعل الصفة يعني لوجاء فعل التفضيل من لون وعيب ايضا لم يعلم انه فعل التفضيل وفعل
 الصفة فيلزم الالتباس الا ترى انك لو قلت هو احمر لم يعلم ان المراد منه حمرة او زيد
 الحمرة اعلم ان المراد من العيب العيب الظاهري حتى لا يشك في مثل اجمل وافضل سبيلا
 ولا يجرى فعل التفضيل للتفضيل المفعول حتى لا يتباس بتفضيل الفاعل
 يعني لوجاء فعل التفضيل بمعنى المفعول لانك تقول لتفضيل الفاعل زيد ضربته
 عمر وعلى معنى ان الضرب له صمد من زيد اكثر مما صدر من عمر فلو قيل هذا لتفضيل
 المفعول ايضا بمعنى ان الضرب لزيد وقع على زيد اكثر مما وقع على عمر ويلزم الالتباس
 بين تفضيل الفاعل والمفعول فان قيل لم لم يجعل على العكس لان يجرى التفضيل المفعول
 دون الفاعل حتى لا يلزم الالتباس بين تفضيل الفاعل والمفعول قلنا جعله ارجح فعل
 التفضيل للفاعل اولى من جعله للمفعول لان الفاعل مقصود في الكلام ولذا لا يترك الكلام
 بدونه فبنائه للمقصود اولى من بنائه لغير المقصود والمفعول فضلة في الكلام ولهذا يجوز
 حذف المفعول والفاعل ايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول لان يجرى الفاعل من المتعدى
 واللازم ولا يجرى المفعول الا من المتعدى يعني لو كان فعل التفضيل بمعنى الفاعل لجرى التفضيل
 في الفاعل من جميع الافعال في فعل اللازم والمتعدى ولو كان بمعنى المفعول لجرى
 التفضيل في الفعل المتعدى فقط لا في اللازم فالفاعل عام حيث جاء من المتعدى و
 اللازم والمفعول اخص ورتبة العام مقدم على رتبة الخاص فما هو مقدم يعلق
 الفعل به دون غيره وقيل اورجح المفعول على الفاعل سبقي اكثر الافعال بالتفضيل لان
 اكثر الامور من الفعل اللازم ونحو اشغل من ذات الخييين يجرى لتفضيل المفعول قوله تعالى
 خبر وقوله شاد وقوله لتفضيل المفعول صفة اشغل جواب سؤال هو ان يقال انك ادعيت
 ان افعل يجرى لتفضيل الفاعل فقط وقد جاء في كلامهم لتفضيل المفعول كما في قوله تعالى
 اشغل من ذات الخييين فاشغل فعل التفضيل بمعنى المفعول فالمعنى فلان اكثر الاشغال
 من ذات الخييين فاجاب عن هذا بانه شاد ذات الخييين بصيغة التثنية وواحد الذي هو

12

قوله في جواب السؤال الثاني ان القياس ان كان مقتضى كلامه ان القياس ان كان مقتضى كلامه ان القياس ان كان مقتضى كلامه

ورجل كبار وامرأة كبار ورجل طوال وامرأة طوال ورجل عجايب وامرأة عجايب
 ويرد عليه ان مجازم مفعول وعجايب وكبار لم يذكر في كثير من النسخ الصحيحة فيكون
 الابنية الباقية المذكورة او لا خمسة لا سبعة وقال بعضهم ان المراد من التسعة
 هو من قوله فتسبى الى اخر النظار بغير التكرار يعني فسبق كبار وعلامته ورواية
 وفروقه وضحة ومسقام وهما مفعولان ويرد عليه شيان الاول ان الضيق منقسط
 لا بنية اذ اولها صبار والثاني ان الرواية ليست مذكورة في بعض النسخ بل المذكورة
 فيه رواية على وزن علامة وفيه ما فيه وبالحيلة ان عبارة الشارحين لا يمنع
 التعليق بل عبارة المتن ايضا لانه مطلق يؤيد ان يدخل في حكم النسوية ما هو
 ليست كذلك من الامثلة فاعرفه بالتامل قوله لعلتهن يعني ان الابنية التسعة
 لميلة الاستعمال فلا يحتاج الى الفرق بين المذكور والمؤنث اما قولهم مسكينة
 محمولة على فقيرة جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان مسكينة محمول على مظهر
 والتاء في مسكينة للتانيث يقال رجل مسكين وامرأة مسكينة وفي المظهر
 يستوي المذكور والمؤنث فبالجواب ان يستوي في المسكين ولم تدخل التاء
 في مسكينة وتقدم الجواب انه انما ادخلت التاء في مسكينة فانه محمول
 على فقيرة والفقيرة على وزن فاعله بمعنى الفاعل ولم يستو المذكور والمؤنث
 في الفاعل الذي بمعنى الفاعل فلم يستو المذكور والمؤنث في مسكينة ايضا وذلك لان
 الفقيرة والمسكين يتناسبان في المعنى وهو من الاشياء له ومن له ادنى شيء
 وهو قوت يوم وقيل لانه تقيضه في المعنى لان الفقير من له ادنى شيء والمسكين
 من لا شيء له وقيل على العكس وعلى كلا التفسيرين ثبت التضاد بينهما ومن ثم
 حمل الضد على الضد ثم اشار الى انه قد يحمل الضد على الضد في الحكم بقوله
 كما قالوا هي عبادة الله وان لم تدخل التاء في قول الذي للفاعل حمل على معنى
 صدقة لانه اي العبادة تقيضه اي الصدقة يعني ان القياس ان يقال عبادة الله
 بدون التاء لان فعولا بمعنى الفاعل لم يدخل عليه التاء لكن ادخل التاء على
 بدية من حمل الضد على الضد وبيانه ان الضد يقى على وزن فاعله بمعنى الفاعل
 لم يستوفيه المذكور والمؤنث يقال رجل صديق ولا تثنى صدقة فالعبادة محمول
 على الصدقة لان الصدقة بمعنى دوست شدة العبادة بمعنى شدة من فعل النقيض
 لا النقيض كما فرغ المصنف من بيان اسم الفاعل على الثلاثي المجرى في بيان الفاعل

الفقير من الادنى حتى ويذهب
 ان يذهب الضمير الاول الى
 لانه الى عبادة والتاء في
 قوله في جواب السؤال الثاني
 ان يذهب الضمير الاول الى
 الضميرين في الموضوعين تأويل
 الفظة اعتبارا للقراب وظلال
 ان الشبه يحول على الشبه
 فاعلم ولا تخجل من تسليم

٩٣

راى الى مسكينة والتاء في قوله
 لان الخلق الى الدليل هو الموضع
 وهو بينه وبين ادناها كما قاله الله
 تعالى ليطمن قلب المصنف
 الوساوس وويلد ضمني ايضا
 كما لا يخفى ووجه تذكير الضمير

الثلاثي المزيد فيه فقال وصيغته أي اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن صيغة
 واحد المذكور العلوم المستقبل حر كانا وسكننا تأثرتا إلى طريق الاشتقاق
 منه بقوله يميم أي بأدخاله في أوله بعد حذف حرف المصادر مرة موضع مضموم
 لا مفتوحة حتى لا يلتبس بالظرف ولا مكسوف وكسر ما قبل الآخر من أي أن لم يكن
 فهو مكرم مستق من يكرم والمراد ببقاء كسره ما قبله لا إعطاء الكسر فلا يدو عليه شيء
 تأمل واختير اليم لتعدد حرف العلة جواب سؤال هو أن يقال لاختيار اليم في جعله
 قائما مقام حرف الاستقبال بل ينبغي أن يزداد حرف من حروف العلة كما قدم في السطر
 الثلاثي المجرد مع أنها بالزيادة أولى فأجاب بأن الاختيار اليم لتعدد أيراد حروف العلة
 ههنا أما الألف فلا يمكن الابتداء بالألف بهزة وأما الواو فلا تزداد في أول الكلام
 مطلقا كما بين في موضعه وأما الياء فالرنة المفضى إلى الالتباس بالعنار عن أحد
 حرف المصادر ولا نه يؤدي إلى التكرار الخالي عن الفائدة أن لم يحدف حرف المصادر
 وذا بخلاف الحكم فلما تعدد زيادة حرف من حروف العلة ينبغي أن يزداد حرفا مناسبا
 بها وإنما اختير اليم من حروف الزوائد المشابهة بحرف العلة لا غير القرب اليم في
 الخرج من الواو في كونهما اليم والواو شفوية وهو من ضميتين فقلت ش والشم
 كثير فلم عان اليم بالزيادة من بينهم قلنا زيادة اليم من بين سائر الحروف وأكثر
 أيضا مثل هذا موقوف على سماع الأصطلاح ومعرفة قواعد كلامهم ليس القياس
 تأمل وإنما ضم اليم ههنا للفرق بينهما اسم الفاعل وبين الموضع أي اسم الزمان
 والمكان ويقال له الظرف ولم يفتح لأجل طلب الفرق بين اسم الفاعل والظرف لأنه
 قد يحى بفتح اليم وكسر ما قبل الآخر في بعض الأبيات نحو شمسك من
 والجحر من الجذر وهو غير الأبل المبتدئ يقع على وزن مفعول بفتح اليم وكسر العين سماعي
 وضم اليم ههنا للفرق بينهما وبين فاعل المزيد فيه وأما الكسر فلقد تم الالتباس
 الآية للحج دلالة لا يأتي من غيره وما جاء من نحو مسهب ومحصن مفعول القاسم
 المفعول من الفم وأحصن واسهب جواب سؤال وهو أن يقال إن مسهب بضم
 اليم وسكون السين المهملة وقع الحاء اسم فاعل من اسهب ثلاثي المزيد فتم الحكم
 قبل آخره يقال اسهب الرجل إذا كثر كلامه وقيل اسهب أي افتقر ونحو عشت وأرس فاعل من
 ويفع من عشت وأورس يقال فاعل والفم ويفع جواب سؤال وهو أن يقال يفع اسم
 فاعل من يفع وهو ثلاثي المزيد فيه فكان القياس مؤفعا فكذلك عشت ومورس

[illegible]

من صنف ١٣
الاصناف النسبية
وهم يباينونه
فعلوا ففعلوا
الجزء الذي
من الفعل الثالث
صنفه
صنفه
و صنفه

قوله في اسم الزمان
الزمان كان المكان
بلفظ التثنية وتثنية
الزمان كان المكان
الزمان كان المكان

قوله في لفظ الزمان
الزمان كان المكان
بلفظ التثنية وتثنية
الزمان كان المكان
الزمان كان المكان

قوله في لفظ الزمان
الزمان كان المكان
بلفظ التثنية وتثنية
الزمان كان المكان
الزمان كان المكان

قوله في لفظ الزمان
الزمان كان المكان
بلفظ التثنية وتثنية
الزمان كان المكان
الزمان كان المكان

الايقاع هو الفاعل وفي طرفا لوقوع عليه هو المفعول لان الفعل المتعدي لا يقتضيه
اسم الفاعل يقتضي اسم المفعول ايضا وذلك لان كل واحد منهما يؤخذ من المضارع
لان كل منهما يعمل على فعله بشرط الاعتماد وبمعنى الحال الاستقبال كما فرغ من
بيان اسم المفعول عن التثنية في الجرد شرع في بيان اسم المفعول من التثنية في الزيد
فيه فقال وصيغته اي اسم المفعول من غير باب التثنية في الجرد على صيغة الفاعل
بفتح ما قبل الآخر نحو مستخرج بفتح المراء من استخراج وفي بعض كتب الفقه على صيغة
المضارع المجهول لكنه بضم مضمومة وفتح ما قبل الآخر وكذلك ما خرج بفتح المراء من
يخرج ومكرم من يكرم اعلم ان المراد بقوله بفتح ما قبل الآخر اعلم من ان يكون في لفظ
او تقديره ليتناول اسم المفعول لانه ليس قبل آخره مفتوحا بسبب ان حال الادغام في قوله
وختار كما فرغ المصنف عن بيان اسم المفعول شرع في بيان اسم الزمان المكان فقال
فصل في بيان اسم الزمان والمكان جميعهما المصنف في فصل واحد لكمال المناسبة
بينهما في احكام الاشتقاق كل فعل يؤخذ منه المكان يؤخذ منه الزمان ايضا وفي
هيئة الصيغة والظرفية وغير ذلك شرع في التعريف فقال اسم المكان هو اسم مشتق
من يفعل المضارع المعلوم والمجهول مكان وقم فيه الفعل فقوله اسم مشتق من يفعل
غيره من الاسماء وقوله مشتق يخرج به الجواسد وقوله من يفعل فصل يخرج به زوال
فانه اسم مشتق من الامر لا من المضارع فان اصل زوال نزل وقوله مكان وقم الخ
يخرج به اسم الفاعل والمفعول والالتر والزمان ايضا قال بعض الشارحين قوله
من يفعل يخرج به اسم المفعول فانه ليس بمشتق من يفعل المعلوم بل من يفعل
المجهول وقية بحث فان الزمان والمكان لم يختصا بالمعلوم بل بحيثان من المجهول
ايضا يعني ان الفعل المعلوم كما يحتاج اليهما كذلك الفعل المجهول يحتاج اليهما ايضا
وله المكان وقم الخ يخرج به اسم المفعول ايضا فيكون ذكر قوله من يفعل مستدركا
طائلا تحتها فالحق ما ذكرنا لك فاعرفه فزيد التميم بعد حذف حرف المضارعة
فما به كما زيدت في اسم المفعول مفتوحا لتأنيده واقعة من حيث وقوع
فعل بينهما اي بيان المكان واسم المفعول وذلك لان في اسم المفعول وقوع الفعل عليه
في اسم المكان وقوع الفعل فيه ولهذا سمي المكان مفعولا فيه ولم يزد في المكان
او كما زاد وفي اسم المفعول حتى لا يلتبس المكان به اي المفعول اجاب سؤال
وان يقال ينبغي ان يزداد الواو كما زيدت في المفعول حاية للتأنيده بينهما

والمفعول من في تعريف الفاعل
وان كان المراد في الاول
المعلوم وفي الثاني المجهول
فوجب المطابق فقدر
علام بان
قوله فزيدت البسم في المراء
حرك البسم فادفع في الالف
والاثير لا يكون الالف
واو تختص بالفتح
على تقدير التمسك بهم
الفاعل من باب الافعال
ان كان العين كسورا
المفعول من ذلك الباب كان
مفتوحا وعلى تقدير الكسوة
اختص الحركات في ان الفتح
قوله في باب التمسك
الاول في غير ان هو متعين
التخصيص والتعريف في
الان في الاول

والجواب انها لم يزد لاجل دفع الالتباس بالفعل وقبح ان زيادة الواو كما يوجب
الليس فكذلك زيادة الميم يوجب الليس بالمصدر الميمي فينبغي ان لا يزداد
كما لا تزداد مثله فاقول ويجوز صيغة المكان من باب يفعل بفتح العين مفعل
بالفتح كالمذهب من ذهب على حد منع او رده لشهرته بالفتح قياسا واستعمالا
يجوز بفتح العين مطلقا منه الامن المثال فانه اي الظرف منه اي المثال
ولو ياب كان او يابيا بكسر العين سواء كان مكسورا العين كموعدا ومفتوحا نحو الموجل
او بضم العين كموجد من يوجد على حد كرم على لغة بني ثميم فانه يجزى بكسر العين
حتى لا يظن في الفتح ان وزنه فوعلا بجواب سوال وهو ان يقال لم كسر العين
في المثال فاجاب بانه لو لم يكسر يلزم احد الامرين اما ان يفتح العين ويضم ولا سبيل
الى الضم لانه قد تحقق ان مفعلا بفتح الميم ويضم العين لم يجزى في كلامهم فثبت
الفتح وهذا ايضا ليس بصحيح لانه على تقدير الفتح يظن ان وزن موجد فوعلا
مثل جوب فويلزم اصاله الميم وزيادة الواو وهذا خلف فتركبت الفتح وكسر العين
ولا يظن في الكسر لان فوعلا بكسر العين لا يوجد في كلام العرب فكسر العين و
من الفتح واختيرت ومن باب يفعل له يجزى المكان من المضارع مكسورا العين مفعل
بكسر العين ليوافق حركته حركة المضارع الامن الناقص فانه اي ظرف المكان منه
اي الناقص يجزى بفتح العين مطلقا نحو تر في فراغ عن قولك بكسر العين لان الياوم بمثل
الكسرتين وكسرة ما قبلها والحاصل ان ظرف المكان من الناقص يكون مفترقا العين
مطلقا اي سواء كان المضارع يفعل بكسر العين كمرعى من يرعى او يفعل بفتح
العين كتحشى من تحشى او يفعل بضم العين كدعى من يدعوا ولا يجزى المكان من يفعل
مضارع مضموم العين مفعل بضم العين لكثقل الضمة ولذا رفض مثال مفعل بضم
العين فقسم موضعه اي المكان من المضارع المضموم العين قيل الضمير يرجع الى
مفعول الضم والمال واحد بين مفعول بكسر العين ومفعول بالفتح واعطى للمفعول
بالكسر احد عشر اهوا النسك من نسك يئسك على حد نصر اى محل العبادة
والجزر من جزر جزر على حد نصر ينصر اى موضع الجزر له محل كثر ثمر والنبات
من ثبت يثبت على حد نصر ينصر اى موضع النبات والمطلع من طلع يطلع
على حد نصر ينصر له موضع طلوع الشمس والشرق من شرق يشرق
على حد نصر ينصر له موضع الشرق والمغرب من غرب يغرب على حد نصر

ينصرف الى موضع غروب الشمس والفرق من فرق يفرق على حد نص
 الى موضع شق الراس الى موضع شق الراس والسقط من سقط
 يسقط على حد نص الى موضع سقوط الشيء وقيل موضع سقوط الولد
 عن الام والمساكن من ساكن يسكن على حد نص الى موضع الساكن و
 الفرق من فرق يفرق على حد نص الى موضع اتصال العظمين بين الذراع
 والعضد وقيل موضع الفرق وهو ضد العنق يعني ريشتي كردن ومعنى
 الفرق مهرباني كردن والمسجد من سجد يسجد على حد نص فيصر اسم بيت
 وضع للعبادة يسجد فيه او لم يسجد اما موضع السجود فالسجد بفتح الجيم
 لا غير كذا في كوسيد مويه وذكر في شرح الوقاية المسجد من الالفاظ التي جاءت
 على المفعول بالكسر وهو في الفقه على القياس فالفقهاء اذا قالوا بالفتحة ارادوا موضع
 السجود وان قالوا بالكسر ارادوا المعنى المشهور فانهم لم يجدوا الكسر
 وهو خلاف القياس الا في المعنى المشهور ففي المعنى الاول استمر واعلى القياس
 اعلم ان الامثلة المذكورة كلها بخلاف القياس انتهى كلامه والباقي المفضل
 بفتح العين لحقة الفتح المراد من الباقي غير الامثلة المذكورة واسم الزمان مثل اسم
 المكان في جميع الاحكام التي ذكرت في اسم المكان بابا وبناء وغيرهما اعلم ان ما ذكرنا
 من اسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد ولما في غيره فاسم الزمان المكان يمينان على وزن
 اسم المفعول مضمحل مستخرج من ادخل يدخل واستخرج يستخرج الميم يمينان على وزن
 اسم المفعول حيث قال ثمر وغيره مفعول الثاني دون الافعال بالموضع وانما كان المكمل والبناء
 في غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول لان الفعل يقع فيها فصار كل واحد من المكان
 الزمان والمفعول محالا للوقوع فتشابه كل واحد منهما بالمفعول به فلهذا كان على صيغة المفعول
 لما فرغ المصنف اسم المكان والزمان شرع في اسم الالة فقال في فصل في بيان اسم الالة
 وهو اسم الالة اسم مشتق من يفعل الالة اي لما يعالج به الشيء وقائده قيود التعريف
 قد مر غير مرة قوله الالة خريم به كذا هو غير المقصود يعني ان الالة اسم لما يستعمل كالخيل
 يعني كاسه كدروسه وشد ولما قل ان يقول في هذا التعريف نظر لان عرف اسم الالة
 بانه مشتق من يفعل الالة ومعرفته بالحدود وموقوف على معرفة الحد والحد موقوف على معرفة
 الاجزاء فمعرفة الالة موقوفة على معرفة الالة اذا الموقوف على الوقوف على الشيء موقوف على
 ذلك الشيء فيلزم تعريف الشيء بنفسه وهذا باطل ويمكن ان يجاب عنه بانه حرف الالة

قولهم لا يخفى
 عليك بعد اعرفت
 كلام المصنف ان الالة
 على التقضية
 كلام المصنف في باب
 غلام ربان
 قوله
 اسم الالة اعلم ان
 اسم الالة انما يجي
 في المتعدي الى التام
 المجرد والجمعي
 الفعل لانهم غير
 انشائي للحد والادب
 عدم جيبه في الاول
 فلا يابى فيه
 انما على المفعول
 لوصول اثره اليه
 ولا المفعول اليه
 وانما الثاني في
 ان اسم التقضية
 قد مر مراراً

١١

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

المفعول به

الماء والثلج

عربی ایضاً

فمنهم من لم يزلوا

سیدنی فریڈمن

ابن الحاجب ابن حجر

المفصل وصفيته

منقول

الاصطلاحية بالآلة اللغوية وصيغته اى اسم الآلة مفعل بكسر الميم وفتح العين من قوله
من اجل ان صيغته يفعل قال الشاعر للفعل للموعم والمفعل الآلة والفعلية للمرأة
والفعلية للآلة تبنى الفعل بفتح الميم والعين للظرف بكسر الميم وفتح العين والآلة والفعلية بفتح الفاء
للمرة نحو ضربته بيده كيارزون والفعلية بكسر الفاء للمالء للشيء كجلسته بينه نوع الشستن
واما بالضم فهو المرة والنوع وكسر الميم الذى فى اسم الآلة ولم يفتح للفرق بينه اى اسم الآلة
وبين الموصف نحو مضربى بفتح الميم والآلة على وزن مفعال نحو مقراض وهو ما يفرض بالضم
والفتحة وغيره من القرض وهو القطع ومقتاح وهو ما يفتح به الباب كغيره بفتح الميم كآلة
مضموم العين والميم نحو السعوط وهو ظرف اى لا يجعل فيه السعوطى واى يصيب فى الكنف
وقيل السعوط نوع من الداء يعالج به الداء ماغ الفاسد فالسعوط ظرف يجعل فيه فاقبل
الظرف لا يكون الآلة الشيء اذ الظرف عبارة عن مكان ووضع الشيء فيه كآلة اسم يعالج به
فيتمنايان قلت المراد ان السعوط من حيث انه يوضع فيه الداء فهو يكون ظرفا
للداء ولو ومن حيث انه الآلة لمرارة الداء فى الكنف ويعالج به وصب الداء فيه فهو
الآلة له ومثاله الصدف ظرف الداء ومن حيث انه يوضع فيه ذلك الداء ولو والآلة
من حيث انه يصيب به ذلك الداء فى الكنف والنخل هو ما ينخل به الدقيق وهو
لخر بال التى يشجونه من الخيط الرقيق لاهواله يشجى من الصوف اعطاء الخيول
يخلون به المنخطة وغيره والاول يقال بلسان ما وركه النهر فارسيا ايك والثانية
معروف بغيره قال سيديويهذا اى المسعوط والنخل من عدل الاسماء فيكون
الآلة بكسر الميم وفتح العين وذلك لان اسم المشتق من يفعل لم يفتح على وزن مفعول
بضم الميم والعين لهذا النوع المخصوصة وليس بالآلة وكذلك لاختلاف المسعوط على
بفتح الميم بوزن كوزن المسعوط الى البراق والدहन بفتح روهذان والمكحلة سره دان -
والمحوصة شنان ان لما فرغ المصنف عن بيان الباب الاول في الصحيح شرع فى بيان
الباب الثانى فقال **الباب الثانى** فى بيان المضاعف وانما قدم هذا الباب على
الابواب الباقية لقرين من الصحيح فان اكثر الابنية من المضاعف تصم واما ابدال
الياء من احد حرفى التضخيف فانما هو فى مواضع مخصوصة لا كثيرة بخلاف تليد
للمرة فانه كثير اعلم ان المضاعف اسم مفعول من مضاعف يضاعف ومعنى التضخيف
ووجدنا سخرته فى الاصطلاح هو ان يجتمع التماثلان والتقاربان فى كلمة او كلمتين
والتقاء احد التالين بالآخر فى كلمة واحدة هكذا قالوا فيه بحث من جبين

[illegible]

✓, A

14

برج



وہابیہ

انظر الى

١٤٧٩

۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

8

شسته ای تحقیق شد
فیه بواسطه الامام
تقال جواد

وہابی

الحج بابي

قَالَ السَّخِيلُ

الحمد لله

مجلس

وزیر المصائب

مجلس القضاء

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

مجلس

[illegible]

11

الا بالبر الى ان المضاف كثير من
 سكانه وان يكون قياسا على الجاهل
 فانهم قاصرون الى الجاهل
 وقلة في الصحيحين
 لم يبينوا ولا دلوا ان
 صحيح لانها لا تليق
 بالوجهين فزعموا ان
 لا يكون في هذا
 تكرار واما ما
 في الصحيحين
 من قوله
 ١٢

ولا فلان كلمة ولا يستعمل في التعريفات لانه يوجب الشك في التقسيم وتجب ايضا
من قبيل تقسيم الحد ودلا تقسيم الحد وهو جائز واما ثانيا فلان لفظ حد سلس
ان كان داخلا في المضاعف على ما هو رأي البعض فالتعريف صحيح جامع لا قسم من لم
يكن داخلا فيه كما هو رأي البعض فغير صحيح لكونه غير مانع لدخولها في هذا التعريف
وتجب بان ذن وسلس مبنيان على ما ذهب من قال انهما داخلا في المضاعف يقال
له اي المضاعف الاصم ايضا الاصم من به وقر ويقال رجل اصم اذا فقد سمعه
ولا يسمع الصوت الحق ولذا سمي المضاعف بالاصم لشدته اي لشدته المضاعف
باعتبار تكرار الحرف فيه يعني كما ان الاصم يستدعي صوت الجهر كذلك المضاعف
يستدعي الجهر ولا ان المضاعف لا يتحقق الابتكار للحرف الواحد كما ان الاصم
لا يسمع الصوت الا باللفظ المكرر فان قيل ينبغي ان يعرف المضاعف ولا لان
الذات سابق وبعد ذلك يذكر القبول المضاعف مشهور فكان بمثابة البدعي
البدعي غير مفقود في التعريف ولا يقال له اي المضاعف صحيح لصيرورة حد
في حرف علة في نحو تقضي البازي اصلا تقضض من باب تفعل فاستثقلوا
اجتماع ثلث ضادات فايدلوا الصناد الاخير بالياء ثم ايدلوا بالياء الفتح كها
والفتح ما قبلها واما ثانيا في الابدال بالياء فحقها من الواو واما خض الصناد الثانية
الابدال لان التثنية نشأ منها فهو وحوي ولا نهالام الفعل وهو محل التغيرات فلا بد
من التغير فاللام اولى والمراد من قوله نحو تقضي في فيما اجتمع فيه حرفان من جنس
الحد في كلمة غير مجردة وكذلك قوله تعالى وقد خاب من دسها اصلا دسها ايدل
السين الثانية بالياء نهجي بالالف لاسم وهو اي المضاعف هي من ثلثة ابواب
له اصول الثلاث في الجرد نحو سر يسر على حد نصر ينصر وفر يفر على حد ضرب يضرب
فر يضرب على حد علم يعلم ولا ينجي المضاعف من باب فحل يفحل بضم العين فهما
يحدركم الا قليلا نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب اما قال فهو حبيب ليد
منها من باب فمضوم العين في الماضي والمضارع وذلك لان الفعل غالبا
من مضوم العين واذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد او متقاربان
نزع يدغم الاول في الثاني فان الضمير في قوله فيه اما ان يرجع الى المضاعف
مطلق اللفظ لاسيما في الشيء منها اما الى الاول فلان المضاعف عبارة عما
فيه الحرفان لا غير فلا معنى لقوله واذا اجتمع لانه اذا يجرهم ان المضاعف

يجوز ان يكون عبادة عملا لا يجتمع فيه الحرفان وهذا خلف ولما الثاني فلان مطلق
اللفظ ليس بمد كوز في العبارة فكيف يرجع الى ما هو ليس بمد كوز فيها الجيبان
الضمير يرجع الى مطلق اللفظ لكونه مفهوما من سياق الكلام فلا بد ان يكون المد
كما في قوله تعالى ولا يوبى الاية اي الميت فيكون المرجع مد كوزا حكما وقيل معنى
قوله اذا اجتمع اي اذا رايت اجتماع الحرفين في المضاعف فالضمير يرجع الى المضاعف
قاتل ومعنى قوله يدغم الاول اي يدغم في الاول في الحرف الثاني والاول سمي مدغما
الثاني مدغمية قوله لتقل المكرم وذلك لان اجتماع التماسين مما تقلطه السائر
بعضهم شبه بالشيء المقيد وبعضهم بوضع القدم ودفعه في حيز واحد فيحصل الادغام
نوع من الخفة لان الحرف الشدة زمانه اقصر من زمان الحرفين والاول من زمان
الحرف الواحد الخفيف نحو مد اللهم هذا نظير التماسين في كلمة وهو فصل الثاني
فكان في الاصل مد بدل اللين المفتوحين فاسكن الاول الادغام وانما اسكن لان الحرف
فاصله بينهما فاقبض من ادغام احد هما في الآخر كما يمنع الحرف الفاصلة بينهما فلا
من انزلها فلان ذلك اسكنت الدال الاولى وادغم في الثانية فصارت مد وهذا الادغام
لازم لمحرك الثاني بحركة لازمة واما اجتماع الحرفين التماسين في كلمتين كما في قوله
المرأى لكم ونحو اضرب بكذا فاصل مد مد فادغم لوجود شرط الادغام فيه
اجتماع التماسين مع سكون وطما وتحريك الثاني لانه لما سكن الاول وجب
تحريك الثاني لئلا يلزم اجتماع الساكنين ولم يمكن التخفيف باسكان الثاني فمد
الادغام لاجل ضرورة التخفيف واعتراض على كلام المصنف بان هذه الضابطة
صادقة على صحيحه لان اصله القصير فزيدت الالف توسعا فالتقى الفان اولها
ساكنة وثانيها متحركة فيصدق عليه انه اجتماع الحرفان التماسين مع ان
الادغام لا يجوز فيه فلو قال الا ان يكونا الفين لكابا صوب واجيب بانها
اختلفوا في المسألة فثقل بانها الف فيرد عليه الاعتراض المذكور وقيل نهى الله
بالف فلا يرد الحق في الجواب ان يقال ان الله استغنى عن ان يقول الا ان يكونا
اكتفاء بالمثل نحو قوله تعالى اخرج شطاها هذا نظير المتقاربين في المخرج فان
يتقارب الشين مخرجا اصله اخرج شطاها بفتح الجيم والشين فلما ريد الادغام
اسكن الجيم وادغم في الشين لتقارب الختم فصارت اخرج شطاها وقالت طائفة
ايضا نظير المتقاربين لان التاء يتقارب التاء في المخرج و...

[illegible]

شکر کریم
کلام الصلوة
کتابه من
مع جوامع
العلماء
فوقه

لا يكون
 شئها على تقاوت ولا
 شك ان المد بالادغام قريب
 من مد وغيره لان المدغم
 المدغم فيه ايضا حرفان الازد
 كمال اتصال الاول بالثاني
 ليس ان يتكلم بهما دفعة
 بالنسبة الى اليقين بهذه
 ولذا كقول ان زمان المدغم
 اطول من زمان الواحد
 من زمان الاثنين واما في
 الباء الحرف مع ان المدغم
 والمدغم فيه فان نظر الى
 الممدوم فكذلك ان يمدوا
 الممدوم على ان يكون اللام
 في هذا لا يمدوا ما وده التام
 من ان الادغام لو كان كذلك
 كان النقل باقيا على حاله مع ان
 المطلوب منه التخصيف ومن انه
 اذ مدت المدمة مقدار الحرفين
 مثل الساء وغيره والوجه في
 الادغام

لو ادغم ويقال قول بالتشديد لا لتيسر بالجهول من باب التفعيل نحو قول زامل وزم
 لا لتباس في نحو قاتل فلا نزلوا دغم يجب ان ينقل حركات التاء الاولى الى القاف لا بد ان
 يسقط الحسنة لانعدام الاحتياج اليها ووجه يلتبس بفعل الذي هو الماضي من التفعيل و
 تن على ذلك غيرهما ولا يلتبس في مثل رد وعرض وقرب جواب سوال وهو ان يقال بانك
 قد قررت فيما سبق ان الالتباس مانع عن الادغام وفي رد اصله رد من منصرف
 صله عضض من سماع وفواصله قمر من ضرب قد يوجد الادغام فيها فيلزم
 الالتباس من باب الى باب حيث لم يعلم بعد الادغام انه من اي باب هذا فاشد الى الجواب
 انه لا يلتبس مثل هذه الامثلة يقولون لان رد يعلم من رد اصله رد لان المضاعف لا ينجي
 من باب فعمل يفعل بضم العين في الماضي الغابر يعني ان المضاعف لا ينجي على حد كرم
 لما قرئته على ان الاصل رد بالفتح لا بالضم واما احتمال الالتباس بمسود العين
 وابق على حاله فتا صل وافر ايضا يعلم انه من يفر بالكسر لان المضاعف لا ينجي من باب
 بل يفعل بالكسر في الماضي المضارع فلا يلزم الالتباس فيه ما تقدم وعضض ايضا يعلم
 ان بعض لان المضاعف لا ينجي من باب فعمل يفعل بالفتح فيهما واصل الكلام ان القاف
 من ثلثة ابواب هي ضرب ومنصرف وسموع ولا ينجي من غيرهما فلا يلزم الالتباس بغير ابواب
 ثلاثي المجرد ولا ينجي في حي في بعض اللغات جواب سوال فقد وهو ان يقال ان اجتماع الحروف
 ثمانية متحقق في حي ومع هذا لا يدغم في بعض اللغات اجاب بقوله حتى لا يقع الضمة على
 بار الضعيف في يحيى يعني لو ادغم في حي ايضا في يصير مضارع يحيى فيقيم الضم على اليا
 ويستثقل وذن السالم يدغم وقيل الياء الاخيرة ليست بلازمة يعني قال بعضهم تمام يدغم
 حي في بعض اللغات لان الياء الاخيرة غير لازمة ومن شرط الادغام بقاء التماسين على حالهما
 بالنسبة تارة نحو حيوا اصله حيوا اخذ فت الياء الاخيرة للتخفيف كما في ضوا وبقوا صلها
 نبوا وبقوا خفف بحد الياء وتقلب تارة بالالف نحو يحيى بالالف فلم يدغم في حي
 لانه انما كتبت يحيى بالالف مع ان الالف المقصورة كتبت بياء كحيلي ويشري لان
 قبل الالف فيه ياء فاحترز عن توالي الياءات كما احترز في دنيا وعليها الا اذا
 ن حلما كحي للفرق بين العلم والصفة ولم يعكسوا لان الصفة انقل كذا في البرهانية
 لضرب الثاني من اجتماع الحرفين ان يكون الاول ساكنا والثاني متحركا يجب فيه
 ادغام ضرورة اي سواد كان في كلمة واحدة نحو صم على وزن فعل وهو المصدر لوفي
 لتين نحو ضرب بكر او اصل مد مد فادغم لوجود شرط الادغام فيه وهو اجتماع الثماتين

لو ادغم ويقال قول بالتشديد لا لتيسر بالجهول من باب التفعيل نحو قول زامل وزم
 لا لتباس في نحو قاتل فلا نزلوا دغم يجب ان ينقل حركات التاء الاولى الى القاف لا بد ان
 يسقط الحسنة لانعدام الاحتياج اليها ووجه يلتبس بفعل الذي هو الماضي من التفعيل و
 تن على ذلك غيرهما ولا يلتبس في مثل رد وعرض وقرب جواب سوال وهو ان يقال بانك
 قد قررت فيما سبق ان الالتباس مانع عن الادغام وفي رد اصله رد من منصرف
 صله عضض من سماع وفواصله قمر من ضرب قد يوجد الادغام فيها فيلزم
 الالتباس من باب الى باب حيث لم يعلم بعد الادغام انه من اي باب هذا فاشد الى الجواب
 انه لا يلتبس مثل هذه الامثلة يقولون لان رد يعلم من رد اصله رد لان المضاعف لا ينجي
 من باب فعمل يفعل بضم العين في الماضي الغابر يعني ان المضاعف لا ينجي على حد كرم
 لما قرئته على ان الاصل رد بالفتح لا بالضم واما احتمال الالتباس بمسود العين
 وابق على حاله فتا صل وافر ايضا يعلم انه من يفر بالكسر لان المضاعف لا ينجي من باب
 بل يفعل بالكسر في الماضي المضارع فلا يلزم الالتباس فيه ما تقدم وعضض ايضا يعلم
 ان بعض لان المضاعف لا ينجي من باب فعمل يفعل بالفتح فيهما واصل الكلام ان القاف
 من ثلثة ابواب هي ضرب ومنصرف وسموع ولا ينجي من غيرهما فلا يلزم الالتباس بغير ابواب
 ثلاثي المجرد ولا ينجي في حي في بعض اللغات جواب سوال فقد وهو ان يقال ان اجتماع الحروف
 ثمانية متحقق في حي ومع هذا لا يدغم في بعض اللغات اجاب بقوله حتى لا يقع الضمة على
 بار الضعيف في يحيى يعني لو ادغم في حي ايضا في يصير مضارع يحيى فيقيم الضم على اليا
 ويستثقل وذن السالم يدغم وقيل الياء الاخيرة ليست بلازمة يعني قال بعضهم تمام يدغم
 حي في بعض اللغات لان الياء الاخيرة غير لازمة ومن شرط الادغام بقاء التماسين على حالهما
 بالنسبة تارة نحو حيوا اصله حيوا اخذ فت الياء الاخيرة للتخفيف كما في ضوا وبقوا صلها
 نبوا وبقوا خفف بحد الياء وتقلب تارة بالالف نحو يحيى بالالف فلم يدغم في حي
 لانه انما كتبت يحيى بالالف مع ان الالف المقصورة كتبت بياء كحيلي ويشري لان
 قبل الالف فيه ياء فاحترز عن توالي الياءات كما احترز في دنيا وعليها الا اذا
 ن حلما كحي للفرق بين العلم والصفة ولم يعكسوا لان الصفة انقل كذا في البرهانية
 لضرب الثاني من اجتماع الحرفين ان يكون الاول ساكنا والثاني متحركا يجب فيه
 ادغام ضرورة اي سواد كان في كلمة واحدة نحو صم على وزن فعل وهو المصدر لوفي
 لتين نحو ضرب بكر او اصل مد مد فادغم لوجود شرط الادغام فيه وهو اجتماع الثماتين

١٠٥

لو ادغم ويقال قول بالتشديد لا لتيسر بالجهول من باب التفعيل نحو قول زامل وزم
 لا لتباس في نحو قاتل فلا نزلوا دغم يجب ان ينقل حركات التاء الاولى الى القاف لا بد ان
 يسقط الحسنة لانعدام الاحتياج اليها ووجه يلتبس بفعل الذي هو الماضي من التفعيل و
 تن على ذلك غيرهما ولا يلتبس في مثل رد وعرض وقرب جواب سوال وهو ان يقال بانك
 قد قررت فيما سبق ان الالتباس مانع عن الادغام وفي رد اصله رد من منصرف
 صله عضض من سماع وفواصله قمر من ضرب قد يوجد الادغام فيها فيلزم
 الالتباس من باب الى باب حيث لم يعلم بعد الادغام انه من اي باب هذا فاشد الى الجواب
 انه لا يلتبس مثل هذه الامثلة يقولون لان رد يعلم من رد اصله رد لان المضاعف لا ينجي
 من باب فعمل يفعل بضم العين في الماضي الغابر يعني ان المضاعف لا ينجي على حد كرم
 لما قرئته على ان الاصل رد بالفتح لا بالضم واما احتمال الالتباس بمسود العين
 وابق على حاله فتا صل وافر ايضا يعلم انه من يفر بالكسر لان المضاعف لا ينجي من باب
 بل يفعل بالكسر في الماضي المضارع فلا يلزم الالتباس فيه ما تقدم وعضض ايضا يعلم
 ان بعض لان المضاعف لا ينجي من باب فعمل يفعل بالفتح فيهما واصل الكلام ان القاف
 من ثلثة ابواب هي ضرب ومنصرف وسموع ولا ينجي من غيرهما فلا يلزم الالتباس بغير ابواب
 ثلاثي المجرد ولا ينجي في حي في بعض اللغات جواب سوال فقد وهو ان يقال ان اجتماع الحروف
 ثمانية متحقق في حي ومع هذا لا يدغم في بعض اللغات اجاب بقوله حتى لا يقع الضمة على
 بار الضعيف في يحيى يعني لو ادغم في حي ايضا في يصير مضارع يحيى فيقيم الضم على اليا
 ويستثقل وذن السالم يدغم وقيل الياء الاخيرة ليست بلازمة يعني قال بعضهم تمام يدغم
 حي في بعض اللغات لان الياء الاخيرة غير لازمة ومن شرط الادغام بقاء التماسين على حالهما
 بالنسبة تارة نحو حيوا اصله حيوا اخذ فت الياء الاخيرة للتخفيف كما في ضوا وبقوا صلها
 نبوا وبقوا خفف بحد الياء وتقلب تارة بالالف نحو يحيى بالالف فلم يدغم في حي
 لانه انما كتبت يحيى بالالف مع ان الالف المقصورة كتبت بياء كحيلي ويشري لان
 قبل الالف فيه ياء فاحترز عن توالي الياءات كما احترز في دنيا وعليها الا اذا
 ن حلما كحي للفرق بين العلم والصفة ولم يعكسوا لان الصفة انقل كذا في البرهانية
 لضرب الثاني من اجتماع الحرفين ان يكون الاول ساكنا والثاني متحركا يجب فيه
 ادغام ضرورة اي سواد كان في كلمة واحدة نحو صم على وزن فعل وهو المصدر لوفي
 لتين نحو ضرب بكر او اصل مد مد فادغم لوجود شرط الادغام فيه وهو اجتماع الثماتين

قد راد في قرن
بفتح القاف
من قريظ بفتح القاف
في المصارع وهو

أي بفتح القاف
أي بفتح القاف
أي بفتح القاف

أي بفتح القاف
أي بفتح القاف
أي بفتح القاف

أي بفتح القاف
أي بفتح القاف
أي بفتح القاف

أي بفتح القاف
أي بفتح القاف
أي بفتح القاف

يقربو قرحذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة وإذا بني الأمر حذف حرف المضارعة
فصار قرن وهو جمع المؤنث وإذا قرء قرن بالفتح يكون من قريبير بالمكان بفتح القاف
وهو لغته في يقرب يعني جاء قريبير بكسر العين في المضارع وفتحها على الغنة من فتح القاف
في المضارع بجي الأمر منه قرن فيكون أصله أقرن على وزن إعلين فنقل حركة الواو
الأولى إلى القاف بعد حذفها وهو الفتح فصار قرن وهذا إذا كان سكونه لازما في المضارع
لادغام عند سكون الثاني أما إذا كان عارضا أي سكون حرف الثاني فهو أن يكون
في الأمر والنهي وكذلك مضارع مجزوم فحوله يضر بالملزم بها الضمير فاذا اتصل بها الضمير
يجب فيه لادغام فحوله يضر بالملزم بها الضمير فاذا اتصل بها الضمير
بالفك بني من تمد قبل لادغام ومد بفتح الدال للتحفة بني من تمد بعد لادغام
وقيه نظرا لأن الفتحه توجب الالتباس بالماضي الجهول ومد بكسر الدال لأن
الكسر أصل في تحريك الساكن لأن الكسر لقلة تناسبه بالعدم وهو السكون فقبل لأن
تحريك الساكن إنما هو بجرته يناسب البناء وصق الكسر بعد من الحركات الأربع
في بعض العربات وهي كالفعل المضارع والاسم الغير المنصرف كذا ذكره في شرح جامع السائلا
ومد بالضم لا لاتباع يعني بضم الدال لا لاتباع العين وهو الدال ومن ثم لا يجوز في عدم
الاتباع أي من أجل أن البضمة في مد لا لاتباع لا يجوز في قر الضم لعدم تصور الاتباع
لأن العين فيه ليس بمضموم حتى يضم الراء تبعاله لكن يجوز فيه لادغام مع كسر الواو والفتح والفك
ولا يجوز لادغام في سددن يعني في مرجع المؤنث لأن سكون الدال الثاني لازم لأن النون
علامة جمع المؤنث وهي تقتضي سكون ما قبلها فصار لازما بلزومها وتقول بالنون الثقيلة
مدن بفتح النون أصله مد فلما لحقت به نون الثقيلة فتحت النون للتحفة في الواحد المذكور
مدن في التثنية بكسر النون لأن هذه النون مشابهة بنون التثنية وهي مكسوة فكذا ما يشبهها
أصلها مد للحقت النون التأكيد فصارت مدن مدن بضم الدال فتح النون صيغة جمع المذكور أصله
مد وأفلما لحقت النون الثقيلة به حذفت الواو واجتماع الساكنين هما الواو والنون لادغام
فحذفت الواو لأن حذف فخر العلة شائع والنون إنما للحقت لغرض التأكيد فلو حذفت النون
يفوت الغرض وهو التأكيد وإنما ضم الدال ليكون ليا على حذف الواو فإن قيل اجتماع
الساكنين في مدن على حذفه لأن الأولى حذفت والثاني مدغم فلم يجر أن يقولوا أمدا و
بأنات الواو كما في دابة قلنا أحمالا للثقل على الخفيفة لأن الخفيفة بالنسبة إلى الثقيلة
لأنها حرف واحد بخلاف الثقيلة فانها في التقدير حرفان فلما امتنع اجتماعهما

محمولة على القاف
أو على الراء على أن
الحذف والنقل يكونان
مما لا ان القاف
كان مقدما في الاعتبار
قدم اللفظ وفتح عليه
الحذف وقيدتم الحذف
وفرع على ذلك فيكون
تفسير الكيفية الحذف
وهو كونه مع القاف
لا بد منه ولا يخفى أن الراء
أصلية فيكون حركته
مقتد بها وإن كانت

كها
شبهة بخلاف العلة في
الآن في قولهم
الويل
سكونه لازم أي حاصلا
بعدم على حيث لا يؤول
وإذا كان سكونه حارضا
كما لو قلت والجارم فإني
بأن سكون الراء في
البيان

في الخفيفة استمع في التثنية ايضا هكذا قيل وقد يقال ان اجتماع الساكنين على حدة
 اذا كان في كلمة واحدة واما في كائنين فلا تمدن صيغة واحدة المرفوعة كسر الدال لانها
 ممددة فلما الحقت النون التثنية لجمع الساكنين هما الباء والنون المدغم في ذن الباء
 كما مر وفيه النون للحقة مدان لتثنية المؤنث كما في المذكور اما ان جمع المؤنث صلا عليه
 بضم الدال الاول وسكون الدال الثاني فلما الحقت النون لتثنية تهما لجمعهم صلا
 نونات وهي مكروهة لنقله على الساكن فادخلت الالف افاصلته بينهما وتقول بالنون
 الخفيفة مدان بفتح الدال وسكون النون الواحد المذكور كما ذكرنا فمدت بضم الدال مسكو
 النون صيغة جمع للذكر مدان بكسر الدال وسكون النون صيغة واحدة المؤنث واسم
 الفاعل منه ما اذا صله ما اذا سكنت الدال الاولى وادغمت في الثانية فصارت مد وهي صيغة
 اسم المفعول بمد واسم الزمان والمكان محذوف اصله فمد على وزن منصرف سكنت الدال
 الاولى وادغمت في الثانية واسم الالة منه محذوف اصله فمد على نية منصرف قلقت حركة الدال
 الاولى الى الميم التي هي الفاء وادغم الدال الاولى في الثانية والمجهول من بضم الميم وفتح الدال
 اصله مدد على نية نضر صيغة ما ضي المجهول فاسكنت الدال الاولى وادغمت في الثانية
 ممد في المضارع بضم حرف المضارعة وفتح الميم وضم الدال صله فمد على وزن يفعل
 فقلقت حركة الدال وهي الفتحة الى الميم وادغمت الاولى في الثانية فيجوز ان لا ادغام اذا وقع

قبل تاء الاقترال من حروف اشدد ذر سبب شص ضبط طوى وهي اربعة عشر حرفا شرب للمع
 في امثلة هذه الحروف اما الهضرة فكما قال نحو اتخذ اصله امر اتخذ لهن تان فقلبت
 الهضرة الثانية تاء وادغمت التاء الاولى في الثانية فصارت اخذ من الاخذ على فقال
 من الاخذ بمعنى كرفتن وهو شاذ اى اتخذ مثالا للهضرة المقلوبة بالتاء او قاعدة قلب
 الهضرة تاء شاذ كما تترك الزمخشري وابن الحاجب وقيل الضمير يرجع الى القلب
 له قلب الهضرة بالتاء في اتخذ شاذ لان الهضرة والتاء ليس بينهما ما قرب مخرج
 وقيل الضمير يرجع الى الادغام فليثا مل وقيل وجه الشذوذ ان اصل اتخذ
 امر اتخذ فقلبت الهضرة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما في ايمان فصار
 اتخذ ثم قلبت الياء المبدلة تاء وادغمت التاء المبدلة في الاصلية وهو شاذ لان
 الياء المبدلة ليست باصلية ومن شرط الادغام ان يكون اصلية فلا تقلب بالتاء
 وفيه تأمل واما التاء المنشأة الفوقانية نحو اتجر اصله اتجر وادغمت الاولى في الثانية
 فصارت اتجر من الاتجار على وزن الاقترال ايضا من التجارة بمعنى بائنه كان كرون

في الخفيفة استمع في التثنية ايضا هكذا قيل وقد يقال ان اجتماع الساكنين على حدة
 اذا كان في كلمة واحدة واما في كائنين فلا تمدن صيغة واحدة المرفوعة كسر الدال لانها
 ممددة فلما الحقت النون التثنية لجمع الساكنين هما الباء والنون المدغم في ذن الباء
 كما مر وفيه النون للحقة مدان لتثنية المؤنث كما في المذكور اما ان جمع المؤنث صلا عليه
 بضم الدال الاول وسكون الدال الثاني فلما الحقت النون لتثنية تهما لجمعهم صلا
 نونات وهي مكروهة لنقله على الساكن فادخلت الالف افاصلته بينهما وتقول بالنون
 الخفيفة مدان بفتح الدال وسكون النون الواحد المذكور كما ذكرنا فمدت بضم الدال مسكو
 النون صيغة جمع للذكر مدان بكسر الدال وسكون النون صيغة واحدة المؤنث واسم
 الفاعل منه ما اذا صله ما اذا سكنت الدال الاولى وادغمت في الثانية فصارت مد وهي صيغة
 اسم المفعول بمد واسم الزمان والمكان محذوف اصله فمد على وزن منصرف سكنت الدال
 الاولى وادغمت في الثانية واسم الالة منه محذوف اصله فمد على نية منصرف قلقت حركة الدال
 الاولى الى الميم التي هي الفاء وادغم الدال الاولى في الثانية والمجهول من بضم الميم وفتح الدال
 اصله مدد على نية نضر صيغة ما ضي المجهول فاسكنت الدال الاولى وادغمت في الثانية
 ممد في المضارع بضم حرف المضارعة وفتح الميم وضم الدال صله فمد على وزن يفعل
 فقلقت حركة الدال وهي الفتحة الى الميم وادغمت الاولى في الثانية فيجوز ان لا ادغام اذا وقع

في الخفيفة استمع في التثنية ايضا هكذا قيل وقد يقال ان اجتماع الساكنين على حدة
 اذا كان في كلمة واحدة واما في كائنين فلا تمدن صيغة واحدة المرفوعة كسر الدال لانها
 ممددة فلما الحقت النون التثنية لجمع الساكنين هما الباء والنون المدغم في ذن الباء
 كما مر وفيه النون للحقة مدان لتثنية المؤنث كما في المذكور اما ان جمع المؤنث صلا عليه
 بضم الدال الاول وسكون الدال الثاني فلما الحقت النون لتثنية تهما لجمعهم صلا
 نونات وهي مكروهة لنقله على الساكن فادخلت الالف افاصلته بينهما وتقول بالنون
 الخفيفة مدان بفتح الدال وسكون النون الواحد المذكور كما ذكرنا فمدت بضم الدال مسكو
 النون صيغة جمع للذكر مدان بكسر الدال وسكون النون صيغة واحدة المؤنث واسم
 الفاعل منه ما اذا صله ما اذا سكنت الدال الاولى وادغمت في الثانية فصارت مد وهي صيغة
 اسم المفعول بمد واسم الزمان والمكان محذوف اصله فمد على وزن منصرف سكنت الدال
 الاولى وادغمت في الثانية واسم الالة منه محذوف اصله فمد على نية منصرف قلقت حركة الدال
 الاولى الى الميم التي هي الفاء وادغم الدال الاولى في الثانية والمجهول من بضم الميم وفتح الدال
 اصله مدد على نية نضر صيغة ما ضي المجهول فاسكنت الدال الاولى وادغمت في الثانية
 ممد في المضارع بضم حرف المضارعة وفتح الميم وضم الدال صله فمد على وزن يفعل
 فقلقت حركة الدال وهي الفتحة الى الميم وادغمت الاولى في الثانية فيجوز ان لا ادغام اذا وقع

R

فوق

برقہ علی

پیشانی

...

والسلام

والثامن
والعاشر

والصالحين

د افغانستان اسلامي امارت

—

لقد اقمنا على

۲۰۰۰

١٠

۱۰۰

وما التاء المثلثة فكما قال ونحو آثار أصله انتشار يتقدم المثلثة على الفوقانية
 فقلبت التاء تاء وادغمت معناه ادراك النار وهو ان يقص من قاتل ابه او غيره
 من الاقارب النار كشده خوشر ركتن فيكون مفعول العين فالأصل انتشار
 على وزن افتعل بفتح الهجزة التي هي عين الكلمة فلما قلبت التاء تاء وادغمت في
 المثلثة فصار ما قبل الهجزة مفتوحة فقلبت بالالف وقوله نحو آثار مبتداء
 وقوله يجوز فيه آثار بالتاء خبره يعني يجوز في آثار بالمثلثة آثار بالفوقانية بقلب
 المثلثة بالثناة والادغام بها الآثار المثلثة والفاء المثلثة من المهموزات الي اللينة
 وهو وفها أي المهموزة سستشك خصصه فتكونان من جنس واحد نظر إلى التثنية
 فيجوز لك الادغام بجعل التاء تاء والتاء تاء أي فيكون التاء والتاء من جنس واحد
 نظر إلى المهموزية فيجوز ان يدغم بجعل الاول مثل الثاني وبالعكس وأما الدال
 المهملة ونحوها ان أصله ادتان وأصله ادتين بالياء التثنية لأنه من الدين
 فقلبت الياء الفاء لغير كها وانفتاح ما قبلها فصار ادتان فقلبت تاء الافتعال الا
 وادغم الدال في الدال وهو مشتق من الدين ومعناه استقرض الادتان وام حوت
 وقوله ونحوه مبتداء وخبره قوله لا يجوز فيه أي في هذا الشل غير ادغام الدال في
 الدال يعني يجعل التاء دالا ويدغم الدال في الدال ولا يجوز ان تقلب الدال تاء وتدغم
 التاء في التاء نحو اتان وذلك لأن الدال أصلي والفاء زائدة والأصلي قوي من
 الزوائد وجعل الزوائد مثل الاصلي أولى لأن فيه حمل الزوائد على الاصلي وهو العكس
 فتشعر في وجع الادغام وبيان طريقه في اذان بقوله لأنه أي الشان اذا جعل
 الدال تاء لم يصح فاللام في قوله لأنه للنقض والبيان للعلية فكان السائل سال
 كيف يجعل ادتان اذان فاجاب بما ترى أو يقال انها زائدة أو يقال انها قائمة
 مقام الفاء السببية يعني اصل ادان اتان فجعل التاء دالا وأما جعل هكذا
 ولم يدغم مع بقاء التاء على حالها البعد ها أي التاء فاللام فيه متعلق بقوله وجعلت
 أو يدغم من الدال في المهموزية ولقرب الدال من التاء في المخرج يعني انما
 جعلت التاء الالبعد بينهما لأن الدال جمهورية والتاء مهموزية فيلزم الكراهة
 عند اجتماعهما فايد لتاء دالا لقرب التاء من الدال في المخرج وأما لم يجعل على
 العكس بان جعل الدال تاء فان دفع البعد بهذا الطريق ايضا الماعرف من كون
 الدال أصليا والتاء زائدة وقيل لا يجوز قلب الدال تاء وادغام التاء فيها ويقال

[illegible]

19

• 9.4

مجلس

الحمد لله

4

افضل

في التماس

کتابخانه

سازمان

اتان لانه ان فعل كذلك لم يعلم انه من الدين ام لا فافهم فقله اذا جعلت
 فعل الشرط وجوابه قوله فيلزم ج اي فيلزم حين ابدال التاء دالا لقرب المخرج
 فيجعل حرفان من جنس واحد فيدغم وهذا التفريق اقرب الى الصواب وقيل المراد به
 قوله اذا جعلت التاء دالا فهو من قبيل الاسناد الى المفعول الثاني فكأنهم
 يتوهمون ان هذا القول حلة لقوله غير ادغام الدال في الدال فالمقصود بيان
 قلب الدال في الدال لا جعل الدال تاء ولهذا قد وقع في قليل من النسخ هكذا لا
 اذا جعلت الدال تاء وفي بعض النسخ وقعت العبارة لانه اذا جعلت التاء دالا لم يصح
 لبعده الدال تاء الخ واز تاملت بحق النظر ظهر لك ان لكل تكسيف سكونا تلوها عليه
 الدال المعجمة نحو اذكر اصله اذكر من الذي كره جعل التاء دالا ثم قلبت الدال المهملة معجمة وتوهم
 فقوله وهو مبتدأ خبر قوله يحق فيه اذكر كرى قلبت التاء دالا مهملة وادغمت الدال الاصليه اليه في المعجمة
 اليه من التاء واذ ذكر بك الادغام اي باظهار الدال المعجمة الاصليه والدال المهملة اليه لان الدال الذي
 في المحق جواب سوال كانه قيل لا يجوز في ذكر مكان الادغام لان التاء من السكون والدال من الهمزة فينبغي ان لا يفتقروا
 في الصفة وتضاد الدال وتقدم الجواب ان الادغام مما يستحق بيان الدال المعجمة والمهملة اليه لان التاء في الدال
 الدال والدال فهما من المعجمة ففعل التاء دالا كما في دان لقرب المخرج بينهما اي جعل التاء في ذكره لا لقرب المخرج
 فيجوز لك الادغام نظرا الى اتحادهما اي الدال والدال في المعجورية لان كل واحد منهما مجزوءية فيكون
 الدال دالا الفاء للتبعية لقوله للاتحاد في المعجورية اي يجوز لك ان تجعل الدال المهملة اليه في
 دالا معجمة والدال دالا معطوفا على الدال المهملة اي يجعل الدال المعجمة دالا معجمة فتواد ك
 والبيان اي الاظهار بفتح الادغام اي يجوز لك البيان نحو اذكر في عدم الاتحاد ضم
 اي الدال والدال في الذات لان الدال حرف والدال حرف اخر ولم يكن دالا من جنس
 واحد في الذات واما الزاء المعجمة فتوادان مثل اذكر في الاحتمالين اصله اذتين
 قلبت الياء الفاء لتحريكها وانفتاح ما قبلها فصا داذتان فقلبت التاء دالا لقربها
 في المخرج ثم قلبت الدال دالا للاتحاد في المعجورية ثم قلبت الدال المعجمة زاء لقربها في المخرج
 الزاء في الزاء فصا داذان هكذا اذكر ولو قيل اصل اذان اذتان فقلبت التاء دالا فادغم الدال
 الزاء فالمقصود ان يقال في ازان اصله اذتان فقلبت التاء دالا ثم الدال دالا ثم الدال زاء ثم اذ
 الزاء في الزاء ويجوز فك الادغام نحو اذان ثم بين وجه الفرق بين اذكر واذان بقول
 ولكن لا يجوز الادغام يجعل الزاء دالا فلا يجوز ان يقال اذان في اذتان لان الزاء
 المعجمة اعظم من الدال المهملة في امتداد الصوت فيصير حينئذ له اذا

۱- نظم الزوائد في تاريخ
 ۲- غرر الحفوة في تاريخ
 ۳- غرر الحفوة في تاريخ
 ۴- غرر الحفوة في تاريخ
 ۵- غرر الحفوة في تاريخ
 ۶- غرر الحفوة في تاريخ
 ۷- غرر الحفوة في تاريخ
 ۸- غرر الحفوة في تاريخ
 ۹- غرر الحفوة في تاريخ
 ۱۰- غرر الحفوة في تاريخ

جعل الزاء دالا كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة يعني لا يجوز الادغام بجعل الزاء
مثل الدال المبدل لان الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت وانما قلبوا التاء
دالا ولا تثل الدال زاء لان الدال والزاء من مخرج واحد وليس التاء والزاء كن لك
لان التاء من طرف اللسان واصول الثنايا والزاء من طرف اللسان والثنايا
واما السين المهملة فكما قال ونحو اسمع اصله اسمع قلبت التاء بالسين وانغم السين
فيها فقول ونحو مبتداء وخبره قوله يجوز فيه الادغام بجعل التاء سينا لان التاء و
السين من المهموسة ولا يجوز فيه الادغام بجعل السين تاء فلا يقال اتمع بادغام
السين المهملة في التاء لعظم السين من التاء في امتداد الصوت ويجوز البيان
اي الاظهار بفك الادغام فتقول اسمع وهو الافصح لوروده في التنزيل قال الله
جل جلاله فمنهم من يستمع اليك الا تيرعدهم الجانسية في الذوات لان التاء ليس
من جنس السين في الذوات واما الثنين المعجمة ونحو اشبهه مثل اسمع اصله اشبهه
فجعل التاء ثنينا وادغم الثنين في الثنين لان التاء والثنين من المهموسة ولا يجوز
جعل الثنين تاء كما امر حرار يجوز البيان واما الصاد المهملة فكما قال ونحو صبر
صله اصبر على وزن افعل من الصابر فجعل التاء صاد وادغم الصاد في الصاد
فصار اصبر ويجوز فيه اصطر يعني اذا كاثما قبل تاء الافعال صاد مهملة قلبت
لان التاء طاء فانشئت الادغام تقلب الطاء صاد وادغمت الصاد في الصاد فتقول
اصبر وان شئت اظهرت فتقول اصطر لان الصاد والطاء من الحروف المستعجلة
الطبعة الاستعلاء ارتقاء اللسان الى الخنك طبق اوله يطبق والاطباق ان
تطبق على مخرج الحروف اللسان ما حاذاه من الخنك وحر وفها اي المستعجلة صط
الطفر بخلق فالاربعة الاول مطبقة مستعجلة وهي الصاد والطاء المهملتين
والصاد والطاء المعجمتين والثلاثة الاخيرة مستعجلة فقط اي الحاء الججمة
والفاء والفاء والتاء المثناة الفوقانية من الحروف المنخفضة جواب سوال وهو ان
يقال لم تغير التاء للقلب بالطاء المستعجلة فاجاب بقوله والتاء من الحروف
المنخفضة وبين الانخفاض الاستعلاء تناف واجتماعها مستكره فجعل التاء
طاء او لا اصدا لوجود التباعد بين التاء والصاد وقرب التاء من الطاء في التخرج
فصار اصطر فجعل التاء كوجهين احدهما قال بقوله لم ياعد بينهما اي بين
التاء والصاد والعرب ليستكرهون اجتماع المتباعدين كاجتماع المتشابهين لان التاء

تواصير قال الكاظم
وان كنت فاعقل صادا
او غدا قال البيان ان نحو
اصطر واضطر وادغم
فيما زاد على ثا وقلب
الطاء صاد وادغم
اصبر وادغم بالاقبل
لما في غير صبر الصاد
استطاعة الصاد وادغم
فما من ان حرف الصبر
لا يندغم في غير وان جوزه
صغرى مشعر لانه غم فيا قاربا
و اما كونه على الشدة فظان ان يكثر
في الادغام قلب الاول الى
الثاني وبهنا قد قلب الثاني
الى الاول والهاء منبهة مجال
قال الشيخ ابن الجارود
الشاذية والادغم في
صغرى مشعر فيا قاربا
انما زاد في صغرى
بذاته فظان ان يكثر
الادغم

التاء فقلبت طاء وادغم الطاء في الطاء واما الطاء المعجمة فكما قال نحو اظلم اصله
 اظلم لانه افتعال من اظلم فجعل التاء طاء وادغم الطاء في الطاء يجوز فيه الادغام
 بجعل الطاء المهملة طاء معجمة اولاً وجعل الظاء المعجمة طاء مهملة ثانياً فيجوز
 يقال اظلم اصله اظلم فقلبت التاء طاء وادغم في الطاء كما مر ويجوز قلب التاء طاء
 مهملة بدون الادغام فيقال اضلم ويجوز قلب الطاء المعجمة طاء مهملة فيقال
 اظلم لمساواة بينهما اي الطاء المهملة والمعجمة في العظم ويجوز البيان اي ذلك الادغام
 لعدم الجنسية في الذات مثل اظلم اصله اظلم ثم قلبت الطاء طاء لقرب
 مخزيمها وجعل الطاء المهملة طاء معجمة ثم ادغم الطاء في الطاء لان الطاء والظاء
 من الطبقة واطلم هذا تظهير جعل الظاء المعجمة طاء مهملة وادغم الطاء في الطاء
 فان قيل ينبغي ان لا يجوز اظلم بجعل الطاء المعجمة طاء مهملة كما لا يجوز اظلم بضم
 الجعل الصاد المعجمة طاء مهملة لانه كوضعه القصعة الكبيرة في الصغيرة قيل ان الصغرى
 العظم في الطاء المهملة والظاء المعجمة سواء فلا يرجح احدهما على الاخر بخلاف الصاد المعجمة
 فان العظم فيها كثير وكذا في الصاد المهملة كثير لعظمه بالنسبة الى الطاء فلا يتحقق المساواة
 والى هذا اشار الصري في قوله لمساواة بينهما في العظم وقوله اظلم مثال البيان اما الواو
 فكما نقول في نقد اصله او تعد فجعلت الواو تاء لقرب المخروج واجتمع حرفا متجاوران
 فادغم احد هما في الاخر لانه ان لم يحصل له الواو تاء لتصدير الواو اليه لكسرة ما قبلها كما
 في ميزان اصله موزان فيلزم حينئذ اي حين تصدير الواو اليه كون الفعل مرة يائياً حتى
 يقع في المعلوم مرة اخرى واو يائياً وتعد في المجهول هكذا ذكر بعضهم ويمكن ان
 يقال ان مراده او تعد اذ لم يجعل واوه تاء فلا يتخلو اما ان يبدل ذلك الواو بالياء ولا
 فان ابدلت تلك الواو بالياء لكسرة ما قبلها فيلزم ان يكون الفعل يائياً واما اذا لم
 يقلب الواو بل يسمى بجاء نحو او تعد فيلزم ان يكون الفعل واو يائياً فيلزم ان لا يتناس
 بالمقصود فجعلت تاء تامل فانه قد اندفع ما توهم من النظر او يلزم توالي الكسرة
 يعني لو لم يجعل الواو في او تعد تاء بل يبدل بالياء لكسرة ما قبلها فيلزم توالي الكسرة
 وهي كسرة الهجزة وكسرتين مقدرتين من الياء هكذا ذكر بعضهم وقيل لو صارت
 الواو الياء لكسرة ما قبلها في الماضي نحو ايتعد صارت في المصدر ايضاً نحو ايتعدا فيلزم
 توالي الكسرات وذلك مستفحش فجعل الواو تاء فادغمت التاء في التاء فصارت التاء
 انتهى كلامه فافهم واما الياء فكما قال وهو انشأ ليعب بالقاء اصله ايتسر فجعل

١٤
 قوله ادغم الطاء في الطاء
 النظر هو ان ادغم الطاء
 يقتضي ان لا يجعل الواو
 ياء اصله والناظر
 اللفظ قلب الراء الى واو
 وبعده ياء والراء الى واو
 لا يجيب كسرتي نحو قلب
 ميزان وغير ذلك باللفظ
 ووجه ان ادغم الطاء في الطاء
 من ذلك في ميزان
 من الواو في مقتضى
 صحت لا يجوز في مقتضى
 تغير الواو في مقتضى
 ١١
 واو ياء ١١ البضاح
 قوله فافهم فافهم
 الضمير في فافهم فافهم
 توالي الكسرة انما يكون
 اذا كانت يائياً مستجيبة
 اذا كانت يائياً مستجيبة
 فافهم فافهم فافهم
 والواو في فافهم فافهم
 والواو في فافهم فافهم
 وعلى التام في فافهم فافهم
 ١٢

المفعول به
المفعول الثاني
المفعول الثالث

المفعول
المفعول الثاني
المفعول الثالث

المفعول
المفعول الثاني
المفعول الثالث

المفعول
المفعول الثاني
المفعول الثالث

المفعول
المفعول الثاني
المفعول الثالث

المفعول
المفعول الثاني
المفعول الثالث

المفعول
المفعول الثاني
المفعول الثالث

المفعول
المفعول الثاني
المفعول الثالث

المفعول حرف من حروف تدغم سبعة حروف هي التاء المشناة فوقانية والثاني الدال المهملة والثالث الذال المعجمة والرابع الزا
المعجمة والخامس السين المهملة والسادس الصاد المهملة والسابع الضاد المعجمة
والثامن الطاء المهملة والتاسع الظاء المعجمة أعلم أن هذا الادغام يختص بالمضارع
ولا يجوز في الماضي على القول المشهور كما يشهد به سوق عبارة حيث قال نحو
يقتل هذا مثال التاء أصله يقتل ادغم الأولى في الثانية لاجتماع المثليين مع
تحرك الثاني فيهما فصار يقتل فانهم يقولون في التصريف اقتل يقتل كما يقولون
اقتل يقتل وقس عليه ما يأتي عليك من الانية الباقية ويبدأ هذا مثال الدال
المهملة أصله يبتدل جعلت التاء دالا لبعدها من الدال في المجرور فالتاء
مهموسية والدال مهمورية فتباعدتا والعرب استكروا اجتماع المتباعدتين كما
استكروا اجتماع المثليين والتاء كانت قريب المخرج من الدال ذهبا جميعا من طرف
اللسان واصول التناسل فابتدت دالا فادغم الدال فيه فصارت يبتدل ويعتد بهذا
مثال الدال المعجمة أصله يعتذر ففعل به صافعل في يبتدل اذ الدال المعجمة ايضا
من المهمورية وقريبة المخرج من التاء وهو طرف اللسان اصول التناسل ويترفع هذا مثال
الراء المعجمة أصله يترفع قلبت التاء راء لبعدها عن الزاء في المهمورية فان التاء
مهموسية فتباعدتا لهذا الاعتبار وتقاربتا باعتبار الخو وهو الفهم من الحروف المتخففة
فابتدت التاء راء وادغمت التاء في الزاء فصارت يترفع ويبتدل هذا مثال السين المهملة
أصله يتبسم فابتدت التاء سينا فادغمت في السين الكوفها من المهموسية فصارت يتبسم
ويخفم هذا مثال الصاد المهملة أصله يخضم جعلت التاء صاد لبعدها عن الصاد
في الاستعلاء فان التاء متخففة والصاد مستعلية ولقر بها من في المهموسية ثم
ادغمت في الصاد فصارت يخضم ويقتضل هذا مثال الضاد المعجمة أصله يقتضل فقلت
تاء صاد لبعدها عن الضاد في صفتها كما تقر بها الكوفها من الحروف المهموسة فادغمتها
لصاد فصارت يقتضل ويظهر هذا مثال الطاء المهملة أصله يتطر فقلت التاء طاء
غمت فيها القر بها في المخم ويظنم هذا مثال الظاء المعجمة أصله يتظنم جعلت
وادغمت في الظاء لبعدها عن الظاء في الاستعلاء فصارت يتظنم ولكن لا يجوز
غماهم أي ادغام هذه الحروف الأربعة الادغام يجعل التاء مثل العين لضعف استعلاء
رقتل صاقر الصل الى المفعول ومعناه أي لضعف اقضاء القدم على التاء كون

١١٥

تقيد على الزوائد
وتقيد بهن الاختيار
لا بد من تقيد
كما في تقيد
١٢ ١٣

علام
مكرر

[illegible]

الحرف المؤخر عنه اعني العين مثل القدم وذلك لان التاء من الحمزة وبقي الحرف
التي تقع بعد تاء الاقتعال كله من الجمهورية الا السين والصاد والهمزة اضعف
من الجمهورية كما بين في محله فجعل التاء تابعا لما وقع بعده من الجواهر واما السين
والصاد فانهما وان كان من الحمزة لکنهما من الحروف الصغيرة فلو جعل
ابعين للتا كما وضع القصعة الكبيرة في الصغيرة فجعل التاء تابعا لهما كما
يضع الحواشي ولا يخفى ان هذا الوجه انما لا يستقيم في غير يقتل وقيل
الصواب ان يقال ان معناه انما كان استنداء المؤخر ضعيفا لان عين
لاقتعال اصل دون التاء فجعل غير الاصل تابعا للاصل اولى من جعل الاصل تابعا
غيره فعلى هذا اضافة الاستنداء الى المؤخر يحتمل ان يكون من باب اضافة الاستنداء
الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعند بعض الصرفيين لا يحى هذا الادغام في
ماضي حتى لا يلتبس بماضي باب التفعيل بيان الالتباس اني بحى الماضى من باب
تفعيل على قتل فلو جاز الادغام في اقتتل لاجتماع التائين لكان ذلك ينقل حربه
تاء الاولى الى ما يليها فصارت الكلمة متحركة بالفتحة في محل ف الحمزة المجتلية
ابتداء والنطق فصارت قتل فيلتبس بماضي التفعيل والالتباس لشدة اذا لا يما
ير الا عند الضرورة وانما لا يجوز الادغام عند البعض لان عندهم ينقل حربه
عما قبلها ويحول في المجتلية الاستغناء عنها بالفتحة وعند بعضهم يحى بكون التاء
توخم لان عندهم كسر الفاء لا لبقاء الساكنين يعنى ان اصل خصم اختصم
مندهم فجعلت التاء ضادا ثم اسكنت الصاد بجذب الحركة من غير
نقل الى ما قبلها فاجتمع الساكنان الخاء والصاد والبدل لم تحرك
لبقاء الساكنين لان الساكن اذا حرك بالكسر واستغنى عن همزة الوصل
سينتد فخذ فت فصلت خصم بكسر الخاء وعند بعضهم يحى بالمجتلية نحو خصم نظر الى
اصل له عند بعضهم اقيمت الهمزة على حالها وقوله يحى اى يبقى الهمزة فلا يرد تاء
انما اقيمت الهمزة لان الكسرة في الخاء عارض لا بد لها وانما الاعتبار بالاصل فلم
يدل على سكون الخاء في الاصل فتقرير القصص ان خصم اصله اختصم بسكون الخاء فاسكن
تاء الادغام فحركت بالكسرة لبقاء الساكنين ولا اعتبار للعارض فاعتبرت التاء ساكنة
تدبرا بالنظر الى الاصل فاجتلبت همزة الوصل لابتداء النطق نحو خصم اعلم
ما ذكر في اختصم ثلاثة مذاهب احدى عدم الادغام والثاني الادغام وعدم الهمزة

[illegible]

8

فصل فی اعطای حاکم و
مقررین

لا غفر لي

فمن ثمة أخرى
لا تتركها

الکسیر فی شرح اللمعة

ما اخصها ما ثقليتي

الکتاب و بعد از آن

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

1994

كسر الخاء لا لتقاء الساكنين والثالث الادغام وبقاء الهمزة والكسرة ويجوز في مستقبلية اى اختصم كسر الفاء على اللغة الثانية فتحتمل اى فتح الفاء على اللغة الاولى وهي عدم الادغام كما فى الماضى نحو فخصم بفتح الفاء وكسرها اما الفتح فظاهر لان الالتباس قد ارتفع به وانما ادغم بنقل حركته لوجود الشرط وعدم المانع واما الكسر فالجمل التقاء الساكنين ولتأخر الماضى فى معاملة اى اسم الفاعل من اختصم ثلاث لغات احدى اها ضم الفاء للاتباع اى لاجل اتباع ما قبلها وهو اليم وهذه اللغة تسو اللغتين المذكورتين والثانى فتحها اى فتح الفاء على اللغة الاولى كما فى الماضى الثالث كسرها اى البقاء على اللغة الثانية نحو فخصم صوت بالحرركات الثلاث فى الفاء يقال كسر الفاء خروج من الضمة الى الكسرة وهو امر عسر وعنه لا نقول يجوز نحو فخصم صوت الكسرة فى الحركة العارضية كما فرغ عن بيان الماضى المضارع والفاعل شرعى فى بيان المصدر من اختصم وفيه ثلث اذهاب ايضا كما فى الفاعل الاول الادغام وحذف الهمزة مع كسر الخاء كما فى الماضى على اللغة الثانية كما اشار اليه بقوله ويجوز المصدر فصاعدا بكسر الخاء لا غير لا لتقاء الساكنين او ينقل كسرة التاء الى الخاء اصله نقصا ما قبلت التاء صادافصا راختصما ما فاسكت اصادا البتة من التاء بعد حذف الحركة ثم ادغم الصاد فى الصاد فالتمى الساكنها الخاء والصاد الاول ثم حركه الخاء بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ثم حذف الهمزة لاستغناء عنها او يقال اصل خصاما اختصاما فنقل حركة التاء وهى الكسرة الى الخاء ثم قبلت التاء صادافادغم الصاد فى الصاد ثم حذف الهمزة واما اللغة الثانية الادغام وفتح الفاء وحذف الهمزة كما اشار اليه بقوله ويجوز ان اعتبر حركة الصاد المدغم فيها يعنى يحجب خصاما بفتح الخاء وذلك لان التاء فى اختصاصها لماسكت لاجل ادغامها حصل اجتماع الساكنين لاعلى حركتها فحركت الخاء بالفتح تبعها الفتح اصاد المدغم فيها دون كسر التاء لكونها على خطر الزوال ونظر الى الادغام وكون فتح الصاد ابتداء ثابتا ولى المتبعية مما هو على خطر الزوال ولا يعتبر التاء فاصلة بينهما لكونها ساكنة كما والساكن لا يكون حاجزا حصينا ولهذا كسر الهمزة فى ضرب اتباع الكسرة والراء مع كون الصاد الساكنة تابعينها فاصلا واما اللغة الثالثة الادغام مع الهمزة كما اشار اليه بقوله ويجوز اختصاصا اعتبارا يكون لاصل كانه دفع وهو ان يقال لما حركت الخاء على اى وجه كان فلم يقع الاحتياج الهمزة لاستغناء التللفظ عنها فاجاب بقوله اعتبارا بالسكون الاصل فيها انما اجتلبت الهمزة مع كسر الخاء نظرا الى اصله سكون الخاء وعرض بحركتها

الخرابه
 او ثقلت كسره التراب
 ادمت بعد الابال
 ما ذكره المولى
 يستقيم ان يوطأ
 عند الادغام
 سكتا واجتماع
 الى الساكن
 التقاء الساكنين
 والتركيب لا كسر
 ان يفتح الساكن
 كالبكر والفتح

حركة العين ان اعزمت حركة
 الصاد والهم قانبا من قوله
 ولما الحرف الساكن بين الفاء
 والعين فجاوز فحين فقام
 الفاء والساكن فقال ١٢

ايضا
 ١٢

نصف

مسالك
ل
بشتار
لحمزة
ولكلام
فد
ر
ا

١١٩
الصحيح فان اقلها المهور اذا
اطلق ليقيم منه الخلع عن التتبع
وحرف العدة والافضل الصنف
المهور والواجب المهور وان كان
حكم المهور في ذلك الا ان ينفق
من غير المهور فان منشا ان ينفق
وان منشا ان لا ينفق في ذلك
والاشك ان الحكم في المهور من
حيث هو مهور ولا يخفى على المهور
سالم المهرين في المهرين في المهرين
على

متحركة ومتحركة ما قبلها لا تقلب بشئ بل تجعل الهمزة بين يمين لقوة عربيتها له
طبيعتها بالحركة نحو سال تجعل الهمزة بينهما وبين الالف مثل تجعل الهمزة بينهما وبين الواو
المراد من بين بين هو المشهور لا غير الا اذا كانت اى الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا
مضبوحة ما قبل الهمزة واو او اوا او استثناء ومفرغ من قوله والثاني ان يكون اذا كانت الهمزة
له تجعل الهمزة بين بين في جميع الاحوال الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا ومضبوحة
فحينئذ لا تجعل بين بين بل تقلب واو او ياء نحو مياد اصله ما يركس اليم وفي الهمزة قلبت
الهمزة بالياء من المثرة وهي العداوة والحقد يعني كنه وجوت اصله جوت بضم الجيم وفي
الهمزة وقلبت الهمزة بالواو وحل جوت وهي ظرف يضعون فيه العطر لان القوم الساكنين
في حق اللين فقلبت كما في الساكن اى تقلب الهمزة المفتوحة واو او ياء كما تقلب الهمزة الساكنة
بها اذا الحكمي يعتبر بالحقيقى فان قيل لم لم تقلب في سال وهمزة مفتوحة ضعيفة
تقدير السؤال انك قلت ان الفتحة في حكم السكون فالهمزة في سال مفتوحة وهي حكم
السكون فصارت الهمزة ضعيفة كالسكون فلم لا تقلب فاجاب بقوله قلنا فتحها صارت
قوية بفتحة ما قبلها اى لان سلم ان الهمزة ضعيفة بل صارت قوية بامانة فتحة ما قبلها
ضم الجنس الى الجنس بوجوب القوة كالرفيق في الطريق الخالى عن الماز فانما بوجوب التقوية
بدون الرفيق ونحو لاهناك الرقع شاذ جواب سؤال وهو ان يقال اذهبا الى اصله فانه
يفتح الهمزة وفتح ما قبلها فينبغي ان لا يجوز قلبها بالالف كما لا يجوز في سال فاجاب
شاذ مخالف للقياس قال الفرزدق شعر امرئ مسلمة البغال تسير في فارسي فانه
لا هناك الرقع والنوع الثالث من تخفيف الهمزة ان تكون اى التخفيف بالفتح انما يوجب
اذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها ساكنة في لا تخذ فاوله ولكن تالين فية اى سكتهم
في هذا النوع اللين عربيتها المجاورة الساكن ما قبلها بانه تمخذه اى الهمزة لا اجتماع الساكن
الهمزة وما قبلها بانه اعطى حركتها اى الهمزة لما قبلها البقاء انما كراهية انه
اذا كان ما قبلها حرف صحيح نحو مسلمة اصله مسئلة او او نحو يفرضه او ياء نحو يري
باه اذا كانت اصليتين كما عرفت او مزيدتين بمعنى اللاحق في وجوبه وسيل اصلها جوا
وجيش والواو والياء اللاحق فيهما ووزنهما فيعلة وفيعل ولما قيد بها بالزيدية
احترار عن الزيدتين اللين مثل او مقررة ويا خطية لان او مفعول ويا فاعيل
بمنزلة الالف في فعال ومفعال فلا يحتملان الحركة فلا يقال مقررة وخطية بقل كراهية
الى الواو وحذفها نحو مسلمة اصله مسئلة نقل حركة الهمزة الى السين وحذفت في

ما يصح من حيث هو
 على قديمه
 البطل فاعل
 غفرت ذنابه
 صيغة الواحدة
 الام من رعي
 و الرعي
 فاعل
 شادى
 ١٢
 النداء
 المفعول
 فعل
 ثم
 القياس
 والفتحة
 ضمير
 فاعله
 و هو
 ملا

2

179

1A

السؤال واربعين
من جعل الالف في
الاجتماع الساكنين

بمنزلة الفاعل
من جعل الالف في
الاجتماع الساكنين

قوله
قوله الالف في

قوله الالف في
قوله الالف في

قوله الالف في
قوله الالف في

قوله الالف في
قوله الالف في

قوله الالف في
قوله الالف في

كانت الاولى مضمومة قلبت الثانية واوا واخوات اصله اء ثم ما ض مجهول من الابدال
 يعني رختن فقلبت الهمزة الثانية الساكنة بالواو وكذلك اء ثم ما ض مجهول من الابدال
 يعني الفت كرفتن اصله اء ثم ما ض ففعل به كما فعل في اوثر واذا كانت الاولى مكسورة قلبت الثانية
 اء نحو ايسر اصله اء ثم ما ض ففعل بها في كلمة واحدة الاولى مكسورة والثانية ساكنة
 قلبت الثانية بالياء الا في ائمة استثناء مفرغ عن قوله فقلبت الثانية الفاء الى ياء
 هذا القد راعني قلب الهمزة الفاء الى جعل الالف بالياء والائمة اصلها اء ثم ما ض ففعل بها
 ام كاعمة واجمة جمع عماد وجماد جعلت همزها الفاء كما في جرت جعلت الهمزة الفاء
 في اجتماع الساكنين وذلك لانه متى اجتمع الساكنان على غير هذه وجب الامر
 الحذف او تحريك الاول ولا سبيل الى الحذف لانه يصير بعد الحذف ائمة فيلتبس بالائمة
 وضوء من الاء وهي القصيدة ولا يمكن التحريك ايضا لانه لو حرك الالف لصار همزة
 تعنينا فمما فرمنا عنه من الحذف وهو التكملة بالهمزتين وذلك متروك للتقليل فوجه
 بل الثاني بان تقلب الهمزة الثانية الفاء وتقلب الالف بالياء لان الالف لا تقلب
 لف ولا بالواو لانه ثقيل خصوصه ما اذا حرك فتحين الابدال بالياء فان قيل ينبغي ان يدغم
 بنقل حركة اليم الى الهمزة لئلا يقع التفتير لكذا لانه يلزم اهل اصل وهو بدل
 همزة الثانية الساكنة التي وقعت بعد الهمزة المفتوحة بالالف في اصل اعمال الاصل
 فعال ولم يلد على فيدعي باصلاين ولم تقلب الواو او الالف بالالف بالاتفاق وهذا اختيارنا
 عند غيره ادغم اليم في اليم بنقل الحركة فصارت ائمة ثم ابدلت الثانية بالياء لانه متى اجتمع
 فان وكان الاولى مفتوحا مع كسر الثاني قلبت الثالثة ياء وعند الكوفيين لا تقلب
 رة الثانية بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين وقروء عند هم اي الكوفيين ائمة الكسر
 برتين والادغام فان قيل اجتماع الساكنين في حدها جائز فلم لا يجوز ائمة قلنا الالف
 ليست بمدة فكيف يكون اجتماع الساكنين في حدها وحاصل الجواب ان الالف ليست
 معتبرة في اجتماع الساكنين على حد هو ان يكون المدد زائدا كما في قوله تعالى ولا تفتن
 ن دابة وغير ذلك فاما المدد في ائمة اصلية مبدلة من الحرف الاصل وليس المراد من قوله
 بمدة انها ليست اصلا لان حد الهمزة صادق على الهمزة التي في ائمة لان المدد من يكون
 حلة ساكنة وحركة ماقبلها موافقا وفي ائمة هذه المثابة واما كل واحد ومرفشا
 سوال وهو ان يقال اصل كل كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
 زبالواو لسكونها وانضمام ماقبلها كما في اوثر لانه اجتمع الهمزتان وكان الاولى

ليست بمدة زائدة بل هي
 من ائمة اصلية فتكون في حكم
 الاصلية ومنها ما يحتاج الى
 الفصل قال ابن ابي عمير
 الاول حرف ليد والالف
 في غير نحو دابة وفرضه ونور
 الثوب وقال الشيخ ابن ابي عمير
 التقاء الساكنين في بعض
 الوقف من في المنع
 بين كلمته نحو فليقلعوا ولا تضربوا
 ونور الثوب والالف
 قوله بالابدال قلب المدد
 بالمدد الزائدة والالف
 حرف العلة بل على ما قيل
 كون الاول حرف ليد اصلها
 لم يعم لان الواو كان ثانيا
 على جوازها جاز في الاصل
 على تفاوتها فيما بين التفتير
 بالزائد نحو فليقلعوا ولا تضربوا
 التفتير بالاصلي الالف نحو فليقلعوا
 في جميع الامور على تفاوتها
 فان لم يكن في الاصل تفاوت
 في التفتير فيكون

لغدت لا على من التثنية بل لعدم الاحتياج اليها وتثنيها في ناس أصله ناس شاذ
 جواب سؤال هو ان يقال ناس أصله ناس فقد حذف هـ من أول الكلمة ولدت
 قلت لا يخفى الهـ في أول الكلمة فاجاب بانه شاذ وكذلك الله أصله الهـ جملة مستاترة
 أي مثل حذف الهـ بطريق الشذوذ في ناس حذف الهـ في الهـ شاذ غند فوالله فصار
 له نون دخلوا عليه الألف واللام فصار الألف ثم ادغم اللام في اللام فصار الله وقيل أصله
 حذف الهـ الثانية فنقلت حركتها إلى اللام فصار الألف ثم ادغم اللام في اللام فصار الله
 يقال في يرى هذا التشبيه من حيث نقل الحركة دون الادغام يعني كما حذف الهـ
 قلت حركتها إلى الراء في يرى أصله يراى فقلت الياء الفاعل كرها وانفتاح ما قبلها
 لينت الهـ أي اسكتت معلقة فاجتمع ثلث سواكن أعني الراء والهـ والياء والياء
 قبله عن الياء فحذف الهـ المقلبة عن الهـ دون النقلة عن الياء ويدل عليه قوله
 بطي حركتها إلى الراء فصار يرى وهذا التثنية واجب في يركدون اخواتهن مضارع مهمول
 ين معتل اللام نحو نأى ينأى وغيره مع اجتماع حرف العلة بالهـ في الفعل الثقيل
 الاستعمال لا يجب التثنية في غيره وان اجتمعت الهـ مع الياء لان في غيره
 جدا كثرة الاستعمال الجار والمجرور أعني قوله مع اجتماع الهمزة في محل النصب كونه جار
 يرى أي هذا التثنية واجب في يرى حال كونه جاريا معاهدة الامور الثلاثة ومن
 يركدون في قوله واجب فعل الأول يكون حالا من المفعول وعلى الثاني يكون
 عن الفاعل كذا قيل وذكر بعضهم ان هذا ثابت للواجب يعني ان هذا التثنية واجب
 الاستعمال مع اجتماع حرف العلة بالهـ في الفعل الثقيل والحق انه لا حاجة
 ماثيد لان العلة وهي كثرة الاستعمال ثابتة بنفسها غير مفتقرة إلى التثنية
 ثابتة لا تورد ثباتها ولا يورث في سائل ومن ثم أي من اجل ان هذا
 يف في يرى واجب على اجتماع ثلث شرط احدها اجتماع حرف العلة مع الهـ
 ناجة ما عدا في الفعل الثقيل والثالث كثرة الاستعمال لا يجب في ينأى فقد شرط
 نافيير وهو كثرة الاستعمال ومتى انتفى شرط من شرائط الوجوب يبقى على أصله
 ثم لا يجب هذا التثنية حتى يقال وجوبه ليس في ينأى ايضا فقد شرط الاول فيه
 مع حرف العلة مع الهـ وكذا لا يجب هذا بل يجوز ان يقال لم يركد في شرطه الشرط
 وهو كونه فعلا ثقيلا لما فرغ المصنف من بيان الهـ المجرمة عن التثنية شرع في بيان
 بالحق بما الضامير الياء فقال تقول في الحاق الضامير يراى رايا وراى

قوله في يرى
 الذي يركدون
 الاسم مفعول من يركدون
 لان هذا التثنية واجب
 في يرى والياء
 وركد في يرى
 الجواب وانتم من ذلك
 باب يرى وركد
 صاحب التثنية
 مخالفت لغيره
 العارضة التثنية
 من نحو يركدون
 الهـ من دون الراء
 بانها واجب
 لان ما فيها
 امر اذا لم
 من نحو يركدون
 الهـ من دون الراء
 ذلك لانه
 الحكم به
 الذين

١٢٥

جواب سوال مقدر و هوان يقال لم يبين وجه اعلال الياك كما بين في جمل اعلال الحفرة
من الحذف ونقل الحركة وغيرها فاجاب بقوله و اعلال الياك سيجي في الناقص لم يذكرنا
من الحذف ونقل الحركة هو تخفيف الحفرة و اعلال الياك فسيجي ممن بعد ان شاء الله تعالى
المستقبل منه يرى يريان يرون ترى تريان ترون توين تويان
توين اري توي وحكم يرون مثل حكم يري في هذا التعليل وهو ان قلب الياك الفاء
ثم تليان الحفرة ثم تحذف لاجتماع ثلث سواكن فتعطي حركة الحفرة للراء ولكن هذه
الالف لانه هو لام الكلمة في يرون لاجتماع الساكنين هما الالف و واو الجمع و جمة مستند
لخالفة بينهما و هوان اللام في يري ثابتة وفي يرون عهد و فتوا ايضا ان حذف الحفرة في
يرون لاجتماع الساكنين بسبب اتصال و الجمع وفي يري لكثرة الاستعمال فحركات الياك
في يريان تثنية يري لطور والحركة لاجل الالف اذا لا بد للالف ان يكون قبلها مفتوحا
فيل في قوله لطور والحركة نظر لانه لا يجوز ان يكون طور والحركة علة لتريك الياك فالاولى ان يفتح
لا بد له لاجل الالف لما عرفت وفي بعض النسخ وقعت عبارة الماتن هكذا ولا تقلب الياك
في يريان لطور والحركة انتهى فعلى هذه النسخة يصير معنى العبارة هكذا لا تقلب الياك في
يريان بالالف لوجهين احدهما لطور والحركة عليها والناقص اشار اليه بقوله ولا تقلب الياك الفاء
اي لا يمكن قلب الياك الفاء في يريان فهذه على تقدير الازدواج يعني ان طور والحركة ان كانا معا
عن الاعلال والجواب هذا وان لم يكن مانعا فالجواب هو لا التباس كما اشار اليه بقوله
لاننا اذا قلبت الياك الفاء مجتمع الساكنات احد هما الف التثنية والثاني الالف التقلبية
عن الياك ثم حذف احد هما اي الالفين يلتبس التثنية بالواحد في مثل ان يرون ثم
وذلك لان بعد الحذف يصير يريان فاذا دخل عليه لفظ لن يسقط النون فيصير يري
فالتبس التثنية بالمفرد وكذلك لفظان فام تقلب الياك الفاء لا يفيض الى الالتباس
الموجب للفساد وهما الجحان اما الاول ان المانع من الاعلال في يريان هو وقوع الساكن
بعد حرف العلة لاطور والحركة عليها فلو كانت الحركة حارضا او لازما سول في جوار الاعلال
معه واما الثاني فلا نرى يؤدي الى التناقض كلام الصوذ لان قوله وحركة يريان طارية
يدل على ان الياك اذا كانت متحركة بحركة طارية غير اصلية واقعة ما قبلها لا تقلب الفاء وقوله
متصلا بهذا لا تقلب الفاء لم يدل على ان الياك اذا كانت متحركة بحركة طارية واقعة
ما قبلها تقلب الفاء لانهما هنا لا تقلب لان يؤدي الى اجتماع الساكنين حذف احد هما
يؤدي الى التباس التثنية بالواحد وليس التناقض لانه قلنا اجاب الم على تقدير

قوله والاقبال الى
 القائلين والاعمال
 سوال واراد على قائل
 قبال الى ولا القائلين
 بعد قوله يكون حركتها
 عارضة في غير حركتها
 ومن قبال القائلين
 الا ان يكون اقبال
 لعدم قبال اليها
 بغيره القائلين
 في الصورة والاعمال
 في ذكره في كل
 قبال اليها والاعمال
 ١٢٩
 وقال القائلين
 لفتلالت طلال
 ايضا
 يلبس بالواحد
 اليها والقائلين
 تتران دادا
 صار لي برغي
 صلت او صعد
 ان من القائلين
 التفاتت
 جلال
 الذين

ستقيم فان السائل السال في بيان نظر الى تحريك الياء وانفتاح ما قبلها فتقسم
 طع النظر الى حركة طارية او لازمة ووطن ان العلة في قلب الياء الفاعلة هو تحريك
 بار وانفتاح ما قبلها سواء كانت حركتها طارية او لازمة كما هو عند البعض وليس
 ثم كذلك بل العلة في قلب الياء الفاعلة كونها متحركة لازمة غير طارية مع انفتاح
 قبلها فلما قال المصنف وحركة ياء يريان طارية في مقام الجواب علم منه ان طو
 كثر مانع عن التعليل عند فصم جوابه ويستقيم وعلى الثاني فانه انما قال لا تثلب
 الخ بطريق النزول اي وان سلمنا ان طو والحركة لا يمتنع قلب الياء الفاعل في ان
 ب الياء القافي يريان لكن لا يقلب بالالف لاجتماع الساكنين فلو حذف فاحدهما
 الى الالف لتباس بالواحد واصل ترتيبه ترتيبين على وزن تفعيلين فحذفت الهزنة
 لت حركتها الى الراء كما في يري فصار ترتيبين ثم جعلت الياء الاولى الفال فتحت
 لها فصار ترتيبين بهذه الصورة ولا يقرأ لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف لاجتماع
 كينين فصار ترتيبين وسوى بينهما اي واحدة المؤنث المخاطبة وبين جمعة المؤنث
 لبا في اللفظ في مجيئه ما على صفة واحدة اكتفاء بالفرق التقديرى فان الواحد
 ترتيبين على وزن تفعيلين كما ذكر في المتن واصل الجمع ترتيبين على وزن تفعيلين ثم
 الال ترى فصارتين وقيل وجعل الفرق التقديرى ان النون في ترتيب للوحدة والآخر في
 ط في الجزم والنصب في الجمع ضمير لا تسقط ابدلان الياء في الواحدة زائدة وفي الجمع
 لمة تقول في وزن الواحدة تقين مجذ فلام الكلمة وعينها وفي الجمع تقفن ببيات اللام
 لعين كما في ترتيب فان الواحدة اصله ترمين على وزن تفعيلين فاسكت الياء
 ففت لاجتماع الساكنين فصار ترمين على وزن تفعيلين مجذ فلام والجمع باق على
 وقيل ان كسرة الميم في الواحدة عارضية ان قيل بالنقل وفي الجمع اصلية وسيجيء
 هذا الاعلاء في الناقض ان شاء الله تعالى هذا شروع في احكام اخر من المهور
 اذا دخلت النون الثقيلة في الشرط كما في قوله تعالى فاما ترتيب من البشر وحدها
 النون علامة للجزم اصله ترتيبين قلبت الياء الاولى بالالف لتحركها وانفتاح ما قبلها
 ساكنان الالف والياء فحذفت الالف فصار ترتيبين ثم نقلت حركة الهزنة الى
 ففت الهزنة فصار ترتيبين ثم ادخلت عليه حرف الشرط وهو كلمة المنقط النون
 فصار اما ترى فلما دخلت عليه نون التاكيد كسرت الياء لاجل نون التاكيد
 ان الله تعالى الساكنان احدهما ياء الضمير والثاني نون المدغم ولا يجوز حذف واحد

قوله واصل ترتيبين الخ
 اي قوله فصار ترتيبين مخالفا
 لما ذكره في تحقيقه في قلب
 مخالفا لاصل واعترض
 عليه بان فتحه ما قبلها لا
 كما هو منقول في تحقيقه
 الفاعل في ترتيب
 ان الراء في الاصل اعني
 الما في تحريك الراء ان
 حركة التصلب مجتبه
 هذا التقافون والالزام

١٢٤
 بقوله في غير معتبر لان القول ان
 به المهور في الالف معتبر كما هو
 فكتب الياء الفا واصلها في
 حركه الهمزة في بقية الالف
 انصاف
 حذفت الالف وهذا هو
 من حذفت الالف وهذا هو
 اولي بالضمير لان الالف
 ١٣ جلال الدين ١٢

منهما لم تحرك الياء بالكسرة كما أشار إليه بقوله وكسرت ياء التانيث حتى يطرد ويحسم في
التأكيد كما في اخشين وسجى تمامه في باب اللين كما ان شاء الله تعالى لما نفع لهم
عن بيان الماضي والمستقبل شرع في بيان الامر فقال الامر منه تر ياء ترى ياءين كما
يجعل الياء الفاء في ياء تعال الزيان لان الامر ما اخذ من المضارع ويجوز ان ياء الوقف
هي هاء السكتة نحوته يعني يجوز الوقف على ت ويلحقه هاء الوقف فيقال امره وذلك لان
الوقف على نحو واحد ساكن متعدي وفيه نظر لان الحاق هاء السكتة في نحوته كانه في كل
كلمة كان حرفا عند الوقف فكيف قال الامر ويجوز بهاء الوقف فخذت هاءه كما في ترى
اي حذفت هاء الامر لان اصلها راى من ترى على وزن فعل ونقل حركة الحرف في الراء ناسية
عن هاء الوصل فخذت ثم حذفت الياء لاجل السكون فصارت تقول بالنون الثقيلة
ديت وايات روت ريان رينان ويجوز بالياء في رين لانعدام السكون كما في ارمين
اي لانعدام السكون في المعتل في حال النون فيه وذلك الكلمة ولم تحذف والجمع في وزن
جمع المذكر لاعداد ضمته ما قبلها لانه لا ترفع على الواو كما في ارضون بخلاف لغزن وارضق كوزنه
ما قبلها والرفع على الواو اصله فزودت الواو الاولى بعد ما انزلت عنها بحركة لانعدام
السكنتين فالنقطة ايضا ساكنان وهما ضمير الجمع والنون الدغم فخذت والضمير لكونه فضاء
لغزن فازالت ينبغي ان لا تحذف والضمير لانعدام الساكنين لان التقاءهما مناسق ولا يفتقر
في الدغم قبله لاي مثل نمود التوب قلنا انما يفتقر التقاءهما في الدغم قبله لاي اذا كان الدغم والياء
في كلمة واحدة وذلك لم يوجد اذ الضمير كلمة اخرى والنون كلمة اخرى فان قيل لم يرفع الحذف
في التنخيرة وجمع المؤنث نحو اضر بان واضر سنان قلنا لو حذف الالف من التني لانس
بالفرد ولو حذف من جسم المؤنث لاجتماع ثلاث نونات فانعدم الحذف لعدم الالتباس لاجتماع
ويقال امره بالنون الخفيفة رين بانثا بله الفتحة لانه الواحد رون باثبات الواو الضمير لانه
رين باثبات الياء السكونية للواحد المؤنث ثم شرع في بيان اسم الفاعل فقال اسم الفاعل الواو اصله راى
قلنا الضمير على الياء فخذت فالتقى الساكنان احدهما الياء والثاني التنوين فخذت الياء لا الياء
اول الساكنين ومن دأبهم حذف ساكن اول عند اجتماعهما لان التنوين علامة التثنية فاعاد
لاخذت كما مر عند فاعمل بالغرض فصادرا ولا تحذف هاءه اي هاء الفاء من مرائي
كما يحى في المفعول من ان وجوب حذف هاءه في ترغيز قياس لما مر فلا يتبع غيره
من الفاعل والمفعول وقيل لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة يعني لو حذف الحرف في اسم
الفاعل لخذت فها في فعله ينقل حركتها الى ما قبلها كما في الفعل لم ينقل الحركة غير ممكن لان

[illegible]

بقية كرتن ونحو آداب يا د ب من ضرب ال ادب لكانه من مدح جري عيقل الادب بهان خزان
 يقال ادب اي دعالى المائدة ونحو اهيب يا هيب من حذ منع اى استنقل وقيل ثبت ونحو
 ياتج من علم ال ايج بالميم ونحو شوي شرن ونحو اسئل يا سئل من كرم يكرم ال اسئل والاسئلة
 كندوي شرن والهم هو العين يحي من ثلثة ابواب نحو دى بوى من منع الوثيرة دين
 ونحو يليس يليس من سمع الياس نويد شرن ونحو لوم يلوم من كرم اللوم نكر كير شرن
 والهم هو ال ايم يحي من اربعة ابواب نحو هنا يهنا من ضرب لطيفة عطاردن وكوريدن طعام
 كى ونحو سبأ يسبأ من منع السبأ نخرين وتبان يانه زدن وباتش سوخن ونحو صدى
 يصدى من سمع الصدى لكانه كرتن ونحو جرد يجر من كرم الجزرة دير شرن ولا يحي من
 المضاعف ال ايم هو الفاء نحو ان يان من ضرب ال ايان نايدن ولا تقع الهمزة موضع
 العلة يعنى كل موضع يقع فيه حر العلة لا يقع فيه الهمزة لانه لو وقعت تغير الهمزة كما
 في كلمة المعتلة وذلك متعد ومن ثم لا يحي في المثال ال ايم هو العين وهو ال ايم هو ثمة
 الود زنده وروكر كرون من ضرب قيل الود دفن البيت حيا وهو ال ايم منه وجا يحي
 الوجود بكار زدن وكرن زدن من فتح ومن ثم لا يحي ايضا في ال ايم من المعربات ال ايم هو
 الفاء والهم هو ال ايم نحو ان يوان ال ايم هو ال ايم هو ال ايم هو ال ايم هو ال ايم هو
 اى فوج فلان واصل ان كون قلت الواو الفاء نحو كها وانتقاص ما قبلها ونحو جار يحي
 من ضرب الجي والجميمة ارن ومن ثم لا يحي منها في الناقص مطلقا ال ايم هو الفاء والعين هو
 ادى يارى من ضرب لارى ركين كرون ريح وقيل ابنى كرون وادى من منع الوثيرة دين
 من ثم لا يحي ايضا في اللفيف المقرون مطلقا ال ايم هو الفاء نحو اوى من ضرب لوى كركير
 ومن ثم لا يحي منها ايضا في اللفيف المقرون مطلقا ال ايم هو العين نحو وادى من حذ
 الوادى ومعه كرون فلما فرغ من اقسام الابواب شرع في بيان حكم الهمزة كتابة فقال تكتب
 الهمزة في الاول على صورة الالف في كل الاحوال سواء كان مضموم متحرك او مفتوح متحرك
 لخذ او مكسور نحو ابل لحقة الالف وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات وتكتب الهمزة
 في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها نحو اس ولوم وديب المشاككة اي لاجل
 المناسبة فيما قبلها واذا كانت متحركة تكتب على وفق حركة نفسها حتى تعلم كها نحو ال ايم
 وسم السوال واللوم فقدم واما السائمة فعلى سكر من يعنى طراست كرون من حذ مع يعنى اذا
 كانت الهمزة في الوسط متحركة تكتب على وفق حركة نفسها فاذا كانت مضمومة تكتب بالواو واذا
 كانت مكسورة تكتب بالياء واذا كانت مفتوحة تكتب بالالف كما عرفت واذا كانت اى الهمزة

في هذا القسم اصلا بهما في الدين
 قوله وقوة الحب الزيادة
 الظاهر ان عطف على قوة الحجة
 الالف فيكون ج قوة الحجة
 البقرة مكتوبة بصورة الالف
 في الابتداء وفيما لم يسم
 ان لو كانت البقرة حرفا فصحت
 كقولهم العلة لا يسم الخ
 والمدرى عدم تخفيفها
 في اول الكلمة كما في اول
 سورة مدثر لا يسم الخ
 البقرة حرف في الابتداء
 والمدرى كتابة البقرة في الابتداء
 بصورة الالف ويمكن ان يسم
 ان رفع ما يتوهم ان البقرة
 كتبت بصورة الالف لا يمكن
 ان يتوهم ما يكون البقرة صورة
 لا يحتمل الحركات وهو الالف
 الضعيف فاجاب بان الالف
 قوى لغيره

من التاء في قوله لا يبدل ان الاحلال انما يكون بالسكون او بالقلب الى حرف العلة او
 بالمدح فقلت منها لا يمكن اما السكون فليقتضيه لا يبدل ولا يتبدل بالسكون متعذر وهو
 محال وكذلك القلب غالباً يكون في حرف العلة فيلزم املتحصيل الحاصل ولا يتبدل
 بالسكون اذ من جملة حروف العلة الالف وهو لا يكون الا ساكنة ولما حذف قلتصانه
 من القدر الصالح في الثلاثي ولما في الثلاثي المزيد فيه نحو اوجم يوجب الالفاظ بينه
 وذكورون فلا يتبع الثلاثي الجرد جواب سوال وهو ان يقال ان التقصان من القدر
 الصالح في الثلاثي المزيد فيه غير موجود فينبغي ان يحدف حرف العلة منه فاجاب
 بان يجعل الزوائد تبعاً للثلاثي الجرد ولا يعوض بالتاء في الاول والاخر حتى لا يلتبس
 والمصدر في نفس الحروف جواب سوال وهو ان يقال ينبغي ان يحدف الواو من عدل ثم عوض
 عنها بالتاء حتى لا يخرج عن القدر الصالح فاجاب بان يعوض بالتاء في اول الكلام كالتاء
 بالمضارع وهو تعدل ويوعوض في الاخرى يلتبس بالمصدر نحو عدت واما قال في نفس الجرد
 فان الالتباس بالكونت السكتا مستغف فان الماضي مسمى على الفهم والمضارع يكون معر بالكون
 المختلفة وكذا المصدر ومن ثم اى من اجل الالتباس لا يجوز ادخال التاء في الاوالة العدة للالتباس
 بالمضارع كوزيد التاء في اول العدة ويجوز ادخال التاء في التكلان لعدم الالتباس
 بين التكلان وتسمى اخذ جواب سوال وجهها ظاهر فاعني عن البيان فالحاصل
 ان الواو التي هي فاء الكلمة من التكلان محذوف والتاء عوض عن الواو وهذا عند
 المصنف واما عند غيره فالتاء بدل من الواو قائل وعند سيبويه يجوز حذف
 التاء كما في قول الشاعر ان الخليط اجدوا البين فاجروا واخلفوك عدل الاء
 الذي وعدوا والمراد عدل الامر وهي المصدر في حذف التاء للضرورة والمراد من
 الخليط الاحياء المجتمعون وقالوا اجدوا البين اي اختاروا الفرقا وقوله فاجروا
 اليه ذهبوا وقوله واخلفوك عدل الامر الذي اي خالفوك في عدل الامر الذي وبه
 به اعلن ان الكاف في قوله كما في قول الشاعر الم منصوب على انزعة مصدره
 وهو موصوفه عبارة عن الحديث اي يجوز حذف التاء عند سيبويه من مدح
 حذف كائن في قول الشاعر ان الحذف والتعويض من الامور الجائزة عند
 سيبويه الامور الواجبة فاذا كان التعويض كذلك يجوز ترك التعويض
 اثباته وعند الفراء لا يجوز الحذف اي حذف التاء في مدح لانها عوض عن الم
 فلو حذف يلزم حذف العوض المعوض عنه وذلك غير جائز وقيل لو حذفت
 الواو لم يطر ك الفرق بين المذهبين

من التاء في قوله لا يبدل ان الاحلال انما يكون بالسكون او بالقلب الى حرف العلة او
 بالمدح فقلت منها لا يمكن اما السكون فليقتضيه لا يبدل ولا يتبدل بالسكون متعذر وهو
 محال وكذلك القلب غالباً يكون في حرف العلة فيلزم املتحصيل الحاصل ولا يتبدل
 بالسكون اذ من جملة حروف العلة الالف وهو لا يكون الا ساكنة ولما حذف قلتصانه
 من القدر الصالح في الثلاثي ولما في الثلاثي المزيد فيه نحو اوجم يوجب الالفاظ بينه
 وذكورون فلا يتبع الثلاثي الجرد جواب سوال وهو ان يقال ان التقصان من القدر
 الصالح في الثلاثي المزيد فيه غير موجود فينبغي ان يحدف حرف العلة منه فاجاب
 بان يجعل الزوائد تبعاً للثلاثي الجرد ولا يعوض بالتاء في الاول والاخر حتى لا يلتبس
 والمصدر في نفس الحروف جواب سوال وهو ان يقال ينبغي ان يحدف الواو من عدل ثم عوض
 عنها بالتاء حتى لا يخرج عن القدر الصالح فاجاب بان يعوض بالتاء في اول الكلام كالتاء
 بالمضارع وهو تعدل ويوعوض في الاخرى يلتبس بالمصدر نحو عدت واما قال في نفس الجرد
 فان الالتباس بالكونت السكتا مستغف فان الماضي مسمى على الفهم والمضارع يكون معر بالكون
 المختلفة وكذا المصدر ومن ثم اى من اجل الالتباس لا يجوز ادخال التاء في الاوالة العدة للالتباس
 بالمضارع كوزيد التاء في اول العدة ويجوز ادخال التاء في التكلان لعدم الالتباس
 بين التكلان وتسمى اخذ جواب سوال وجهها ظاهر فاعني عن البيان فالحاصل
 ان الواو التي هي فاء الكلمة من التكلان محذوف والتاء عوض عن الواو وهذا عند
 المصنف واما عند غيره فالتاء بدل من الواو قائل وعند سيبويه يجوز حذف
 التاء كما في قول الشاعر ان الخليط اجدوا البين فاجروا واخلفوك عدل الاء
 الذي وعدوا والمراد عدل الامر وهي المصدر في حذف التاء للضرورة والمراد من
 الخليط الاحياء المجتمعون وقالوا اجدوا البين اي اختاروا الفرقا وقوله فاجروا
 اليه ذهبوا وقوله واخلفوك عدل الامر الذي اي خالفوك في عدل الامر الذي وبه
 به اعلن ان الكاف في قوله كما في قول الشاعر الم منصوب على انزعة مصدره
 وهو موصوفه عبارة عن الحديث اي يجوز حذف التاء عند سيبويه من مدح
 حذف كائن في قول الشاعر ان الحذف والتعويض من الامور الجائزة عند
 سيبويه الامور الواجبة فاذا كان التعويض كذلك يجوز ترك التعويض
 اثباته وعند الفراء لا يجوز الحذف اي حذف التاء في مدح لانها عوض عن الم
 فلو حذف يلزم حذف العوض المعوض عنه وذلك غير جائز وقيل لو حذفت
 الواو لم يطر ك الفرق بين المذهبين

قوله ان الضمائر التي هي
حرف في جميع الازافات
اولا ان الضمائر التي هي
مقامها اي مقامها في الازافة
مقارن في الازافة تقوم
الضمائر التي هي في الازافة
مقارن في الازافة تقوم

قوله ان الضمائر التي هي
حرف في جميع الازافات
اولا ان الضمائر التي هي
مقامها اي مقامها في الازافة
مقارن في الازافة تقوم
الضمائر التي هي في الازافة
مقارن في الازافة تقوم

لفات الغرض الذي أتى لأجله وهو انه لما كان الحذف مخرج من قد الصالح وذلك
غير حسن وقد في العلة وحجى بالحذف عوضا من الحذف حتى لا يخرج الكلمة من القدر
الصالح صوف لو حذف في التاء ايضا لفات الغرض هو عدم الخروج من القدر الصالح
فلا يجوز الحذف الا في الاضافة لان الاضافة تقوم مقامها اي التاء الاستثناء مفرغ
لا يجوز حذف التاء عند الفاء في جميع الاحوال الا في حالة الاضافة لانها قائمة
مقام التاء وكذلك حكم الاقامة والاستقامة ونحوها الكاف في محل الوقف على
انه خاير البتة والمبتدأ هو الحكم له مثل حكم العدة حكم الاقامة في حق حذف
التاء وعدم الخلاف على اختلاف المذهب المذكورة السابقة ويحتمل ان يكون معنى
ومثل حكم عدة حكم الاقامة في ادخال التاء المعوصنة في اخر الكلمة فعلى هذا
ان ترفع الاختلاف ومن ثم اي من اجل ان التاء تحذف لأجل الاضافة حذفت في قوله
تعالى وإقام الصلوة اصله اقامة الصلوة كما فرغ عن بيان احكام المثل انظر في القدر
الصبيغة مع قطع النظر الى اتصال الضمير به شرع في بيان احكام المثل اذا اتصل
به الضمائر فقال وقول في الحاق الضمائر وعد وعد والهم ويجوز فيه عد
ادغام الدال في التاء لقرب المخرج هذا يحتمل ان يكون بيان حكم المثل عند اتصال
الضمير بالرفوع البارز بها ويحتمل ان يكون جواب سوال مقدر وهو ان يقال لا يحذف
الدال تاء وقد عظم في التاء نحو وعدت اصله وعدت المستقبل منه بعد ان اصله
يؤيد في حذف الواو لانه الى الاخر والسنان يلزم الخروج من الكسرة للتقديرية وهي الياء
الى الضمة التقديرية وهي الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة الحقيقية وهي
كسرة العين ومثل هذا ثقيل ايه الخروج من الكسرة الى الضمة وبالعكس مطلقا سواء
كانتا حقيقيتين او تقديريةين ومن ثم اي من اجل الخروج من الكسرة الى الضمة و
بالعكس ثقيل لا يجي لغته على فعل بكسر الفاء وضم العين وفعل بضم الفاء وكسر العين كجاء
بكسر الحاء المهملة وضم الباء الواحدة تحتانية اسم قبيلة ودثر بضم الدال المهملة و
كسر الهزة ودية شبيهة بابن عرس يقال له بالهند نول وهذا نولان من الضوم
فلا يقاس غيرها عليها وما حذف الواو من تعد واخوانه ايضا للمشاكله و
المناسبة فان قيل اصل حل القليل على كثير فلم يعكس قلنا المقصود هو
التخفيف وهذا لا يحصل الا بهذا الطريق فان قلت لم يحل الجهول على المعروف
وان كانت العلة مفقودة لما ذكرت من طلب التشاكل قلت الجهول يخالف المعروف

قوله ان الضمائر التي هي
حرف في جميع الازافات
اولا ان الضمائر التي هي
مقامها اي مقامها في الازافة
مقارن في الازافة تقوم
الضمائر التي هي في الازافة
مقارن في الازافة تقوم

قوله ان الضمائر التي هي
حرف في جميع الازافات
اولا ان الضمائر التي هي
مقامها اي مقامها في الازافة
مقارن في الازافة تقوم
الضمائر التي هي في الازافة
مقارن في الازافة تقوم

قوله ان الضمائر التي هي
حرف في جميع الازافات
اولا ان الضمائر التي هي
مقامها اي مقامها في الازافة
مقارن في الازافة تقوم
الضمائر التي هي في الازافة
مقارن في الازافة تقوم

قولك لبعضهم ان

ايضا
 القضية الحادية ١٤
 كان المراد به
 من وجوه خمسة
 الوجه الاول
 شيئا غيبيا على
 المذهب اصلا
 النظام ان قول
 سلام قول القطة و
 سر قول منكر

این جمله معتبره اعتقاد دانی
 بقدر ممکنه تقدیم می بر امری اصلها
 در البها منور غیر منبر دلا عن فرد
 بن المراد به نفس ذلک فجب حیات
 و رعایت امرایه مخوفان فلان فی
 اذ انکلم برید مرفوعا و اما بتامه
 قبل بر امری اولاد کرنا فی باب العلم
 و لا جمله و غیر منبر بر بن نوز
 بعینه فجب ان لا یقدر بر نفس ذلک الا
 جمله کهوا اتفاقا کل
 ان ی علم

175

فإنه لا بد من أن يكون اللفظ في الكلام
على ما هو عليه في الكلام لا في غيره
فإنه لا بد من أن يكون اللفظ في الكلام
على ما هو عليه في الكلام لا في غيره

يعني بيع وخوف وطول تسكن حرفا العلة للفتحة ثم تقلب الفلاستند ما الفتحه هذا
من قبيل اضيق المصدرا الى الفاعل فترك المفعول فالفتح لا يستدعاء الفتحه الالف وليت
عريكة الساكن وانما ذهب الى القول بالتسكين ولا للاعلال فانيا القوة الستة في هو
طالب الفتحه الى التسكين ولين عريكة الساكن الى الاعلال فان اعلال الساكن اسم من
اعلال المتحرك ثم اشار الى ان الواو والياء المتحركين المفتوح ما قبلهما تقابلان الف اذا وجدت
هذه الشروط الستة فاسفارا الى الاول بقوله اذا كنت في فعل او في اسم على وزن فعل لفظ
تعلق بقوله تسكن اي تسكن حرف العلة اذا كانت في فعل نحو قال وفي اسم على وزن فعل
نار صله ودريثيت بينهما متساوية لان اجراء حكم الاضفال على الاسماء في الاعلال
يمنع عن ثبوت المشابهة اذا كانت حركتهما اي حركة حروف العلة غير عارضة كما سبالية
في الامثلة فمخو دعوا القوم لان الحركة العارضة لا يعتبر بها ولا يخفى ان هذا الظرف متعلق
بالاذا كن ولهذا ذكره يدون الواو فكان تقييد الفعل واسم هذا الشرط وقيمهم من بعض
النظر ان هذا شرط اخر للاعلال بالالف فيمنع ان يذكروا الظروف بالواو
الفتحة على قولها اذا كن لم ينبغي ان يقول او كان حركتهما لم وتكون فتحة ما قبلها لا
للتسكون فهذا شرط ثان من الشروط المذكورة ولا يكون في معنى الكلمة اضطراب
ذلك فهذا شرط ثالث اي لا يكون تلك الحركة موضوعة لتدل على ان معنى تلك الكلمة
دايا اي تحرك نحو حيوان فان تحرك الياء يدل على ان في معناه تحركا فلما كان ذلك
دال على معناه مقصود لا يجوز الاعلال لغو الغرض ولا يجمع فيها اعلالا لان هذا شرط
يلزم حروف العلة في مضارعه كما في ايجاي فهذا شرط خامس ولا يترك الى لا لانه
بل هذا شرط سادس ثم اشار الى بيان الامثلة على الترتيب المذكور للشرط الستة
من ثم اى من اجل ان حروف العلة اذا كانت في كلمة وجدت هذه الشروط في ما قبل فتوا
له قول قلت الواو بالالف اخرها وانفتح ما قبلها اما الدليل الدال على الواو فوجود
او ما كونها مفتوحا فلا تضارعه مضموم ينقل الضمة من الواو الى القاف واذا كان
في المضارع مضموما لا يكون في الماضي مضموما لان فعل كسر العين ويفعل بالضم قد
الشواذ وكذلك لا يجوز ان يكون مضموم ما لا نملو كان عين الماضي مضموم ما
حدكم وذلك لا يكون الا لازما وهذا متعدي فاذا امتنع الكسر والضم فتمين
م الرابع ونحو ذلك اصله دور لوجود الشرائط المذكورة وهي تحرك الواو
ما قبلها في فعل او اسم على وزن فعل وغير ذلك من الشروط الستة ويقال مثل

فإنه لا بد من أن يكون اللفظ في الكلام
على ما هو عليه في الكلام لا في غيره
فإنه لا بد من أن يكون اللفظ في الكلام
على ما هو عليه في الكلام لا في غيره

١٣٦

ان الالف في الكلام لا في غيره
فإنه لا بد من أن يكون اللفظ في الكلام
على ما هو عليه في الكلام لا في غيره

فإنه لا بد من أن يكون اللفظ في الكلام
على ما هو عليه في الكلام لا في غيره
فإنه لا بد من أن يكون اللفظ في الكلام
على ما هو عليه في الكلام لا في غيره

سؤال وهو ان يقال ان الواو مفتوحة وما قبلها مكسورة في قولهم تحسب فيروا
تقول انه ثقل الواو بالياء اذا وجد هذا الشرط فاجاب بقوله لان الاسماء التي ليست
من الفعل لا يعمل لحقتها يعني تلك الاسماء المشتقة من الفعل انما يعمل لاجل اعلال الفعل
مقتضى باعلاالها فاما الاسماء التي ليست بمشتقة لا يعمل احدهم المقتضى خفة الاسم ابتداء
ذاته فلا تعلق الا اذا كان على وزن الفعل ثم يجوز الالال فيه الاستثناء مفرغ الى
ان الاسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعمل في جميع الاحوال لعل كونه على وزن
الفعل ثم يجوز الالال فيه وهو ليس على وزن الفعل اه دول ليس وزنه فلا يعمل في
الثالثة هو ما كان حرف العلة مضموما وما قبلها مكسورا نحو مضوا اصله رضوا تسكن
للمخففة ثم تحذف الهمزة الساكنين اي تسكن الياء في رضوا للتخفيف لان الياء حرف
ضعيف لا يعمل للحركة القوية وهي الهمزة فاسكتت فاجتمع الساكنان الياء والواو فحذف
الياء لالتقاء الساكنين دون الواو لان الواو علة لجمع العلامات كتحذف ثم ضم الضاد
للمناسبة الواو فصار مضوا بضم الضاد على وزن فعوا والهمزة مثلهما في الالال هي
التي يكون حرف العلة اعني الياء مكسورة وما قبلها ايضا مكسورة نحو ترمين تمل
اعلا لامثل الالال رضوا يعني كانت لكسرة ثقيلة على الياء فاسكتت فاجتمع الساكنان
وهما الياء والهمزة فحذف احداهما فصار ترمين وفيه نظر وهو ان كلامنا في الالال
لا في الناقض فامل والثلاثة الباقية من العشرة الواقعة في المرتبة الرابعة اذا كان ما
قبلها اي حرف العلة ساكنا سواء كان انفسها مفتوحا او مضموما او مكسورا فحذف
ويبيع ويقول تعطي له تنقل حركاته في حروف العلة في هذه الامثلة ما قبلها
هي الخاء والياء والفاء للضعف حروف العلة وقوة حروف الصير في بعض السمرق
حرف الصير والمد كواصم لانه مناسب بقوله للضعف حروف العلة ولكن يجعل في نحو
يخوف الفا لفتحها قبلها ولين عريكة الساكن العارضى استدارك حيث المعنى
فلا نر ما قال يعطي حركاته ثم فهم منه ظاهر ان تبقى حروف العلة بعد اعطاء
حركاتها الى ما قبلها على حالتها في جميع الامثلة وليس الامر كذلك فانزال المصنف
بقوله ولكن يجعل ثم يعني ان النقل موجود فيه نظرا الى تحريك الاصل وغير موجود
نظرا الى السكون العارضى فتعاضت الهمتان فوجنا جهة الاصلية لاصاتهما من
الجهة العارضة لعرضها بخلاف الخوف مصدر التجار والمجرود منصوب على الحال
من يجعل الياء يجعل الواو الفالحا كون يخوف متلبسا بخلاف الخوف فيعمل ان يكون رفوع

[illegible]

العمل على انه خبر مبتدأ وحذف فأي وذلك بخلاف الخوف فعلى كذا التقديرين جواب
 سؤال وهو انكم قلتم بان الواو اذا سكنت وانقمت ما قبلها تقلب بالالف كما في خوف فلم لا يعمل
 في الخوف فاجاب بانه لا يعمل الخوف فان سكنته اصلها عارضى فصارت الف للنتيجة له
 ولما وقعت التعليل في الكلمات المذكورة صرن يخاف ويبيع ويقول يسكون عين الكلمة
 ولا يعمل في نحو ادور واعين بضم العين فيها حتى لا يلتبس بالافعال جواب سؤال مقدم
 يد عليه وهو ان يقال ان ادور افعال التفضيل واعين افعال الصفة مثل خوف فينبغي
 ان يعمل كالأفعال يخوف لوجوه العلة المشتركة وهي تقتضي حكما مشتركا وايضا لا يدع على
 يقول الخ على تقدير ان يكون ادور واعين بضم العين فيهما جمع دار وعين فاجاب الممن
 هذين الامرين بقوله حتى الخ وتوضيحه انما لا يعمل ادور افعال التفضيل واعين افعال الصفة
 مثال افعال يخاف لانهما الواعلا الصادار واعان والتبسا بماضى باب افعال من الادارة
 والاعانة اذ ما ضمهما ادور واعان وما ادور واعين بضم العين فلا يعملان كغير الواعلا
 كاعلال يقول القيل ادور واعيا يسكون الواو والتبسا بمتكلم المضارع من الدور والعو على حد
 لكن في اعون تقلب الياء والواو الضمة ما قبلها كما مر في هو يسر وشجود وح حتى لا يطل الحاق
 جواب سؤال وهو ان يقال لم لم تنقل حركة الواو الى الدال فقلبت الف فاجاب عن هذا بقوله
 لم ينقل الى الدال لانه لا يلزم بطلان الحاق بجعفر اذ على تقدير الاعلال يلزم نقض الغرض وهو علة لكون
 لا يعمل في نحو قوم جواب سؤال لم لم تنقل حركة الواو الثانية الى الاولى فقلبت الثانية الف
 فاجاب بقوله حتى لا يلزم الاعلال الحقيقي في الاعلال الحكمي فان الادغام افعال فلو نقلت الحركة
 من الواو الى غم فيه وتقلب الف ليلزم منه الاعلال في الاعلال وهو غير جائز عند من
 وفي بعض النسخ ونحو اقوى وقوم الخ فبهذا يكون التقدير حتى لا يلزم الاعلال الحقيقي
 في الحقيقي على المثال الاول واعلال الحقيقي في الحكمي على الثاني كذا قال بعض الفضلاء وفيه
 فاعل ونحو الرمي وهو مصدر لا يعمل حتى لا يلزم الساكن في آخر العرب لانه على تقدير الاعلال
 يلزم الاعراب تقدير اوافيه عدول عن الحقيقة الى المجاز بغير ضرورة اذ الحقيقة في الاعراب
 بالحركات وبالساكنين يلزم كون الاعراب تقدير ايا كما في قاض ولا ضرورة الى العدول بالحكم
 الى المجاز عند مكان العمل الحقيقة ولا يخفى عليك بان كل ما في الاصول في الناقص نحو ان هذا
 التعليل مختص بالغين كما يفهم من الشافية فايراد الرمي ههنا ليس بسيد في لا يعمل في نحو
 تزيير وتبيان اسما المصدر ومقول وغياط كل هذه الامثلة المذكورة عطف على قوله نحو ادور الخ
 ثم وجود قانون الاعلال فيها حتى لا يلزم اجتماع الساكنين بتقدير الاعلال بما ذكره

١٢١
 قوله نحو اقوى وقوم
 عطف على قوله نحو ادور
 اي لا يعمل نحو اقوى وقوم
 كذا في المثل الاول
 حقيقة كما في المثال الاول
 وفي الاعلال الحكمي
 الموجب للتخفيف كما في
 المثال الثاني في قوله
 فاعل ونحو الرمي
 او فان الادغام

١٢٢
 شذوذ الادغام في باب الضم
 ليس العلم من التخفيف بل
 العلم منه حصول باب ضم
 وانه انما فاعلا لا يعمل في
 فان الواو اذا سكنت وانقمت
 حركات الساكنين وان كان
 صحيحا في حرف فاعلا لا يعمل
 فان قوم افعال فاعلا لا يعمل
 لا يلزم الاعلال في الاعلال بل
 في الاعراب لان الادغام

لكن محله في قوله

في قوله لا يتيسر في الاخرين ونحوه يحيط جواب سوال وخوان يقال لم يعمل خطيبا بقدر
 حركته الى ما قبلها مع انه لا يجتمع الساكنان فيه فاجاب بان مقتضى من الخطا فلا
 يعمل تبعه هذا يستقيد على قول من قال ان اصل الفعل مفعول ولا فشكل كذا قيل
 فان قيل لم يعمل الاقامة مع حصول اجتماع الساكنين اذ علت كل عللا افعالها هذا
 على وجه التقص يعني اجتماع الساكنين في الاقامة تحقق في الاعلال مع هذا لم يكن ما
 منه فينبغي ان يبقى صحيحا كالتقويم وذلك لان اصل اقامة لقوا ما نقلوا لحرارة الواو الى
 قبلها واو ابا لا لف فاجتمع الساكنان وهما الفان فحدثت لعد الالفين وعوض الفان
 من اللحد وفحصا اقامة قلنا تبعا لا اقام فعل ما من من الاقامة الى الاعلال فيهما تعاينوا
 وانما قال تبعا لا اقام ولم يقل تبعا لقام فعل ما من على حد نص لان اقام مقتضى قريب
 بخلاف قام فانه مقتضى بعيد والاضافة الى القريب اولى فان قيل لم يعمل التقويم تبعا لقا
 وهو ان لا يجوز اصل في الاعلال على المشبهة قلنا ابطال على تقدير ابدال التقويم قوله
 فعل ما من من التقويم لاستنباط قام مجردا وان كان قام اصلا في الاعلال لقوة قديم الشدة
 في الاضمة مع التقويم ولا يصح ان يكون اقام مقويا لقام لان اقام ليس من الثلاث في الجرد
 الاصل فلا يكون مقويا لقام ولا يعمل مثل ما اقول وما اعطيت واستحوذ حتى يدلل على
 الاصل يعني ان ما اقول وما اعطيت صبيغنا التعجب هي غير متصرفه فلو قصر بالاعلال
 تغيرت عن وضع الاصل اما استحوذ فهو شاذ كما فرغ المصنف من بيان احكام الافعال في الاجز
 نظرا الى انها شرع في بيان احكامها اذا اتصل بها الضمائر فقال وقول في الحاق الضمائر
 بفعل الماضي قال قاله الاصل قال قول فجعل الواو الفاعلا من كون الواو مستوحا مفتوحا
 ما قبلها واصل قلن قولن فقلت الواو الفاعل حدثت الالف للبلد لاجتماع الساكنين هما الواو
 واللام فصارت قلن بفتح القاف فتدغم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة فصار قلن هذا عند
 سيبويه وما عند الكسائي فيقول بالنقل والتحويل وقول سيبويه حسن لان من من الامر المنطوق
 هو جعل المتعدي لازما لانه لما نقل فتح العين الى ضمها فقد لزمت جعل المتعدي لازما لانه لما نقل
 العين كرم ولا يثبت ما قبل الواو في نحو خفن لان الاصل في هذا القلب نقل حركة الواو المحذوفة
 قبلها السهولة اجاب سوال خوان يقال ينبغي ان حار خفن يكون مضمونا لانه على الواو
 المحذوفة فقام بان كسر الخاء ومنقول من العين اليها لاجل السهولة ولا يمكن هذا في نقل حركة
 الى ما قبلها في قلن لان يلزم ح ففتح المتعدي حتى قلن فلو لم تقصيل الحاصل لا يفرق بين
 له جمع المثنى في الماضي وبيان جمع المثنى في الامر لانهم لا يثبتون الاشتراك الضمني له الى

في قوله لا يتيسر في الاخرين ونحوه يحيط جواب سوال وخوان يقال لم يعمل خطيبا بقدر
 حركته الى ما قبلها مع انه لا يجتمع الساكنان فيه فاجاب بان مقتضى من الخطا فلا
 يعمل تبعه هذا يستقيد على قول من قال ان اصل الفعل مفعول ولا فشكل كذا قيل
 فان قيل لم يعمل الاقامة مع حصول اجتماع الساكنين اذ علت كل عللا افعالها هذا
 على وجه التقص يعني اجتماع الساكنين في الاقامة تحقق في الاعلال مع هذا لم يكن ما
 منه فينبغي ان يبقى صحيحا كالتقويم وذلك لان اصل اقامة لقوا ما نقلوا لحرارة الواو الى
 قبلها واو ابا لا لف فاجتمع الساكنان وهما الفان فحدثت لعد الالفين وعوض الفان
 من اللحد وفحصا اقامة قلنا تبعا لا اقام فعل ما من من الاقامة الى الاعلال فيهما تعاينوا
 وانما قال تبعا لا اقام ولم يقل تبعا لقام فعل ما من على حد نص لان اقام مقتضى قريب
 بخلاف قام فانه مقتضى بعيد والاضافة الى القريب اولى فان قيل لم يعمل التقويم تبعا لقا
 وهو ان لا يجوز اصل في الاعلال على المشبهة قلنا ابطال على تقدير ابدال التقويم قوله
 فعل ما من من التقويم لاستنباط قام مجردا وان كان قام اصلا في الاعلال لقوة قديم الشدة
 في الاضمة مع التقويم ولا يصح ان يكون اقام مقويا لقام لان اقام ليس من الثلاث في الجرد
 الاصل فلا يكون مقويا لقام ولا يعمل مثل ما اقول وما اعطيت واستحوذ حتى يدلل على
 الاصل يعني ان ما اقول وما اعطيت صبيغنا التعجب هي غير متصرفه فلو قصر بالاعلال
 تغيرت عن وضع الاصل اما استحوذ فهو شاذ كما فرغ المصنف من بيان احكام الافعال في الاجز
 نظرا الى انها شرع في بيان احكامها اذا اتصل بها الضمائر فقال وقول في الحاق الضمائر
 بفعل الماضي قال قاله الاصل قال قول فجعل الواو الفاعلا من كون الواو مستوحا مفتوحا
 ما قبلها واصل قلن قولن فقلت الواو الفاعل حدثت الالف للبلد لاجتماع الساكنين هما الواو
 واللام فصارت قلن بفتح القاف فتدغم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة فصار قلن هذا عند
 سيبويه وما عند الكسائي فيقول بالنقل والتحويل وقول سيبويه حسن لان من من الامر المنطوق
 هو جعل المتعدي لازما لانه لما نقل فتح العين الى ضمها فقد لزمت جعل المتعدي لازما لانه لما نقل
 العين كرم ولا يثبت ما قبل الواو في نحو خفن لان الاصل في هذا القلب نقل حركة الواو المحذوفة
 قبلها السهولة اجاب سوال خوان يقال ينبغي ان حار خفن يكون مضمونا لانه على الواو
 المحذوفة فقام بان كسر الخاء ومنقول من العين اليها لاجل السهولة ولا يمكن هذا في نقل حركة
 الى ما قبلها في قلن لان يلزم ح ففتح المتعدي حتى قلن فلو لم تقصيل الحاصل لا يفرق بين
 له جمع المثنى في الماضي وبيان جمع المثنى في الامر لانهم لا يثبتون الاشتراك الضمني له الى

في قوله لا يتيسر في الاخرين ونحوه يحيط جواب سوال وخوان يقال لم يعمل خطيبا بقدر
 حركته الى ما قبلها مع انه لا يجتمع الساكنان فيه فاجاب بان مقتضى من الخطا فلا
 يعمل تبعه هذا يستقيد على قول من قال ان اصل الفعل مفعول ولا فشكل كذا قيل
 فان قيل لم يعمل الاقامة مع حصول اجتماع الساكنين اذ علت كل عللا افعالها هذا
 على وجه التقص يعني اجتماع الساكنين في الاقامة تحقق في الاعلال مع هذا لم يكن ما
 منه فينبغي ان يبقى صحيحا كالتقويم وذلك لان اصل اقامة لقوا ما نقلوا لحرارة الواو الى
 قبلها واو ابا لا لف فاجتمع الساكنان وهما الفان فحدثت لعد الالفين وعوض الفان
 من اللحد وفحصا اقامة قلنا تبعا لا اقام فعل ما من من الاقامة الى الاعلال فيهما تعاينوا
 وانما قال تبعا لا اقام ولم يقل تبعا لقام فعل ما من على حد نص لان اقام مقتضى قريب
 بخلاف قام فانه مقتضى بعيد والاضافة الى القريب اولى فان قيل لم يعمل التقويم تبعا لقا
 وهو ان لا يجوز اصل في الاعلال على المشبهة قلنا ابطال على تقدير ابدال التقويم قوله
 فعل ما من من التقويم لاستنباط قام مجردا وان كان قام اصلا في الاعلال لقوة قديم الشدة
 في الاضمة مع التقويم ولا يصح ان يكون اقام مقويا لقام لان اقام ليس من الثلاث في الجرد
 الاصل فلا يكون مقويا لقام ولا يعمل مثل ما اقول وما اعطيت واستحوذ حتى يدلل على
 الاصل يعني ان ما اقول وما اعطيت صبيغنا التعجب هي غير متصرفه فلو قصر بالاعلال
 تغيرت عن وضع الاصل اما استحوذ فهو شاذ كما فرغ المصنف من بيان احكام الافعال في الاجز
 نظرا الى انها شرع في بيان احكامها اذا اتصل بها الضمائر فقال وقول في الحاق الضمائر
 بفعل الماضي قال قاله الاصل قال قول فجعل الواو الفاعلا من كون الواو مستوحا مفتوحا
 ما قبلها واصل قلن قولن فقلت الواو الفاعل حدثت الالف للبلد لاجتماع الساكنين هما الواو
 واللام فصارت قلن بفتح القاف فتدغم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة فصار قلن هذا عند
 سيبويه وما عند الكسائي فيقول بالنقل والتحويل وقول سيبويه حسن لان من من الامر المنطوق
 هو جعل المتعدي لازما لانه لما نقل فتح العين الى ضمها فقد لزمت جعل المتعدي لازما لانه لما نقل
 العين كرم ولا يثبت ما قبل الواو في نحو خفن لان الاصل في هذا القلب نقل حركة الواو المحذوفة
 قبلها السهولة اجاب سوال خوان يقال ينبغي ان حار خفن يكون مضمونا لانه على الواو
 المحذوفة فقام بان كسر الخاء ومنقول من العين اليها لاجل السهولة ولا يمكن هذا في نقل حركة
 الى ما قبلها في قلن لان يلزم ح ففتح المتعدي حتى قلن فلو لم تقصيل الحاصل لا يفرق بين
 له جمع المثنى في الماضي وبيان جمع المثنى في الامر لانهم لا يثبتون الاشتراك الضمني له الى

في ضمن التعليل وهو اقل مشترك بين المعلوم والمجهول والاول للحال والجملة الحالية وقعت
 تقليدا وتأييدا لقوله لا فم لا يعتبر من الخ ويكتفون بالفرق التقديري بينهما كما في بعض هونهم القفا
 في قن معلوما عارضية وفي المجهول اصلية وكذلك بعض انه ايضا مشترك بين المعلوم والمجهول من الماضي
 والفرق بينهما التقديري او وقع اي عدم الفرق فيهما من غير الواضع وغفلت كما في
 الاثنين والجماعة من الامر والماضي في تفعل وتفاعل وتفعّل العثرة بك الغين الجيم وتشتد
 الراء المهملة المفتوحة هي الغفلة وهذا معطوف على قوله يكتفون الخ وهو جزاء اخرى يعني انما
 الاشتراك في قن بعض لاجل غفلة الواضع وذلك كما وقع الاشتراك في تنبيه الجمع المذكور من انما
 والامر في هذه الاوزان كذلك في قن بعض تقول تفعلا وتفعّلوا المراكب او ماضيا ورس
 عليه غيره من الامثلة ولا يفرق بين فعلين بضم العين وفعلين بفتح العين نحو طلق قان لانه
 يعلم من الطويل بان اصل طلق طويل لان الفعيل يجر من فعل غالبا يعني ان الفعيل لما
 يجر من مضموم العين غالباً علم ان اصله بالضم وفيه نظرون هذا القول يوهّم الى ان
 الاجوف قد يجر من حد كرم مثل طال يطول وقد ذكر المصنف ان الاجوف يجر من ثلثة
 ابواب وهم هنا صرح بان طال من باب كرم فيكون ابوابه اربعة وهذا تناقض بين
 كما يعلم الفرق بين يخفن ويعن من مستقبلهما اني يعلم من يخاف ان اصل تخف
 خوف لانه من باب فقل يفعل بفتح العين في الماضي الغابر لا يجر من الاخر من خرو الخلق
 له يعلم من يخاف ان اصل تخف خوفين بكسر الواو لانه لا يجوز ان يكون مضموماً لان فعل
 بضم العين ويفعل بالفتح ليس بوجوده في كلامهم وكذا لا يجوز ان يكون مفتوحاً لانه يكون
 من حد منهم ومن شرطه ان يكون عين الفعل او لامه من خرو الخلق وليس فيه ذلك
 ولم يبق الا الكسر فيكون مكسوراً ضرورة فاذا قلت لم لا يجوز ان يكون من باب منع ويكون شاذ
 كما ياتي قلنا الحمل على ما هو خلاف الاصل غير شاذ ولا يحمل عليه فيكون من حد منع يعلم
 من يبيع ان اصل يعن يبعن لان الاجوف لا يجر من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما
 امتنع الضم لانعدام فعل يفعل بضم العين في الماضي كسرها في المضارع فتعين الفتح للتعبير
 منه يقول الخ اصله يقول واعلا له مر وهو نقل حركة الواو الى ما قبلها فحذفت الواو في
 في يقلن لاجتماع الساكنين لان اصله يقولن فنقلبت ضمة الواو الى ما قبلها فاجتمع الساكنان
 هما الواو واللام فحذفت الواو فصارت يقلن الامر منه قل الخ الاخر اصل اقل على انزة انصر
 فنقل حركة الواو الى ما قبلها فاجتمع الساكنان الواو واللام فصارت اقل على وزن لول ثم
 حذفت الواو لاجتماع الساكنين فصارت اقل على وزن اقل ثم حذفت الف لانه لم يوصل لانه

من هذا ما قيل
 من نقل حركة الواو
 والياء في قولهم
 لانه انما الشان بضم
 على تقديره فيكون
 المفتوح وسواء كان
 على ان لا يعلم ان
 هذا الفتح فخر العين
 او الفاء في قوله
 الدلالة على النسبية
 وعلى الواو والياء
 فانه من ضم الفاء في
 الواو وكسره في الياء
 ليعود انقلاب العين الى
 من غير فتح من باب
 الى باب آخر فانه غلط
 كلامه والحق ان عمل
 غير مناسب وان كان
 من كلام
 لا ينبغي ان لا يفتقر
 الى الحركة الابتدائية

ایلا تحقیق الطالب الجانی
قدومہ و جیز الطالب

باسم الفاضل
غير البضاخه
غيره على وزن فعول
الاولون

مقدم السنين
مكرهتہ اجتماع
اروين فحماس
انجنيو

مجلس قسوي ثم اهل
مجلس رثي فحصل

١٧٥

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة
موسمًا من موسمي العلم والفضل
موسمًا من موسمي الرحمة والبر

ووضعت في الدوا
من الأوسان
التي هي

عزیز و محترم

32

الشيخ
عليه السلام
بسم الله
الحمد لله
الذي هدانا
لهما لعلنا
نعلمه

126

في الحضم الاثم حاله
 الوقت اثنى في الشفتين فخط
 منهم كسر الماء خالصا وفيه فوسف
 الشفتين والافواه في حال
 الحضم وهو ان في الحضم خاصه
 بعد ما يركب كونه وهو الحضم
 عندهم في الحضم في الحضم
 ان الاصل الحضم في الحضم
 ولا في الحضم في الحضم
 الحضم في الحضم في الحضم

C. البرهان ان الله عز وجل قد علم ما في قلوبنا من السر والنجوى
فما نراه اى نقصان النفس في آخره حرفا او حركة فاللام عوض عن المضاف اليه ايضاح **عنه** قوله اصل

بهر چه با جنبه
 بالوجب خلق المده و
 الوقت فهو و بهر حال
 كون تلك المده مقننه
 يا و ان كانت الفاء اولها
 تحريك فيز الى الياء اذا
 كان بعد استيفاء و يا
 اذا كان بعد اس الكاف
 اذا وقعت الهمزة فيها
 قلبت باخرها و لكن
 رشتين و رشتين و رشتين

قوله اذا اضيفت التثنية الى
تثنيه اسم الى رايان الى شك
الى باب النكاح فقلت رايان
في حالة الرجم اصدر رايان
الذي اضيفت اليه بالثاني
النون فصار رايان في حاله
الرجم وان شئت لما راي اليا

فلا والله انما هو الذي
يكون في حاله الرجم
والله اعلم بالصواب

فقد علمت على حال الدين
الطوائف من عتقت الكوا
بقولها ثم عرفت الياء
الها بعد الكوا الى
ما ذكره انتم الى
فوق ثم علمت على حال
بموال الكوا الى
لكن موالي الكوا
فقد علمت على حال الدين
الطوائف من عتقت الكوا
بقولها ثم عرفت الياء
الها بعد الكوا الى
ما ذكره انتم الى
فوق ثم علمت على حال
بموال الكوا الى
لكن موالي الكوا

ای ولفقون و مکر
الامر

مجلس شورای اسلامی
تهران

بین و احکام
تحقیق اصولی

منه و انما رزق الله الانسان
منه و انما رزق الله الانسان

في حال التصب واصل برصين ترمين بيائين اولهما كسرة والثاني ساكنة فاسكنت
الباء لاستثقال الكسرة عليها فحدثت الاولى لان الثانية علامة والعامة لا تحدث
لاحتماج الساكنين هما الباءان وهما اي تملان شتاء في الالف

وبين جماعة النساء وإنما قال في اللفظ احترزوا عن التقدير فان ترومين واحدة الخاطئة
مخدوف الهمزة وترومين جمع المؤنث على أصلها كما مر وإذا دخل الجازم سقط الياء في الواحدة علة

الجزء مما سقطت اليه القوة العامل في قيامها مقام الحركة فهو لم يرم أصله ويرجى بيان ان الحركة في
الناقص قد سقطت قبيل دخول الجازم وبعد دخوله يوجب اليها مقام الحركة فاستقطبت في ذلك
الزمان كما استقطبت الحركة في الزمان من جهة اخرى

سقط الياء في حالة الرفع علامة الوقف في قوله تعالى والليل ذاتية بيان ان الموقف عليه لا يكون اما ساكنا كما ان الجوزوم لا يكون الا بالجزم فعل الوقف ساكنا الموقف عليه كان الجوزم

لا يمكن الجزم بخذفت ههنا ايضا للنسبة بينهما وتخصيبا لهما اذا دخلت في الخصبة لمحققة الصبغ
فان لم يرمي يعني ان البلاء ضعيف التخصيب بخفيف المتخفيف يشتمل على الخفيف ولم يصب مثل ذلك

فكتب اليه فاجاب بما تراه في الامور ثم اصله اربع فخذت اليها حاضنة الوصف واصلت الوصف
مما ذكر على وزن افعول الوصف فاسكنت اليها نقل الضمة ثم جعلت اليها وجهه في الالف لانه

لم لا اجتماع الساكنين واصل اذ في الواحد المؤنث ارمي بيائين فاستنتج الياء الاصلية
فل الحركة عليها ثم عند فتحة الاولى لا اجتماع الساكنين كما عرفت بالذات البقية اذ بين الحروف

الجميع الذين آمنوا منكم الفاعل منكم اذ آمنوا فاستلوا في خالفني
 اربع والجزلان عليها فقتلوا لاجتماع الساكنين هما الياء والتونين ولا
 يمكن في حالة النصب لخطبة الفتية واصحابهم من جهة الزكاة فاستلوا في

من استقبال الكسرة عليها ثم جلب فتالياء الاجتماع ثم ضم اليم لاستدعاء الواو الضمة وابقى
اليم على حاله لا يليزم الخروج من الكسرة إلى الواو ولا يليزم قلب الواو إلى واو سكوتها و

قوله ما قبلها في قوله شرع من الفاعل من هذا الباب إذا كان متني فاضيف إلى ما في التكلم فقال وإذا
فت التثنية إلى ههنا فكذلك في حالة الرفع أصله راميان فإذا اضيف إلى ما في التكلم

بيان فاذا اضيفت الى ياء المتكلم سقطت النون واجتمع ثالاث ايات الاولى لام الكلمة والثاني
لامه النسب والجر والثالث ياء المتكلم فادغمت الهمزة في علامة النسب الى في ياء الكلمة

هفت لای آخر
 الفصل المواعظ فی هذا القسم
 فی قوله فی هذا القسم
 بالوجوب فی المدة وهو
 الوقت فیجوز مع حال
 كون تلك المدة قد مضت
 یا ان كانت الفاء اذا كان
 تركه فیروا الى السار اذا
 كان بامتناعه واما
 اذا كان بدلالة الفاء
 اذا وقعت الیاء مقصدا
 لتعقبها بترجیع الیها
 واما ان
 واما ان

[illegible][illegible]

فصار المقي وأذا انضفت الجمع فقلت وأتى بكسر الميم وتعد اليا لاصلها وامين في جالي
النصب والجرفا سكت الأولى لنقل الكسرة عليها في اجتماع الساكنين فإذا انضفت
ياء المتكلم سقطت المعط بالاضافة فصار رمي فاجتمع الياءان ولهم ما سكت والثانية متحركة
فادغمت الأولى في الثانية فصار رمي في جميع الأحوال لغة رفعا ونصبا وجزا واصلته بحالة
الرفع واثم فادغمت الواو والياء كما رمي في محذوف لأنه اجتمع الحرفان من جنس واحد في
العلية وهما الواو والياء نظر إلى كون كل واحد منهما آخر العلة وهما هنا جث فانه غير بعيد لتضم
واساي وعصاي لأنه اجتمع الحرفان من جنس واحد في العلية ومع هذا لم يدغم فالأولى
ان يقال لاجتماع الواو والياء ويسبق أولهما باليسكون لأن الادغام متحقق بأمر خاص وهو
وجودهما مع سكن الأولى وفي ذلك تحقق بأمر عام وهو وجودهما مطلقا والعام لا يستلزم
الخاص للمعرف فاما الخاص فهو مستلزم للعام كالإنسان فانه مستلزم للحيوان بالعموم وهو
ظاهر تام لجعل الواو والياء والياء والياء ولا يستلزم الدغم فيه ثم قلبت ضمة ما قبل الكسرة لثبوت
والأولى من الخروج من الضمة إلى الياء وهو مستلزم لما رسم الفعل منه رمي الم اصله رمي وادغم الواو
في الياء بعد قلبه بالياء لسكونه كما ادغم في رمي باضافة جمع المذكر من اسم الفاعل كما عرفت لعل
نم في حالة رفعه وإذا انضفت التثنية للمذكر من المفعول إلى ياء المتكلم فقلت مرتين أي محذوف
الرقم كان اصله ميان فلما انضفت إلى ياء المتكلم سقط النون بالاضافة فصار ميانا مبتك
بأدات الفصل بعد هما وتقول في جالي النصب والجرف ميمي باربع يارات متواليات الأولى
منقلبة عن واو المفعول والثانية لام الفعل الثالثة منقلبة عن الف التثنية والرابعة باللام
وقية نظرا فان اجتماع اربع يارات مستلزم عندنا وهذا يصح التثنية المرمي بالقلب الياء
الآخيرة وأما فيقال هو رمي بعد حذف الأولى وإذا انضفت الجمع المذكور إليها فقلت رمي
في التثنية باربع يارات في كل الأحوال ونهه مفعلي ميم مكسوة اصله في حالة النصب الجر ميان سقط
النون بالاضافة إلى ياء المتكلم فادغم الياء في الياء فصار رمي ميم مكسوة وباربعة مكسوة
ثم ياء مفتوحة مشددة ايضا وأما في حالة الرفع فاصلها رمي ميانا وعلال لم يصر
الموضع رمي جالي فزن مفعلي الأصل فيرمي ان يأتي على وزن مفعول بالكسر يعني ان القياس
في الموضع الذي من يفعل بكسر العين ان يأتي على وزن مفعول بكسر العين لأنهم فروا عن
الحركات لحد ما كسر العين الاثنان من الياء الا ليرمي بكسر الميم لاول فصله رمي
بالتنوين فاعل كما في المكان فكان على نتر مفعلي كما خرج من المعلوم ما شرح في الجمل
فقال الماضي الجوهل منه رمي كضرب الضاحي رمي إلى آخرها أي إلى الحوضار عرم

قوله ونهه مفعلي ميم مكسوة
لم يصر مفعلي ميم مكسوة
لأنهم فروا عن الحركات
لحد ما كسر العين الاثنان
من الياء الا ليرمي بكسر
الميم لاول فصله رمي
بالتنوين فاعل كما في
المكان فكان على نتر
مفعلي كما خرج من
المعلوم ما شرح في
الجمل فقال الماضي
الجوهل منه رمي كضرب
الضاحي رمي إلى آخرها
أي إلى الحوضار عرم

الاول دايو اوسا اوسا
 الثاني دايو اوسا اوسا
 الثالث دايو اوسا اوسا
 الرابع دايو اوسا اوسا
 الخامس دايو اوسا اوسا
 السادس دايو اوسا اوسا
 السابع دايو اوسا اوسا
 الثامن دايو اوسا اوسا
 التاسع دايو اوسا اوسا
 العاشر دايو اوسا اوسا

قوله لا تخاف من

من هذا الالف

والالف والالف

والالف والالف

والالف والالف

والالف والالف

والالف والالف

والالف والالف

والالف والالف

والالف والالف

والالف والالف

في الحديث الصحيح للتحقيق لان حرف الهمزة من حيث انها حرف علة ضعيفة والحركة
عليها ثقيلة وايدلت الهمزة من الياء جواز الالف قطع الله اديه اصله يديه
لثقل الحركة على الياء الضعيفة وايدلت الهمزة جواز الالف من الهمزة واصلها
بل كان في الاصل مؤهلاً فقلبت الواو الفاً لثقلها وانفتاح ما قبلها فصار لها
ثقلها من قرب المخرج ومن ثم اى من اجل ان الهمزة قبل من الهمزة يحى جمعها
وتصغيره مؤيد وذلك لان التصغير والتكسير كان الالف الى اصلها فلو لم يكن
الالف فيه اصلية لما تقود فيها فاعلم ان الهمزة فيه مبدلة من الالف وايدلت
الهمزة جواز الالف نحو فقد هيئت من التهجيم بغير التفتيح شوق المشتاق
بكسر الهمزة بعد التاء اسم فاعل اصله مشتاق بالالف المبدلة من الواو لان اصله
مشتوق من الاشتقاق اوز ووزو ان شذن فقلبت الواو الفاً لثقلها وانفتاح ما
قبلها ثم الالف همزة فصارت على وزن مفتعل ونحو قراءة من قرأ قوله تعالى لا الضالين
بفتح الهمزة بعد الصاد وايدلت الهمزة جواز الالف من العين نحو اباب اصله عباب بضم العين
له اجتماع الالف في نحو اباب بجر اصله عباب بمعنى اجتماع الماء في نحو اباب بجر صاكن وهو
الاباب والعباب بالضم معظم الماء وكثرته وانقاعه ومعناه موج بحر يرتفع الماء بعيد القعر
والنحوق بالفتح ياء وفي رواية هزوق بتقدم الالف الى الزاء المعجمة من هزوق الالف والفتحة
لثقلها من قرب المخرج وايدلت الهمزة جواز الالف من العين في قوله ابن الجني فانه
قال ليست الهمزة بدل الالف من العين في قوله ان كان يجمع العباب لا اتحاد بضم الالف
الهمزة والهمزة والعين في العزج والسين ايدلت من التاء ظرف لغو عند الاكثر ليس لعل
الاعراب وعند البعض منصوب المحل على انه معمول لا بدلت بواسطة الحرف نحو
استخذ اصله اتخذ عند سيبويه لقر بهما في الهموسية وحرفها استشرك
خصفة كمار والتاء ايدلت من الواو ونحو خمة اصله ونحو ايدلت تاء من الواو
معناه عدم الاضمار الطعام في المعدة واخذت اصله اخو قليت الواو في المؤنث تلم
واسكنت التاء تنبيه على ان التاء ليست الثانية لانفتاح ما قبلها وايدلت حركة
الهمزة بالضم من قرب المخرج لان الواو من الشفة والتاء من طرف اللسان واصول النيبا
وايدلت التاء من الياء ونحو ثنتان اصله ثنيان من ثنيت يعني زوجة ساخم واستنوا اصله
اسينوا على وزن استعلاء يعني استادون سالي ورجائي وايدلت من السين لقر بها في الهمزة
نحو سبت اصله سدس فبذل السين الاخيرة تاء فاجتمع التاء والالف فجعلت الالف تاء

اصل التاء التنية كما في قلت
التاء التنية كما في قلت
جعل الشيخ ابن الحاجب
انزجبت قال واتخذ
اتخذ وقبل ابدال التاء
اتخذ وهو شدة كماله
اتخذ وهو من ان اصله
اقال التنية من ان اصله
عند غيرهم
اتخذ جلوده ما خذ من
اتخذ في وقت التاء التنية
اتخذ في وقت التاء التنية
كما في قلت اصله ظلت
ايدلت السين بالتاء

ثم ايدلت التاء في التاء
فصار اتخذ ففتح خطا في
حسب الى الببيان
جاء الالف
الله تولى

م حتى لا يقع الحركة على الياء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

فادعت فصا رستا ونحو قول عيسى بن يربوع شكر الالفات اصله الناس قلت لنا وسينا
ومنه قل اعوذ برب الفات في قراءة شاذة فالتفت ليحو لنبدال التاء من الدال كما في دالان
الدال قوى من التاء اذ الدال مجهودية والتاء مجهورية فلا يحفل القوي فلا
بعد الدال قلنا انما يجوز ابدال التاء من الدال لاجل الادغام قصد الالجل
لانها متعاربان بالفتح وهما لا تقصد الادغام بل
والضمينيات لا تعتبر وابدات التاء من الصاد نحو لصت اقرب من في الموهوسية
الباء اي ابدلت التاء من الباء نحو الزعالة اصله زعال والنون ابدلت من الواو نحو
صغفا في اقرب النون من حروف العلة في الاستداد لان في النون غنة تمتد الى الخيشوم
العله تمتد الى خارجها هو القياس ومن اللام نحو لعل اصله لعل لقن بها في الجهم
الجيم ابدلت من الياء المشددة نحو ابو علي اصله ابو علي حة
لا يقيم الحركات المختلفة على الياء ولقائل ان يقول كيف يقيم
قوله حتى يقيم الم مثل الوبلي بالاضافة والصناف اليه لا يتحقق الا بالجر قلنا التقى الاصل
هو العلي بالياء المشددة فيجوز فيه ابدال الجيم منها من قطع النظر عن ان يكون مضادا
ولفظه على الواقع محل الحركات المختلفة لان الشدة بمنزلة الحرف الصحيح في محل الحركات وابدلت
الجيم من الياء الغير المشددة لاجل ابدال الياء المشددة كما في نحو قول الشاعر
حجيم لام اصل اللهم حذف الهيرة لكثرة الاستعمال معناه بارخدا يا بعيذ برزخا يا بعيذ
در بعض لغات بمعنى بزرگ آيد وزياد وكرند فارسيان الف برا در قول خود كه خدا يار من
در صوت عوض از ندادى كه در عربى يا در فارسى اى در اول او باشد قوله از كنت
ذائكة اودها التفسير الكلام معناها ياربى از قبلت وحجيم اصله
الحجة بالكسر للهرة والقياس بالفتح الا انه لم يسمع من العرب ويبدل على ذلك
ذو الحجة اسم شهر العربي والمصراع الثانى فلا يزال الشا حى ياتيك مع الشا حى الحاد
الذى له صوت عظيم يعنى فلم يزل حادى ياتى ذلك الحاد عندك اى عندك بيتك
والدال ابدلت من التاء نحو فركا اصله فركت المستكلم الواحد من الفوز والحد
اصل له اجتمعوا جمع المذكر للماضى العلوم من الاجتماع قلت التاء فيها
دال اقرب من حها اى الدال والتاء والهاء ابدلت من الهيرة نحو هركت
الواحد اصله اركت من الاراقة ركتين اب وابدلت الهاء من الالف لان اتحاد
حجيمها نحو حجهله وانه علم ان حجل مركب من حى هل سنى على الفهم يقال حجل

له نعمته
 واحد
 اصل
 وان
 ثبت
 بنحو
 ابن
 لا
 الا
 ان
 ١٥٢
 ان
 ام
 وليس
 يكون
 لا
 بل
 بل
 ايضا

الثلاثي اي ايت الثلاث وقد جاء حيهلا بالتون وفي الحد يث اذا ذكر الصالحون
 فحيهلا بعلم به بعمر رضى الله عنه فانهم منهم وجاء حيهلا بالالف
 اي بنا وجاء متعد يا ينقسه وبالباء وعلى الى من حروف الجارة كما
 تقول حيهل الثلاث وبالثريد وعلى الثلاث الى الثلاث وقيل
 حيهل اسم فعل وهو ايت وفي الاذان هي على الصلوة اي ايت الصلوة
 فقوله حيهلة اضله حيهلا بالالف وكذلك اصل انه انا فابدت
 الالف بالهاء لما روي ابدلت الهاء من الياء في نحو هذه امرة لله لما سبقتها
 بحروف العلة في الحفاء فان الياء والهاء خفيتان فاصل هذه هذى ومن ثم
 اي من اجل ان الهاء والياء خفيتان لا تنتم الامة في مثل ان يضربا يعني لو كان
 المصارع منصوبا بدخول الناصب عليه يجوز فيه الامة ولا يجوز اذا كان مرفوعا لما حاذ
 الامة في ان يضربا بواسطه كسرة الراء فعلم ان الهاء الحفيرة كالمعدوم فكان الفصل
 بين الالف والراء هو الباء والهاء صار معدوما قال في الفصل انما يؤثر الكسرة قبل
 الالف اذا تعدت بحرف كعماد ويجرفان اولهما ساكنة كشم لال فاذا تعدت بحرفين
 متحركين فلا يجوز واليه اشار بقوله وتمنع الامة في اكلت عينا فان قبل الالف في الباء
 المفتوحة وهي ليست بخفي فالفاصل بين الالف الكسرة والتون والباء المفتوحة فلا
 يجوز ان يجعل كالمعدوم وابدلت الهاء من التاء وجوبا مظهر في نحو طحيط اصله طحيط التاء
 المتحركة للفرق بينها اي التاء التي في الاسم وبين التاء التي في الفعل الياء ابدلت من الالف
 وجوبا مظهر في نحو مفتاح ومن الواو وجوبا مظهر في نحو ميقاة كسرة ما
 قبلها اصله موقة من الوقت اسم الالة ومن الهمزة حيوان امطر داحو دحيتا ومن
 احد حرفي التضعيف اي ابدلت الياء من احد حرفي التضعيف فهو تقضى الباء في
 اصله تقضي ما امر في المضاعف فقلبت الضاد الاخيرة ياء مفتوحة ثم قلبت
 الياء الفاقصا وعلى ذلك تقوى وابدلت الياء من التون في نحو فاسى اصلها فاسى
 جمع الانسان مثل سراجين جمع سراج قلبت التون ياء فادغمت فصار على وزن
 حواري وفي نحو دينار اصله دننار لان جمع ويصغر على دنانير ودينير لقب الياء من
 التون في المخرج وابدلت الياء من العين نحو ضفادى اصله ضفاد جمع
 ضفدع لنقل العين وكسر ما قبل الاخرى العين وابدلت الياء من التاء وهو يفتك
 لان اصله واوى من الوصل من الافتعال فقلبت الواو تاء في التاء ياء فصار

قوله وقرئتم اي اصل
 ان الباء خفي التمنع الامة
 في شئ من يخبرها وتمنع
 الامة في شئ
 وفي نظرها فانه فرق بين
 ان يضربا وبين جعلها
 فان المانع من الامة في شئ
 وبعبارة اخرى الامة في شئ
 وبعبارة اخرى فاصليين
 ١٥٥
 الكسر والفتح الذي قبل الالف
 والياء ان الالف في كل عينا
 والصواب ان يقر ومن ثم
 لا ينتم الامة في شئ من
 ويمنع في شئ من
 الشئ من العاقل النافية
 فالكسرة قبل الالف في
 وشمال في اصله في حواري
 فصار الياء مع شدة الالف
 في حواري في حواري

الكسر والفتح الذي قبل الالف
 والياء ان الالف في كل عينا
 والصواب ان يقر ومن ثم
 لا ينتم الامة في شئ من
 ويمنع في شئ من
 الشئ من العاقل النافية
 فالكسرة قبل الالف في
 وشمال في اصله في حواري
 فصار الياء مع شدة الالف
 في حواري في حواري

فيكون الالف في الالف والواو في الواو والياء في الياء والسين في السين والهمزة في الهمزة
 والواو في الواو والياء في الياء والسين في السين والهمزة في الهمزة

يتصل وانما ابدلت في مثل هذا بالياء لانهما مبدلت من الواو فلو كانت الواو تغلب
 بالياء على سبيل الوجوب فلا تبدل الياء للمبدل لانهما مبدلت من الواو فلو كانت الواو تغلب
 الباء نحو النخالة على ابدلت الياء من الباء نحو النخالة على ابدلت الياء من الباء
 ابدلت الياء التختانية من السين المحملة نحو السادي اصله السادس قبدلت الياء
 التختانية من التاء التثنية على التالى اصله الثالث كما في قول الشاعر قد يرومان هذا القبا
 وانت في الجحيم لا تبتالي لكسرة ما قبلها الى التاء الواو ابدلت من الالف نحو قولهم جميع
 ضاربة لقرنها الى الواو والالف في العلية واجتماع الساكنين عند جعلها بجمعها وهو ابدال
 الف التفسير بعد الالف للوحد فالنقى الساكنان على غير حددهما ولا يمكن حذف احد لهما
 الا لتباس فقلت الاولى منهما واو او كما في التصغير فخذت المتاع مع التنوين لمنع الضم فوزه
 فواو ابدلت الواو من الياء نحو موقن اصله ميقن لضمه ما قبلها كما امر وايدلت الواو من
 الهمزة جواز امطر وانحورم اصله لوم لما مر في الهمزة للميم ابدلت من الواو نحو فم حله فوه لا فاد
 مخرجها وهو الشفة واصل فم فوه كضوب بدليل ان جمعها على انواه كاثواب ولو كان
 الواو متحركا قلب بالالف كما جاء اصله موه كما امر وايدلت الميم من اللام نحو قوله عليه السلام
 ليس من امير مصيام في مسفر اصالحا ليس من البر الصيام في السفر لقرنها الى الميم و
 اللام في الجهورية وهي مخرجها وايدلت الميم من النون الساكنة نحو عبد لصله عن
 كما مر ومن النون المتحركة في نحو قول الشاعر وكفك الخضب لبتام الاخضاب ركب
 اردن رمت واصل البتام بمعنى سرانكشان والواو في قوله وكفك للعطف على النطق والواو
 يا هال ذات النطق والتمائم اي هالته فرح بعد التاء وهي اسم امرأة فقوله ذات النطق
 انه صاحب التكلم والنطق بكمال الفصاحة وجمال البلاغة وفات التمام اي صاحب يد ياك
 الذي اصبع بالخضب بناها لقرنها في الجهورية وايدلت الميم من الباء الموحدة نحو
 زلت راتما اصله راتبا من الرتب بمعنى برية بودن وكراري لا تخاد مخرجها في الشفوية
 الصاد ابدلت من السين نحو قوله تعالى واصبغ حليمك نغمه اصله اسبغ من الاسباغ
 كاسل كرا نيدن الالف ابدلت من ايتيها اي الواو والياء وجوبا مطردا نحو قال ابيع
 ومن الهمزة جواز امطر وانحورم لما مر غير مرة اللام ابدلت من النون نحو لاصلا لاصلا
 اصيلا واصيلا بفتح الهمزة تصغير اصيلا بالاصيلا لجمع اصيلا على نية فيل وهو القف
 بين العصر والغرب فقلت النون باللام وايدلت اللام من الصاد في على الطبع اصله انطبع
 من الاضطجاع بمعنى يملو برزمن بهادن لا تخاد مخرجها في الجهورية التاء ابدلت عن السين

١٥٤
 الاستغناء عن الالف
 الصوت مختلف التوافق
 السين نحو قول الشاعر
 وقصت لان التفتت
 بذك فغير قلبت فامر كما لا يخفى
 من علو الى خلقه
 فاعلقة لانه لم ليس
 جلال الدين

الياء القافاجتمع الساكنان لام الكلمة وضمير الجمع في ذ فتا لالف فصا وخير فانفوا
 وتقول فيه بنون التاكيد الثقيلة ارون اويان ارون بواوين الاولى مفتوحة
 والثاني مضمومة لجمع المذكورين اويان اويان وبالنون التاكيد الخفيفة
 ارون ارون امروين كما فرغ المصنف عن بيان احكام الناقص واللفيف
 اذا اتصل بهما نون التاكيد من الحذف والاثبات شرع في بيان ضابطه
 كليته يعرف بها احوال حروف العلة مع نون التاكيد فقال واذا اردت
 ان تعرف احكام نون التاكيد في الناقص واللفيف فانظر الى حروف العلة التي
 اتصل بها نون التاكيد ان كانت اصلية تحذف وفيه ترد لان حذفها
 للسكون وهو انعدم بدخول نون التاكيد فاذا زال السكون بدخول النون
 حذفت حرف العلة الى حالها لان ما قبل النون لا يكون لامتحركا فلا يجتمع
 الساكنان ويفتح حرف العلة في المقدم المذكور اوصافها الخفة الصغرة
 يعني لا بد من تحريك حرف العلة لدفع الساكنين والفتح اولى لخفته نحو
 الطوين والشر ون وامروين كما في اطويا في بقا حرف العلة وقد
 حذفت من اطولا جل السكون فاذا زال السكون بالدخول حذفت حرف
 وان كانت ضميرا كالواو في جمع الذكر والياء في المخاطبة الواحدة فانظر
 فيما قبلها ان كانت مفتوحة يحرك لظرو حركتها وخفة ما قبلها اي قبل
 الضمير وهي حرف العلة نحو امر ووك وامروين كما في قوله تعالى
 ولا تشعروا الفضل اصلها تنسوا بسكون الواو فلما التقى الساكنان الواو
 واللام حركت الواو بالضمرة لتجانسها اياها وطر وحركتها وخفة
 ما قبلها وازكان غير مفتوح تحذف حرف العلة لثقل ما قبلها
 نحو اطون جنم المذكور وطون الواحدة المؤنث كانتا في الاصل اطويا و
 اطوي تحذف الواو والياء الضميرين اكتفاء بالضمرة لثقل ما قبلها فانقلبت
 الضمير علامة والعلامة لا تحذف سيما عند عدم الاخرى قلنا الحذف
 لما يكون تغيرا والتغير في واخر الكلمة اولى ولهذا اذا لم يعمل اخر الكلمة
 لم يعمل وسطها ولا ماحذف العلامة انما لا يجوز اذا لم يكن على حذفها دلالة
 واما اذا دل دليل عليها جاز حذفها كما في اغزو والقوم ويا سراة اغزى
 القوم حذف الواو والياء فيهما لا لتقاء الساكنين كما عرفت

قوله واذا اردت ان تعرف احكام نون التاكيد في الناقص واللفيف فانظر الى حروف العلة التي اتصل بها نون التاكيد ان كانت اصلية تحذف وفيه ترد لان حذفها للسكون وهو انعدم بدخول نون التاكيد فاذا زال السكون بدخول النون حذفت حرف العلة الى حالها لان ما قبل النون لا يكون لامتحركا فلا يجتمع الساكنان ويفتح حرف العلة في المقدم المذكور اوصافها الخفة الصغرة يعني لا بد من تحريك حرف العلة لدفع الساكنين والفتح اولى لخفته نحو الطوين والشر ون وامروين كما في اطويا في بقا حرف العلة وقد حذفت من اطولا جل السكون فاذا زال السكون بالدخول حذفت حرف وان كانت ضميرا كالواو في جمع الذكر والياء في المخاطبة الواحدة فانظر فيما قبلها ان كانت مفتوحة يحرك لظرو حركتها وخفة ما قبلها اي قبل الضمير وهي حرف العلة نحو امر ووك وامروين كما في قوله تعالى ولا تشعروا الفضل اصلها تنسوا بسكون الواو فلما التقى الساكنان الواو واللام حركت الواو بالضمرة لتجانسها اياها وطر وحركتها وخفة ما قبلها وازكان غير مفتوح تحذف حرف العلة لثقل ما قبلها نحو اطون جنم المذكور وطون الواحدة المؤنث كانتا في الاصل اطويا واطوي تحذف الواو والياء الضميرين اكتفاء بالضمرة لثقل ما قبلها فانقلبت الضمير علامة والعلامة لا تحذف سيما عند عدم الاخرى قلنا الحذف لما يكون تغيرا والتغير في واخر الكلمة اولى ولهذا اذا لم يعمل اخر الكلمة لم يعمل وسطها ولا ماحذف العلامة انما لا يجوز اذا لم يكن على حذفها دلالة واما اذا دل دليل عليها جاز حذفها كما في اغزو والقوم ويا سراة اغزى القوم حذف الواو والياء فيهما لا لتقاء الساكنين كما عرفت

اسم الفاعل طوى ولا يعلى واوه كما فى طوى وتقول فى اسم الفاعل من الروى ريان
 ريان فان ر واء ربيان وواو ايضا يعنى ان التعت من روى على حد
 سماع ياتى على فعلا ك والتثنية على فعلا فان كما تقول رجل ريان اصله رويان
 قلبت الواو ياء فادغمت ورجلان ريان فانهم واما فى المؤنث فمضى على فعل فعليان
 تقول امرأة ريان وامراتان ربيان واما الجمع فمضى على فعل فعلا فمضى
 قلبت الواو هاء كما فى كساء ويكون مشددا كذا بينهما والفرق بالقرينة ولا تجعل واوه
 ياء كما فى سياط حتى لا يجتمع الاعلال لان جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ينبغي
 قلب واو راء بالياء لوجوب علته القلب فيها وهي تكون الواو فى الواحد وفيها فى الجمع
 بعد الكسرة فاجاب بما ترى ثم اشار الى بيان نقول الى الاعلالين احدهما ما ذكر
 بقوله قلب الواو التي هي عين الكلمة ياء والثانى قلب الياء التي هي لام الكلمة همزة
 وتقول فى تثنية المؤنث فى حالة النصب والجر مريدين مثل عطشيين واذا اصبحت
 الياء المتكلم قلبت ربييتي خمس ياءات الاولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل
 والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن الالف التي هي لثانيتها والرابعة علامة
 النصب والخامسة ياء المتكلم واذا اصبحت الى التثنية حالة الرفع تقول ربياتى الفم
 لثانيتها لم التقاء الساكنين على غير عدد وكلها ظاهرا لا يحتاج الى البيان اسم المفعول طوى
 اصله مطوى فاعل اعلال مهدى فان اصله مهدى كم الموضع مطوى فاعل فعل
 بالفتح قلبت الياء الفاشدة فتالتقاء الساكنين الالف الثموني واسم الالة مطوى
 بالكسر والجرول منه طوى يطوى الم وحكم لام هذه الاشياء حكم الناقص وحكم
 عينه من حكم طوى يطوى في التي لم يجتمع الاعلالان يتقدم اعرالها وفي الكلمة التي
 لم يجتمع فيه اعلالان يكون حكمها ايضا حكم طوى المتابعة نحو طويان يعنى ان
 لم يجتمع الاعلالان فى طويان على تقدير الاعلال لكن صحة الواو فيه
 ولم تقلب تبعالطا لان الواحد اصل مقدم والتثنية فرع مؤخر عنه

تمت الكتاب بعد الملك الوهاب

قوله اسم الفاعل طوى ولا يعلى واوه كما فى طوى وتقول فى اسم الفاعل من الروى ريان
 ريان فان ر واء ربيان وواو ايضا يعنى ان التعت من روى على حد
 سماع ياتى على فعلا ك والتثنية على فعلا فان كما تقول رجل ريان اصله رويان
 قلبت الواو ياء فادغمت ورجلان ريان فانهم واما فى المؤنث فمضى على فعل فعليان
 تقول امرأة ريان وامراتان ربيان واما الجمع فمضى على فعل فعلا فمضى
 قلبت الواو هاء كما فى كساء ويكون مشددا كذا بينهما والفرق بالقرينة ولا تجعل واوه
 ياء كما فى سياط حتى لا يجتمع الاعلال لان جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ينبغي
 قلب واو راء بالياء لوجوب علته القلب فيها وهي تكون الواو فى الواحد وفيها فى الجمع
 بعد الكسرة فاجاب بما ترى ثم اشار الى بيان نقول الى الاعلالين احدهما ما ذكر
 بقوله قلب الواو التي هي عين الكلمة ياء والثانى قلب الياء التي هي لام الكلمة همزة
 وتقول فى تثنية المؤنث فى حالة النصب والجر مريدين مثل عطشيين واذا اصبحت
 الياء المتكلم قلبت ربييتي خمس ياءات الاولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل
 والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن الالف التي هي لثانيتها والرابعة علامة
 النصب والخامسة ياء المتكلم واذا اصبحت الى التثنية حالة الرفع تقول ربياتى الفم
 لثانيتها لم التقاء الساكنين على غير عدد وكلها ظاهرا لا يحتاج الى البيان اسم المفعول طوى
 اصله مطوى فاعل اعلال مهدى فان اصله مهدى كم الموضع مطوى فاعل فعل
 بالفتح قلبت الياء الفاشدة فتالتقاء الساكنين الالف الثموني واسم الالة مطوى
 بالكسر والجرول منه طوى يطوى الم وحكم لام هذه الاشياء حكم الناقص وحكم
 عينه من حكم طوى يطوى في التي لم يجتمع الاعلالان يتقدم اعرالها وفي الكلمة التي
 لم يجتمع فيه اعلالان يكون حكمها ايضا حكم طوى المتابعة نحو طويان يعنى ان
 لم يجتمع الاعلالان فى طويان على تقدير الاعلال لكن صحة الواو فيه
 ولم تقلب تبعالطا لان الواحد اصل مقدم والتثنية فرع مؤخر عنه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

خاتمة الطبع

حمد محمودی که معتقدان ضلالت و مجهوزان جهالت را برسال امر و نبی خود که در منزل واجب الایمان الشیخ
 مدغم است از ظلمت کفر و متعاند و قلوب اهل رادت را بنور ایمان و حضور الیقان میرساند -
 و برافعالی که از نقصان ریاضح سالم باشد و حدیث تصنیف توابع نموده و مراتب فاعلیش را با ضمه افزوده
 و در و محمودی که بتلاشیات و باغیات و خاسته کلام خویش برده اخلا و ادغام از کلام ملک عالم برده
 و با ظهار رعایتش که بر قلب مبارکش رسیده علم فصاحت بر فراشت - با حدان و دین فی مشاهده
 با هجاز و اخلاق او با قرآن که مشاهدات نفی کفر و شرک نمودند و اهل از منته ثلاثه از یافتن کمال مراتب او
 فروماند علیه و علی آله الصلوٰة والسلام اما لعله بنده از نبی لیاقتی ترسیده نیاز شمول غلامم
 ساکن قریه عاد لگه گزارش می نماید که چون کتاب مستطاب غیر محتاج بهرج مداح مسی حنفیه شرح
 سراج الارواح که در اکابر و اصاغر متداول و متعارف است و با وجود این که باب قبل ازین تجلی بخشی
 از مقبول جناب صدیقی مولوی غلام ربانی صاحب مرحوم که در علوم صرف و نحو چون خلیل و سیبویه
 معروف و موصوف بودند با تمام تاجرنیک اوصاف میان محمد صفا پشاور و زری نقاب
 طبع در آمده در مدتی به نسخاتی چون تبرک تقسیم یافت حالا قرة العین به عبادت کمال الهی ارادت
 کمال کمال ریخته اندی بلبل شمس آرا جندی میان محمد عبد الواحد پسر سید محمد فی موصوف
 با جازت و الدیاجد خود عمان غزیمت بسوی طبع کتاب مذکور منعطف ساخت و این قلیل البین است
 حدیم الاستطاعت با مرطوب و تعجیض بنوخت لهذا این احقر او را در قید تحریر و تصحیح در آورده
 اقتضای مقابل اصل نموده تعجیض را بر مراتب از مسل افزوده - ماسوی الزرقع اعلاط مانع
 الکتاب حواشی صفحیات اصالح بر اکنه خود با نشان نمیدادند و تقدیم و تاخیر بسیار و تشنه اندر دست
 کرده با جانوست و خطوطی که بر عبارت متن می باشد بر اصل جا بجا نبود و جوینده متن را گمراه میکرد
 آنرا بمقابل ثانوی از متن کتاب میان برستی و تنقیح ثبت نموده که اگر کسی خواند مزاج را تمام و کمال
 بلا نقصان و زوال از تحت خطوط می تواند نوشت آمید از اهل انصاف آنکه اصل و نقل را ملاحظه کرده
 اصل حال محنت کشی این نیازمند را معلوم نمایند و زلات او را متذکرند و بهر جای خیر باد فرمایند

که هستی را نمی بینم بقای
 کند در کار این مسکین دغالی

غرض نقشه است که زباید ماند
 مگر صاحب دلس و دوزی بر حمت

۲۲ رجب ۱۳۰۱ هجری
 صورت ارفقم انجام